

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد



**تقدير مرونة العمل – الناتج واستخدامها لأغراض
التنبؤ ووضع السياسات في الاقتصاد العراقي**

رسالة تقدم بها

وسام سرحان صيهود

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

حميد عبيد عبد

2018 م

١٤٤٠ هـ



﴿اقرأ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ
مِنْ عَلْقٍ اقْرأ وَرَبَّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلِمَ بِالْقلمِ
عَلِمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾

صدق الله العلي العظيم

الآيات (1-5) من سورة العلق

الإهداء

أهدى هذا الجهد المتأضع

إلى ... والدي رحمه الله

والدتي ... أطال الله في عمرها

وإلى ... من أعطت من نفسها بأفضل ما يطلق على معاني الجود ،

وأنفقت الكثير من وقت الراحة لديها كي أحقق أحلامي .. زوجتي الغالية

وسام

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على خير الكائنات محمد (ص) وعلى آله وصحبه أجمعين .

نقتضي الأمانة مني أن أسجل بالغ الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور (حميد عبيد عبد) إذ منحني من جهده ووقته الشيء الكثير وأمدني بنصائحه وعلمه مما كان له الأثر في إخراج هذه الرسالة فجزاه الله عنّي خير الجزاء .

وبإمتنان صادق أتوجه إلى أساتذة قسم الاقتصاد في كلية وآخرين منهم السيد رئيس القسم المحترم الأستاذ المساعد الدكتور (سرمد عبد الجبار الخير الله) وأيضاً الأستاذ المساعد الدكتور (محمد حسين الجبوري) والشكر موصول إلى كلٍ من الأستاذ المساعد الدكتور عمار محمود حميد والدكتور خضير عباس الوائلي والذين كانوا لي عوناً حتى أكملت دراستي، وأنقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضيلهم بقبول مناقشة رسالتي وتجشمهم معاناة قراءتها وتصويباتهم السديدة لتقويمها وإثراها بمحاضراتهم القيمة ، كما أتوجه بالشكر الجليل إلى منتسبي الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، على جهودهم في توفير البيانات الخاصة بالدراسة ، ولايفوتني أن أتقدم بخالص شكري وإمتناني إلى منتسبي مكتبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء والى الأهل والأصدقاء والزملاء على الدعم الكبير والمساندة والتشجيع وتقديم العون .

والله ولي التوفيق

الباحث

المستخلص:-

إهتمت هذه الدراسة بتقدير مؤشر مرونة (العمل – الناتج) في الاقتصاد العراقي ولعدة مستويات ابتداءً من المستوى الكلي للإقتصاد وصولاً إلى مستوى الأنشطة والقطاعات ، وذلك من خلال استخدام الأساليب القياسية الحديثة ، إذ تم استخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ، بعد معرفة إستقرارية (سكون) متغيرات النموذج ودرجة تكاملها ، جاءت الدراسة للإجابة على عدة تساولات هي :

- ما هو أثر الطابع الريعي في قيمة معامل مرونة (العمل – الناتج) ومدى استدامة العلاقة بين الإنتاج والاستخدام في حالة تضمين قطاع النفط من عدمه .
- ما هي حدود النمو الاقتصادي الازمة لاستيعاب نمو القوى العاملة مستقبلاً.
- مدى فاعلية النمو الاقتصادي في خلق فرص العمل في السوق العراقي .

ولغرض الإجابة عن هذه التساولات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تركز أولها على التأصيل النظري لمفهوم المرونة والعلاقة بين الاستخدام والناتج ، أما الفصل الثاني فقد تناول دراسة وتحليل واقع الاستخدام والإنتاج في الاقتصاد العراقي ، في حين ضمن الفصل الثالث تقدير معاملات المرونة وإستخدامها في تحديد معدلات النمو الازمة لاستيعاب القوى العاملة .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها :

- تدني معامل مرونة (العمل – الناتج) في الاقتصاد العراقي على المستوى الكلي والقطاعي .
- اظهر تقدير المرونة بعد استبعاد قطاع النفط حدوث تحسن في قيمة معامل مرونة (العمل – الناتج) وإن ظل متدنياً بشكل عام.
- إستدامة العلاقة بين الاستخدام والإنتاج في حال استبعاد مساهمة قطاع النفط ، إذ أظهر القياس الاقتصادي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، في حين أن العلاقة التوازنية طويلة الأجل إنعدمت عند تضمين مساهمة قطاع النفط .
- ضعف قدرة الاقتصاد العراقي في استيعاب النمو السنوي في القوى العاملة مما ينبع بإستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة في حال عدم حصول تغيير جذري للإقتصاد العراقي وإرتفاع معدلات النمو فيه .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الأية القرانية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ - و	قائمة المحتويات
و	قائمة المخطوطات
ز	قائمة الاشكال البيانية
ز-ح	قائمة الجداول
1	المقدمة:-
2	اولاً:- اهمية الدراسة
2	ثانياً:- مشكلة الدراسة
2	ثالثاً:- فرضية الدراسة
3	رابعاً: اهداف البحث
3	خامساً:- منهجية الدراسة
3	سادساً:- الحدود الزمانية والمكانية
4	سابعاً:- هيكلة الدراسة
7-5	ثامناً:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة
45-9	الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري
24-10	المبحث الاول: التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل - الناتج)
10	المطلب الاول: مفهوم المرونة في ادبيات علم الاقتصاد
16	المطلب الثاني: مفهوم مرونة العمل - الناتج
45-25	المبحث الثاني : التأصيل النظري للعلاقة بين الناتج والإستخدام
25	المطلب الأول : الإنتاج والاستخدام وفق المنظور الكلاسيكي
37	المطلب الثاني : الإنتاج والاستخدام وفق المنظور الكينزي
84-47	الفصل الثاني : واقع الناتج والاستخدام في الاقتصاد العراقي
48	المبحث الأول : الناتج المحلي الإجمالي
50	المطلب الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي
54	المطلب الثاني : تطور هيكل الناتج في الاقتصاد العراقي
66	المبحث الثاني : الاستخدام (التشغيل) في الاقتصاد العراقي
66	المطلب الأول سوق العمل وواقع الاستخدام في الاقتصاد العراقي
73	المطلب الثاني - مقومات عرض العمل في الاقتصاد العراقي
78	المطلب الثالث - البطالة
131 - 86	الفصل الثالث : قياس وتحليل مرونة (العمل - الناتج) في الاقتصاد العراقي
87	المبحث الأول : توصيف النماذج القياسيه وخطوات تقديرها
87	المطلب الأول - التوصيف العام لنموذج مرونة العمل للناتج
91	المطلب الثاني - خطوات تقدير النموذج
93	المطلب الثالث : اختبار سكون السلسل الزمنية لمتغيرات النماذج

98	المبحث الثاني : تقدير النموذج باستخدام أسلوب ARDL
98	المطلب الأول : تقدير مرونات النموذج الكلي
110	المطلب الثاني : تقدير المرونات على مستوى الأنشطة القطاعات الاقتصادية
116	المطلب الثالث : تقدير المرونات على المستوى القطاعي
123	المبحث الثالث : مرونة (العمل – الناتج) و السياسات الإقتصادية
132	الاستنتاجات والتوصيات
138	المصادر
149	الملحق الإحصائية

قائمة المخطوطات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
1	مخطط الية التوازن عند الكلاسيك	35
2	الفرق بين النموذج الكلاسيكي والنماذج الكينزي في العلاقة بين توازن الإنتاج والاستخدام	45
3	اختبار جذر الوحدة وتحديد الأسلوب القياسي الأمثل	92

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	التوازن في سوق العمل لدى الكلاسيك	28
2	توازن سوق العمل وتحديد حجم الناتج الكلي لدى الكلاسيك	29
3	اختلافات التوازن الكلي الكلاسيكي	30
4	حركة تدفق الأرصدة النقدية بين قطاعي الأفراد والاعمال	32
5	توازن العرض الكلي والطلب الكلي لسوق السلع والخدمات	33
6	منحنى العرض الكلي في إطار الرؤيا الكينزية	37
7	توازن العرض والطلب وفق المنظور الكينزوي	38
8	الفرق بين الرؤيا الكلاسيكية والرؤيا الكينزية حول التوازن	39
9	الاستخدام وسوق العمل وفق الرؤيا الكينزية	42
10	مضاعف الاستخدام و ميكانيزم التوازن الكينزى للإنتاج والاستخدام	44
11	معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي للمدة (1988-2003)	49
12	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (1988-2003)	50
13	معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي للمدة (2004-2016)	51
14	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2016)	52
15	(1988-2016) تطور هيكل الناتج الحقيقي للإقتصاد العراقي للمدة	55
16	تطور معدلات النمو المركب لمكونات GDP للمدة (2003 - 1988)	57
17	تطور معدلات النمو المركب لمكونات GDP للمدة (2003 - 1988)	58
18	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1988-2016)	63
19	مستويات الاستخدام خلال المدة (1988- 2016)	68
20	هيكل الاستخدام وفقاً لأنشطة الإقتصادية	70
21	نسبة مساهمة قطاع الزراعة الاستخدام الكلي للإقتصاد	71

72	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الاستخدام الكلي للإقتصاد	22
76	تطور هيكل السكان	23
77	تطور عدد خريجي الجامعات	24
79	تطور معدلات البطالة	25
102	اختبارات الاستقرار الهيكلية للنموذج الأول	26
108	اختبارات الاستقرار الهيكلية للنموذج الثاني	27
113	اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج الأنشطة السلعية	28
115	اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج الأنشطة التوزيعية	29
116	اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج القطاع الزراعي	30
120	اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج القطاع الصناعي	31
122	اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج قطاع البناء والتسييد	32
130	الحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي الازمة لضمان عدم ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي	33

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لالمدة 1988 – 2016	53
2	نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج الحقيقي للإقتصاد العراقي	56
3	تطور معدلات النمو المركبة للإستخدام والناتج خلال المدة (1988 - 2016)	69
4	أعداد السكان ومعدل نمو السكان في العراق للفترة من 1988 - 2016	73
5	تطور الهيكل السكاني في العراق	75
6	أعداد المشاريع المتوقفة خلال المدة 1997 - 1999	80
7	تطور معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي	81
8	سكون السلسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج الاقتصادي ككل	94
9	سكون السلسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الأنشطة السلعية	94
10	سكون السلسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الأنشطة التوزيعية	95
11	سكون السلسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج القطاع الزراعي	95
12	سكون السلسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج القطاع الصناعي	96
13	سكون السلسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج قطاع البناء والتسييد	96
14	خلاصة نتائج اختبار سكون السلسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة	97
15	نتائج تقييم ARDL لنموذج الأول	99

100	نتائج اختبار الحدود للنموذج الأول	16
101	مخرجات نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول	17
103	اختبار وجود الارتباط التسلسلي للنموذج الأول	18
103	اختبار وجود الارتباط الذاتي النموذج الاول	19
104	نتائج تقيير ARDL للنموذج الثاني	20
105	اختبار الحدود للنموذج الثاني	21
106	نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني	22
107	تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثاني	23
108	اختبار وجود الارتباط التسلسلي النموذج الثاني	24
109	اختبار وجود الارتباط الذاتي للأنموذج الثاني	25
111	خلاصة تقيير نموذج الأنشطة السلعية	26
114	خلاصة تقيير أنموذج الأنشطة التوزيعية	27
117	خلاصة تقيير نموذج القطاع الزراعي	28
119	خلاصة تقيير نموذج القطاع الصناعي	29
121	خلاصة تقيير نموذج قطاع البناء والتشييد	30
125	اختبار سببية العلاقة بين البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي	31
126	معدلات نمو السكان وقوة العمل للفترة من 1989 - 2016	32
127	المعدل المتوقع لنمو القوى العاملة في العراق	33
129	احتساب الحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي الالزامية لتنشيط معدل البطالة	34

b

المقدمة :

يعد مفهوم المرونة بشكل عام من المفاهيم المهمة في أدبيات علم الاقتصاد ، فالنماذج الاقتصادية سواء كانت على المستوى الكلي أو الجزئي قائمة على علاقات تأثير متبدال بين المتغيرات المكونة لها ، وهنا يأتي دور المرونة كمقياس لتلك التغيرات والتأثيرات المتبدلة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية ، أن ترجمة العلاقات الاقتصادية إلى لغة رقمية ممثلة بالمرwonات يعد من المواضيع التي تحظى بأهميةٍ خاصة لا سيما وأنها تستخدم كمؤشرات ومدخلاتٍ مهمةٍ ذات تأثير مباشر في السياسة الاقتصادية ، وفي موضوعنا هذا فإن العلاقة بين الاستخدام والناتج والتأثيرات المتبدلة بينهما ، قد أخذت حيزاً مهماً في الدراسات الاقتصادية ، إذ أن السياسات الإقتصادية في مختلف بلدان العالم تسعى إلى تحقيق مستوياتٍ استخدام مرتفعة وذلك لضمان جعل معدلات البطالة في حدودها الدنيا المقبولة ، وتوضع السياسات الازمة لذلك بناءً على أساسٍ إقتصادي يرتكز على وجود روابط بين أداء سوق العمل وتوظيف العمالة (الاستخدام) من جهةٍ ونمو الناتج من جهةٍ أخرى .

على الرغم من اختلاف المدارس الاقتصادية في تحليل العلاقة بين الاستخدام والناتج وتحديد مستوياتها التوازنية ، إلا أن جميع المدارس الفكرية أجمعـت على وجود علاقة ديناميكية وثيقة بين تغير مستويات كل منها ، و تعد مرونة العمل للناتج مقياساً لتحديد كثافة التشغيل في النمو ، ومعامل مرونة العمل للناتج هو تعبير رقمي عن الأثر المتبدال بين الاستخدام والإنتاج ، سواء كان على المستوى الكلي للإقتصاد أم على المستوى القطاعي ، لقد عانى الإقتصاد العراقي ولفترة زمنية طويلة من حالة الاختلال الهيكلي على مستوى هيكل الناتج وهيكـل الإستـخدام مما جعل الإقتصـاد يعاني ولازال من مشاكل عديدة ومن ضمنها البطالة ، لذا فإن معالجة هذه المشاكل يتطلب وضع سياسات موضوعية وفعـالة ، وهذه السياسـات تتطلب مؤشرات وأسس علمـية تبنيـ عليها . وانطلاقاً من هذا فقد شرـعنا في هذه الـدراسة إلى قيـاس وتحـليل مـرونة العمل للـناتج في الإقتصـاد العـراقي ، بإعتبارـها أدـاة مـهمـة في وضعـ السياسـات الإقتصـادية .

أولاً:- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من عدة محاور ، أولها أهمية مفهوم المرونة بشكل عام في مجال علم الاقتصاد ، بصفتها أداة ومؤشر مهم يستخدم في قياس التأثيرات المتبادلة بين متغيرات العلاقات الإقتصادية المختلفة ، أما المحور الثاني يتمثل بأهمية التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية بإعتباره أساساً لوضع السياسات الاقتصادية الفعالة ، أما ثالث هذه المحاور فيتلخص بأهمية تناسب معدلات نمو الاستخدام مع معدلات نمو عرض العمل (قوى العاملة) وأثر ذلك على ظاهرة البطالة التي تعتبر من المشاكل المهمة التي طالما كانت إحدى الأهداف الرئيسية التي تستهدفها السياسات الاقتصادية المختلفة .

ثانياً : مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤلات التالية : ما مدى تأثير و إستجابة مستويات الاستخدام في الاقتصاد العراقي للتغيرات الحاصلة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي ؟ وهل أن العلاقة بين المتغيرين تختلف في حال أستبعاد قطاع النفط من عدمه ؟ وما هي طبيعة هذه العلاقة على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ؟ وهل أن معدلات نمو الإستخدام تناسب مع معدلات نمو القوى العاملة ؟ ومدى تأثير ذلك على معدلات البطالة .

ثالثاً:- فرضية الدراسة :

إستندت الدراسة على الفرضيات الآتية :

1. تدني معاملات مرونة العمل للناتج على مستوى الكلي في الاقتصاد العراقي ، وعلى المستوى القطاعي ، وهذا ما ينذر بإستدامة ظاهرة البطالة في الإقتصاد العراقي .
2. يكون معامل المرونة أكبر في حال قياسه بعد إستبعاد قطاع النفط وذلك لكون هذا القطاع يهيمن على الجزء الأكبر من تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهو قطاع ذو إستيعاب متدني لقوى العاملة .
3. اختلال هيكل الإستخدام و ضعف قدرة الاقتصاد العراقي في أستيعاب الزيادة المستمرة في عرض العمل (قوى العاملة) .

رابعاً:- اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى :

1. دارسة و تحليل مفهوم مرونة العمل للناتج .
2. تقدير معاملات مرونة العمل للناتج على المستويين الكلي والقطاعي في الاقتصاد العراقي .
3. التنبؤ بالحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لاستيعاب النمو السنوي لقوة العمل في الاقتصاد العراقي .

خامساً:- منهجية الدراسة

اعتمد البحث على استعمال المنهجين الاستقرائي والاستنباطي عن طريق عرض مفهوم مرونة العمل للناتج والنماذج والطروحات الاقتصادية التي تناولت العلاقة بين الاستخدام والانتاج فضلاً عن دراسة وتحليل تطورهما وإستعمال الاساليب القياسية لقياس معاملات المرونة .

سادساً:- الحدود الزمانية والمكانية

شملت الحدود الزمانية لهذه الدراسة المدة من 1988 - 2016، اما الحدود المكانية فقد إختارت بالإقتصاد العراقي كحالة دراسية .

سابعاً:- هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول ، اذ تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم المرونة بشكل عام ومفهوم مرونة العمل للناتج بشكلٍ خاص والعلاقة بين الاستخدام والنتاج وتضمن مبحثين ، الأول التأصيل النظري لمفاهيم مرونة العمل للناتج والعمل والناتج والمفاهيم ذات الصلة ، أما المبحث الثاني فقد تضمن عرض وتحليل العلاقة بين الاستخدام والإنتاج وفقاً لرؤى المدرستين الكلاسيكية والكينزية ، أما الفصل الثاني فتضمن مبحثين إشتملا على دراسة وتحليل تطور واقع كلٍ من الإنتاج والاستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة من 1988 – 2016 ، وبالنسبة للفصل الثالث فتكون من ثلاثة مباحث ترکزت حول توصيف النماذج القياسية وقياس معاملات المرونة على المستويين الكلي والقطاعي ودراسة معدلات النمو الاقتصادي اللازمة لاستيعاب عرض العمل .

ثامناً:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية

1- دراسة الغام (2005)⁽¹⁾

التي بينت العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو التشغيل في المشروعات الخاصة في المملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسير من النمو الاقتصادي إلى نمو العمالة، أي ان التغير في معدل النمو الاقتصادي يساعد في تفسير حجم التوظيف في القطاع الخاص وليس العكس.

2- دراسة نجلاء الأهواني (2008)⁽²⁾

تطرقت هذه الدراسة إلى قياس كثافة التشغيل في النمو لل الاقتصاد المصري وعلى مستوى الصناعة التحويلية ، إذ حاولت الدراسة تحديد القطاعات الكلية والفرعية التي يولد نمو الناتج فيها فرص عمل أكثر من غيرها إضافة إلى قياس وتفسير مدى دلالة التحول الهيكلي الذي حدث في نمط توليد القيمة المضافة والتشغيل في الاقتصاد المصري ، وتوصلت الدراسة إلى أن مرونة التشغيل في الاقتصاد المصري تبلغ (0.53) وهي مقاربة للمتوسطات المشاهدة الدولية ، مع تفاوت معاملات المرونة على المستوى القطاعي أما على مستوى بعض الصناعات فقد كانت الصناعات الغذائية وصناعة المنتجات الخشبية من الصناعات ذات مرونة التشغيل العالية في حين ان صناعة الغزل والنسيج ينخفض فيها مؤشر المرونة

3- دراسة مجدي الشوربجي (2010)⁽³⁾ ، لقد توصلت الدراسة إلى :

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة في الاقتصاد المصري من خلال نموذج قياسي تضمن أثر النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى (الاستيرادات والصادرات) ، على نمو العمالة ، إذ توصلت هذه الدراسة إلى :

- وجود اثر موجب معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي في العمالة في الأجلين القصير والطويل.

⁽¹⁾ 43. Al-Ghannam .H.A," The relationship between economic growth and employment in Saudi private firms ",(2005).www. sea .org .sa/files/magazine/num09/pdf.

⁽²⁾ نجلاء الأهواني & نهال المغربي : كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES) ، 2008

⁽³⁾ مجدي الشوربجي : أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، 2010

- وجود اثر سالب ومحظوظ لإجمالي تكوين رأس المال الحقيقي في العمالة في الأجل الطويل.
- وجود اثر موجب ومحظوظ لل الصادرات السلعية الإجمالية في الأجل الطويل.
- وجود اثر سالب ومحظوظ للواردات السلعية الإجمالية في العمالة في الأجل الطويل.
- وجود اثر موجب ومحظوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العمالة في الأجل الطويل. ومن أهم الاستنتاجات في هذه الدراسة لغرض السياسات تتعلق بتطبيق سياسات تكفل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وزيادة طاقة الاقتصاد على استيعاب المزيد من العمالة.

بـ. الدراسات الأجنبية

١- دراسة (1999) Ewald Walterskirchen⁽¹⁾

بحث هذه الدراسة العلاقة بين النمو والبطالة والاستخدام في اقتصاد الاتحاد الأوروبي ، إذ تم تحليل العلاقة بين نمو GDP والتغير في البطالة بناءً على عنصرين :-

- ارتباط النمو الاقتصادي والتغير في الاستخدام .

- العلاقة بين التغير في الاستخدام ومعدل البطالة .

إذ بينت الدراسة أن العلاقة الأولى تخضع لتأثير العوامل الاقتصادية ، أما الثانية تخضع لعوامل ديمografية وسياسات سوق العمل . مستخدم تحليل السلسل الزمنية لدول الاتحاد الأوروبي عام (1999) للنهاية (1988 – 1998) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :-

- توجد هنالك علاقة إيجابية قوية تربط بين نمو GDP والتغير في الاستخدام لكن الطلب على العمالة لا يرتفع إلا إذا معدلات النمو الاقتصادي تفوق الإنتاجية .

- هنالك علاقة عكسية بين التغير في الاستخدام والبطالة .

- الزيادة في فرص التوظيف يميل إلى رفع فرص العمل وخفض الإنتاجية بشكل ملحوظ

٢- دراسة (2001) Kangasharju and Pehkonen⁽²⁾

فقد بينت هذه الدراسة العلاقة بين العمالة والناتج في فنلندا ، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى الآتي :

- ١ - ان العلاقة الآنية بين التغيرات في التشغيل ونمو الناتج اختلفت في أوائل التسعينيات .
- ٢ - اختلاف طبيعة العلاقة بين التشغيل والناتج من منطقة إلى أخرى .

⁽¹⁾ E.wald Walter Skirchen,"The relationship between Growth ,employment and unemployment in the European economists for alternative economic policy", Austrian Institute of economic research, Vienna, 8 September,1999

⁽²⁾ Kangasharju, A. and Pehkonen, J. "Employment-Output Link in Finland Evidence from Regional Data," Finnish Economic2001 ،

3- ان الفروق القائمة في طبيعة العلاقة بين التشغيل والنتائج من منطقة إلى أخرى يمكن تفسيرها جزئياً إلى الفروق في التخصص الصناعي بين المناطق محل الدراسة.

3- دراسة ⁽¹⁾(Nabil, Keller 2002)

فقد بين الباحثان مفهوم مرونة التشغيل (التوظيف) بالنسبة لنمو GDP من خلال دراستها في عدة بلدان وبضمها أقطار العربية ، إذ تم حساب هذه المرونة بقسمة متوسط معدل نمو الاستخدام على متوسط معدل نمو GDP لعدة سنوات امتدت لغاية أواخر عقد التسعينيات. واقتربت المرونة بالمعدل بالنسبة للأقطار الثمانية إلى (1.1) غير ان النتيجة الغربية هي ان هذه المرونة كانت ثلاثة أمثالها في الجزائر والتي بدورها تساوي ست مرات المرونة في مصر وأكثر من ثلاث مرات من الكويت (والبلدان النفطية الأخرى). وهذه النتيجة هي نتيجة تقاد تكون غريبة والتي لم تبد متنسقة مع حقيقة ان معدل البطالة في الجزائر كان (29.9%) في عام 2000 مقارنة بـ (19.8%) في عام 1990، إذ شهدت مصر انخفاضاً في البطالة من (8.6%) عام 1990 إلى (7.9%) عام 2000 . وبالرغم من ذلك فإنه ليس من السهولة تفسير سبب كون المرونات في بلدين نفطيين (الجزائر - الكويت) مختلفة بدرجة كبيرة.

4- دراسة ⁽²⁾(Steven Kapsos 2005)

استخدمت هذه الدراسة قاعدة واسعة من البيانات التي أعتمدت في دراسات سابقة ووظفتها لإستخراج تقديرات مرونة العمل للناتج (كثافة التشغيل في النمو) لمجموعة واسعة من البلدان وصل عددها إلى 160 بلد ، إذ تم تقدير المرونات على المستوى الكلي لكل بلد ، إضافة إلى تقديرها على المستوى الديموغرافي داخل البلد الواحد ، وكذلك تقدير المرونة على المستويات القطاعية .

توصلت الدراسة إلى تسجيل معاملات مرونة مرتفعة في آسيا وأفريقيا ، كما وتوصلت إلى إلى ضرورة دراسة مرونة العمل للناتج جنوب إلى جنوب مع مؤشرات الاقتصاد الكلي وسوق العمل ، مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والبطالة ومعدلات المشاركة في قوة العمل . كما توصلت هذه الدراسة إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخصوصاً شرق آسيا قد حققت مكاسب كبيرة في مجال العمالة ترافقت مع معدلات النمو .

5- دراسة ⁽¹⁾(Seyfried 2005)

⁽¹⁾ Keller, J. and M.K. Nabil The macroeconomics of labour market outcomes in MENA over the 1990s: How growth has failed to keep pace with a burgeoning labour market. Working Paper, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, 2002.

⁽²⁾ Steven Kapsos : The employment intensity of growth Trends and macroeconomic determinants , International Labour Office ,2005

فقد بينت هذه الدراسة أثر النمو الاقتصادي في التشغيل لعينة مكونة من 10 ولايات كبرى داخل الولايات المتحدة الأمريكية إذ أشارت هذه الدراسة على النحو الآتي:

- 1- إن القيمة المقدرة لمرونة التشغيل بالنسبة للناتج للولايات المتحدة ككل بلغت (0.47) .
- 2- إن القيمة المقدرة لمرونة التشغيل بالنسبة للناتج تراوحت بين (0.30) و(0.60) في ولايات محددة.
- 3- إن الأثر الموجب للنمو الاقتصادي في التشغيل يستمر لأربع سنوات تالية في معظم الولايات المكونة لعينة محل الدراسة.

أما أهم ما جاءت به دراستنا تمثل بتقدير معاملات مرونة (العمل - الناتج) للإقتصاد العراقي وعلى مستوياتٍ عدّة ، المستوى الكلي والقطاعي وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية ، كما تم استخدام معاملات المرونة المقدرة في التنبؤ بمدى قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب النمو الحاصل في القوى العاملة ، من خلال ربط معاملات المرونة مع معدلات نمو عرض العمل بإستخدام صيغ رياضية مستندة إلى مفهوم مرونة (العمل - الناتج) ، ومن ثم تحديد معدلات النمو الاقتصادي اللازم تحقيقها في سنوات لاحقة لاستيعاب الزيادة نمو قوة العمل .

⁽¹⁾ Seyfried , W. "Examining the Relationship between Employment , and Economic Growth in the Largest Stats,"2005. Available:
www.ser.tcu.edu/2005/SER2005%20Seyfried%2013-24

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

مفهوم المرونة

والعلاقة بين العمل والنتائج

المبحث الأول / التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج)

المبحث الثاني / التأصيل النظري للعلاقة بين الناتج والاستخدام

تمهيد

يُعد مؤشر مرونة العمل للناتج من المؤشرات ذات الأهمية التي تستحق الدراسة والتحليل في الاقتصاد وذلك لما يوفره هذا المؤشر من إمكانية للاستفادة منه في وضع السياسات الاقتصادية ، لا سيما وأن هذا المفهوم قد أخذ حيزاً مهماً لدى المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية (ILO) وصندوق النقد الدولي (IMF) ، إذ يعد مؤشراً على مدى فعالية النمو الاقتصادي في خلق الوظائف والحد من مشكلة البطالة .

ان هذا المؤشر ما هو إلا نتاج التفاعل بين متغيري الاستخدام والإنتاج ، هذا التفاعل الذي يعد جزءاً مهماً من النموذج الأساسي في الاقتصاد الكلي والمقصود هنا بالنموذج الأساس هو نموذج التدفق الدوري للدخل ، لذا فإن التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج) لابد من ان يتکامل مع التأصيل النظري للعلاقة بين الإنتاج والإستخدام ، فقد أختلفت الرؤى الاقتصادية للمدارس الفكرية في دراسة وتحليل مستويات الإنتاج والإستخدام التوازنية على مستوى الاقتصاد .

لذا سنتطرق في هذا الفصل الى التأصيل النظري لمفهوم المرونة بشكل عام وصولاً الى مفهوم مرونة العمل – الناتج ، ومن ثم نستكمل التحليل من خلال دراسة وعرض التأصيل النظري للعلاقة بين الناتج والإستخدام .

المبحث الأول : التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج)

المطلب الأول – مفهوم المرونة في ادبيات علم الاقتصاد

قبل الدخول في التأصيل النظري لمفهوم مرونة (العمل – الناتج) لابد من التطرق للمفهوم الاقتصادي للمرونة بشكل عام ، اذ يعتبر الفرد مارشال Alfred Marshal (1842-1924) من أوائل الذين تطرقوا الى مفهوم المرونة ومعامل المرونة في مجال الاقتصاد في معرض تحليله لقانون الطلب ضمن مؤلفه مبادئ الاقتصاد Principles of Economics إذ تطرق الى ذلك بالوصف الآتي " يمكننا القول بشكل عام أن مرونة أو استجابة الطلب في السوق تُعد كبيرة أو صغيرة حسب كبر أو صغر زيادة مقدار الطلب لانخفاض معين في السعر ، وحسب مقدار انخفاض الطلب لزيادة معينة في السعر " ⁽¹⁾ .

لقد وفر مارشال أداة مهمة في التحليل الاقتصادي اذ عمل على الإجابة عن تساؤلات عده حول مفهوم المرونة وعلاقتها وتأثيرها بالفترات الزمنية (الأجل القصير والأجل الطويل) وعلاقتها بحالة الصناعة والتجارة ⁽²⁾ .

أضافة الى مارشال أيضا يعتبر الاقتصادي هiks John Richard Hicks (1904 - 1989) من الأوائل الذين استخدمو مفهوم المرونة في التحليل الاقتصادي وذلك من خلال عرضه لمرونة الاحلال بين عوامل الانتاج إذ أشار الى ان زيادة العرض لأحد عوامل الإنتاج سيؤدي الى زيادة مساهمته في العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة دخلة وذلك يعتمد على مرونة الاحلال فيما اذا كانت اكبر من مرونة الوحدة ⁽³⁾

(1)Alfred Marshall: Principles of Economics, Macmillan and Co., 8th ed., London, 1920,p:178

(2)Wood J C : Alfred Marshall: Crit Assess, Routledge –Taylor and Francis Group uk .1993 ,p:118

(3)J.R. Shackleton, Gareth Locksley: Twelve Contemporary Economists, The Macmillan press ltd London 1983 ,p:110

الفصل الأول – المبحث الأول

تعرف المرونة بشكل عام على إنها درجة استجابة المتغير التابع إلى التغيير الحاصل في المتغير المستقل أو إنها التغير النسبي لمتغير ما نسبة إلى التغير النسبي في متغير آخر⁽¹⁾

ويمكن تمثيل المرونة بشكلها العام رياضيا كالتالي :

بافتراض

$$y = f(x)$$

حيث أن مرونة النقطة للمتغير y تجاه x تكون صيغتها⁽²⁾

$$Ey_x = \frac{dY/dx}{y/x} = \frac{\text{الحدى}}{\text{المتوسط}}$$

وتشير مرونة النقطة إلى المرونة عند نقطة معينة على المنحنى ، ومفهوم مرونة النقطة يستخدم لقياس الأثر على المتغير التابع نتيجة لتغير طفيف أو حدى في المتغير المستقل أي أنها تعبر عن علاقة حدية (Marginal) بين المتغيرين التابع والمستقل⁽³⁾

اما مرونة القوس Arc Elasticity فالصيغة الرياضية العامة لها هي⁽⁴⁾ :

$$(Arc)Ey_x = \frac{\frac{Y_2 - Y_1}{(Y_2 + Y_1)/2}}{\frac{X_2 - X_1}{(X_2 + X_1)/2}}$$

(1)Frederick S. Weaver : Economic Literacy: Basic Economics with an Attitude , Rowman & Littlefield Publisher Inc , UK ,2011. P 36

(2)alpha c.chiang: Fundamental Methods of Mathematical Economics, Third edition by McGraw hill 1984 P:191

(3)Mark Hirschey :Fundamentals of Managerial Economics ,9TH ,SOUTH - WESTERN Cengage - learning ,2009, p171

(4)Robin Wells Paul Krugman: Microeconomics, Worth Publisher Second EDition, 2009 p:147

الفصل الأول – المبحث الأول

وهي متوسط المرونة بين نقطتين كما يعرفها George J. Stigler ، ويكون معامل المرونة أدق كلما اقتربت النقطتان من بعضها ويعبر مفهوم مرونة القوس عن تقدير دقيق لأثر التغيير في المتغير المستقل على المتغير التابع بين نقطتين على المنحنى وهي لا تستخدم لقياس التغيرات على مدى واسع (أكثر من 5%) لأن قيمة معامل المرونة تناولت بين النقاط المختلفة على طول المنحنى⁽¹⁾.

وانطلاقاً من كون موضوع البحث يرتكز حول المرونة بين العمل والإنتاج فلا بد من التطرق إلى تطبيقات مفهوم المرونة ذات الصلة بنظرية الإنتاج واقتصاديات العمل ، حيث نجد لهذا المفهوم تطبيقات واسعة ومهمة في هذين المجالين ذكر منها :

أولاً- مرونة الإنتاج هي النسبة المئوية للتغيير في الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي أو إنتاج شركة ما) مقسوماً على النسبة المئوية للتغيير في المدخلات. وتسمى أحياناً المرونة الجزئية للناتج في إشارة إلى أن التغيير بمدخل واحد من مدخلات الإنتاج. وتعد مرونة الإنتاج مؤشراً على درجة العوائد إلى الحجم. إذا كان معامل مرونة الإنتاج أكبر من 1، فهذا يعني أن الإنتاج يشهد عوائد حجم متزايدة أما إذا كان معامل المرونة أقل من 1، فهذا يعني أن الإنتاج يشهد عوائد حجم متناقصة في حين إذا كان معامل هو 1، فهذا يشير إلى ثبات عوائد الحجم تجدر الإشارة هنا إلى أن الحجم قد يتغير مع تغير مستوى الإنتاج⁽²⁾

في المدى القصير، يمكن قياس مرونة الإنتاج الجزئية Partial Elasticity of Production بنسبة التغيير في الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج بينما تكون كميات باقي عناصر الإنتاج ثابتة ، إذ تقيس هذه المرونة مدى استجابة الإنتاج للتغيير في الكميات المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج عند ثبات كميات باقي العناصر. ويتم حساب مرونة الإنتاج بقسمة نسبة التغيير في الإنتاج على نسبة التغيير في كمية عنصر الإنتاج ، وينتج عن القسمة نسبة الزيادة في الإنتاج الكلي لكل 1% زيادة في كمية عنصر الإنتاج.

(1) Mark Hirschey: opcit, p171

(2) Charnes, A, Cooper W, W Schinnar: A Theorem on Homogeneous Functions and Extended Cobb-Douglas Forms, National Academy of Sciences of the United States of America, Volume 73, Issue 10, 1976, pp.3747-3748

الفصل الأول – المبحث الأول

ويمكن حسابها كالتالي :

$$E_L = \frac{\% \Delta Q}{\% \Delta L} = \frac{\Delta Q}{\Delta L} * \frac{L}{Q} = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{L}{Q}} = \frac{MP_L}{AP_L}$$

ومن الصيغة أعلاه يتضح إمكانية الحصول على المرونة الجزئية للإنتاج بالنسبة لعنصر العمل بقسمة الناتج الحدي للعامل على إنتاجه المتوسط ومن متابعة وضع منحنى الناتج الحدي بالنسبة لمنحنى الناتج المتوسط سنلاحظ كيف تغير مرونة الإنتاج عبر المراحل الثلاثة للإنتاج.

حيث تكون ($E_L > 0$) في المرحلة الأولى، وتتراوح مرونة الإنتاج في المرحلة الثانية بين الواحد والصفر اي تكون ($E_L < 0$), وتكون سالبة في المرحلة الثالثة ($E_L < 0$)

تجدر الإشارة الى ان المرونة الجزئية تستخرج وفقا لأنموذج دالة انتاج Cobb-Douglas ، يعتبر مفهوم المرونة الجزئية للإنتاج احد مركبات تعريف مرونة العمل – الناتج .

لابد لنا أيضا ان نشير الى مفهوم مرونة التكاليف والذي غالبا ما يتم الاعتماد على لأغراض قياس وفورات الحجم والمقصود بمرونة التكاليف هي التغير النسبي في التكاليف الكلية نتيجة الى التغير بحجم الإنتاج بنسبة 1% ويعبر عنها رياضيا بالاتي :-

$$\epsilon_C = \Delta \% TC \div \Delta \% Q$$

$$= \frac{\Delta TC / TC}{\Delta Q / Q}$$

$$= \frac{\Delta TC}{\Delta Q} \times \frac{Q}{TC}$$

فإذا كانت $\epsilon_C > 1$ هذا يعني ان الإنتاج يزداد بنسبة أكبر من التكاليف أي ان عوائد متزايدة اما اذا كانت $\epsilon_C < 1$ فهذا يعني ان الإنتاج يزداد بنسبة أقل من زيادة التكاليف وهذا يدل على انخفاض عوائد الحجم وفي حالة كون

(1) Eckhard Hein : Distribution and Growth after Keynes ,Edward Eglar Publishing, uk, 2014 ,p ;55

الفصل الأول – المبحث الأول

$E = I$ فهذا يعني ثبات عوائد الحجم أي ان مرونة الكاليف ترتبط بعلاقة عكسية مع وفورات الحجم Economy of Scale وهذا عكس العلاقة الطردية بين مرونة الإنتاج وعوائد الحجم⁽¹⁾

ثانياً: مرونة الاحلال Elasticity of Substitution والتي تشير الى نسبة التغير النسبي في النسبة (K / L) العمل / رأس المال (إلى التغير النسبي في المعدل الحدي للإحلال التقني بين عناصر الإنتاج $MRTSLK$) وظهرت أهمية هذا المفهوم نتيجة لما يعبّر عن هذا المعدل الحدي للإحلال التقني أنه يتأثر بوحدات قياس كل من العمل ورأس المال لذا ظهر مفهوم مرونة الاحلال كمقياس نسبي يستخدم في قياس درجة الإحلال بين عناصر الإنتاج و لا يتأثر بوحدات القياس⁽²⁾

وتمثل رياضيا بالشكل التالي :-

$$E_{L,K} = \frac{d \log(\frac{K}{L})}{d \log(MRTS_{L,K})} = \frac{d(\frac{K}{L})}{\frac{d(MRTS_{L,K})}{MRTS_{L,K}}}$$

$$= \frac{L}{K} \cdot MRTS_{L,K} \cdot \frac{d(\frac{K}{L})}{d(MRTS_{L,K})}$$

وفقا لمرونة الاحلال بين عناصر الإنتاج فهناك عدة حالات للمزج بين عناصر الإنتاج الأولى حالة الاحلال اللانهائي وذلك عندما تكون مرونة الاحلال $= \infty$ وهذا يعني ن وحدات العنصرين متجانسة ومتماطلة من الناحية الفنية الازمة للإنتاج و في هذه الحالة يفترض أن وحدات العنصرين قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة وبذلك يمكن الحصول على مستوى معين من الناتج باستخدام احد العنصرين فقط و ربما هذه الحالة هي بعيدة عن الواقع لصعوبة قيام العملية الإنتاجية بعنصر إنتاجي واحد

(1) Mark Hirschey opcit,p:297

(2) R G DAllan, Macroeconomic Theory A Mathematical Study ، Second edition, Armand Colin Bookstore, Paris, 19, P:62

الفصل الأول – المبحث الأول

الثانية عندما تكون مرونة الاحلال = 0 فهذا يدل على ان الاحلال بين عناصر الإنتاج غير ممكن اذا ان إنتاج قدر معين من الإنتاج يستدعي استخدام عنصري الإنتاج L و K بنسب ثابتة لا يمكن تغييرها

الثالثة حالة الإحلال غير التام أي إمكانية الإحلال بين العمل و رأس المال و هي الحالة الأكثر تعبيرا عن الواقع و هي وسطية⁽¹⁾

ثالثا : اما المروونات المتعلقة باقتصاديات العمل نجد لها عدة تطبيقات نذكر منها مرونة الطلب على العمل⁽²⁾ تعرف على انها مدى استجابة الكمية المطلوبة من العمل للتغير الحاصل في الأجور ، او هي نسبة التغير في الكمية المطلوبة من العمل نتيجة التغير في الأجور.

$$\text{Elasticity of Labor Demand} = \frac{\Delta L_d}{L_d} / \frac{\Delta W}{W}$$

حيث L_d الطلب على العمل و W الأجور / مرونة الطلب
ومرونة الطلب الأجرية ثلاثة محددات رئيسية تتعلق بقوانين الطلب المشتق (مارشال- هكس) وهي :-

مرونة الطلب على السلع النهائية المنتجة باستخدام عنصر العمل وترتبط بعلاقة طردية مع مرونة الطلب على العمل نسبة تكلفة العمل في تكاليف الإنتاج الكلية ، وترتبط بعلاقة طردية مع مرونة الطلب على العمل.

درجة الإحلال بين عناصر الإنتاج العمل فكلما تعددت البديل لعنصر العمل كلما ازدادت مرونة الطلب على العمل

اما المرونة التقاطعية للطلب للعمل **Cross elasticity of labor** ⁽³⁾ فهي تعني مدى استجابة الكمية المطلوبة من العمل للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة على رأس المال أو هي نسبة التغير في الكمية المطلوبة من العمل نتيجة للتغير النسبي في أسعار العناصر الأخرى .

مرونة عرض العمل **Elasticity of labor supply** ⁽¹⁾ تقاو بالتغيير النسبي في عرض العمل الى التغير النسبي في الأجور وتعبر عن مدى حساسية عرض العمل (ساعات العمل للتغيرات) التي تحدث في الأجور ويعبر عنها رياضيا :

(1) Walter Nicholson and Christopher Snyder: Microeconomic Theory: Basic Principles and Extensions,Eleventh Edition, Cengage Learning South western uas ,2012 ,p316-318

(2) Howard M. Wachtel : Labor and the Economy ,Academic Press , London ,2013 , P:41

(3) Hyclak& Johnes&Robert , Fundamental of Labor Economics 2ed ,South – Western Cengage Learning , 2013 p44

$$\text{Elasticity of Labor Supply} = \frac{\Delta L_s}{L_s} / \frac{\Delta W}{W}$$

حيث L_s يمثل عرض العمل (ساعات العمل) و W يمثل الاجور
 فالتغيرات النسبية في الاجور التي ينتج عنها تغيرات نسبية اكبر في عرض العمل
 تعني ان عرض العمل مرن Elastic أي ان معامل المرونة أكبر من الواحد ويعبر
 عنه بيانياً بمنحنى عرض العمل المرن ، أما الحالة المعاكسة التي يكون فيها التغير
 النسبي في الاجور ينتج عنه تغير نسبي اقل في عرض العمل فان عرض العمل
 سيكون غير مرن Inelastic أي ان معامل المرونة اقل من الواحد الصحيح ويعبر
 عنه بيانياً بمنحنى عرض العمل الغير مرن ، اما اذا كانت التغيرات النسبية في
 الاجور تقود الى تغيرات نسبية مماثلة (متقاربة) في عرض العمل في هذه الحالة
 ينتج معامل مرونة مساواً للواحد الصحيح ويسمى عرض العمل بالعرض إحدادي
 المرونة Unitary elasticity

المطلب الثاني : مفهوم مرونة العمل - الناتج

من خلال المفهوم العام للمرونة ومن خلال مفاهيم المروونات المتعلقة بنظرية الإنتاج
 نستخلص ان مفهوم المرونة في المجال الاقتصادي يرتكز على العلاقة بين متغيرين
 اقتصاديين بهدف قياس درجة الاستجابة بينهما لذا فان مرونة العمل – الناتج ماهي الا
 مقياس لدرجة الاستجابة للتغيرات النسبية بين كل من العمل كعنصر انتاج والناتج
 معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي GDP كما انها تعتبر أداة تحليلية لدراسة الروابط
 بين مستوى استخدام عنصر العمل وتغيرات الناتج ، وفي معرض بحثنا وتحليلنا هذا
 نجد ان دراسة مرونة العمل – الناتج تتطلب مبدئياً تناول الاطر النظرية للنماذج

(1) Rae Jean B. Goodman & John S. Morton : Advanced Placement Economics: Macroeconomics : Student Activities 3rd Edition , (NCEE)
 National Council for Economic Education .2003.P:33

الفصل الأول – المبحث الأول

الاقتصادية التي تتناول العلاقة بين العمل – الناتج ومن ابرز ما ورد في أدبيات علم الاقتصاد في هذا الإطار ذكر منها :

- دالة الانتاج *Production Function* -

- قانون أوكن *Okun's Law*

أولاً - دالة الانتاج Production Function

تعبر دالة الإنتاج عن علاقة فنية تربط بين المدخلات (عناصر الإنتاج) Factors of Production والمخرجات (الإنتاج) اذ انها تبين مقدار ما يتوقع الحصول عليه من إنتاج باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة ، يمكن التعبير عنها أيضا على أنها علاقة مادية بين كميات الموارد الداخلة في عملية الإنتاج وبين ما ينتج من سلع وخدمات لفترة زمنية محددة⁽¹⁾.

وتسخدم دالة الإنتاج عادة في سياق النظرية الاقتصادية الجزئية Microeconomic Theory للتعبير عن العلاقة بين مدخلات ومخرجات الوحدة الاقتصادية الواحدة فعندما نتحدث عن المدخلات هنا يراد بها مدخلات العملية الإنتاجية الخاصة بالوحدة الاقتصادية والمخرجات هي السلعة أو الخدمة المنتجة .

ومن جانب آخر عندما تستخدم في سياق النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomic Theory هنا سيكون الحديث عن المخرجات ممثلة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، أما الموارد فتتمثل بالمورد المتاحة لأقتصاد البلد ككل أي رأس المال والقوة العاملة والموارد الطبيعية والمعرفة على المستوى الكلي للاقتصاد⁽²⁾.

بشكل عام هنالك أنواع مختلفة من دوال الإنتاج في الأدب الاقتصادي ، مثل دالة الإنتاج المتGANSE Linear Homogeneous

(1) Hal R. Varian :Intermediate Microeconomics A Modern Approach, W. W. Norton & Company usa , EIGHTH EDITION,2010. P : 333

(2) David W. Pearce and Robert Shaw :THE MIT DICTIONARY OF MODERN ECONOMICS, Aberdeen Economic Consultants UK, 4th ed ,1992, P;348

الفصل الأول – المبحث الأول

دالة الإنتاج الغير متجانسة Homogeneous ، دالة الإنتاج الغير متجانسة non-homogeneous .⁽¹⁾ الإنتاج الخطية غير المتجانسة Linear non-homogeneous .

ونظراً لما حظيت به صياغة دالة إنتاج كوب دوغلاس Cobb-Douglas من أهمية واسعة لدى الباحثين في علم الاقتصاد حيث شكلت أساساً بُني عليه معظم أنواع دوال الإنتاج سنستعرض الإطار النظري لهذه الدالة .

إذ وضع كل من الاقتصادي بول دوغلاس (Paul. Douglas) و عالم الرياضيات تشارلز كوب (C.W.Cobb) الصياغة الأولى لدالة إنتاج كوب دوغلاس وذلك عام 1927 عند بحثهما في العلاقة الدالية الرياضية بين مدخلات *input* العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال) ومخرجاتها *output* (الإنتاج) حيث وضعا الصيغة التالية لدالة الإنتاج والتي كان يستخدمها سابقاً الاقتصادي السويدي Knut Wicksell (1851-1926)

$$Q = A \cdot L^\alpha K^\beta$$

إذ تمثل

Q مخرجات العملية الإنتاجية

L العمل K رأس المال

المعلمات α, β تمثلان مرونة كل من عنصر العمل ورأس المال على التوالي

A المستوى التكنولوجي

قدرت الدالة باستخدام طريقة المرءات الصغرى (OLS) واستخرجت معلمات قريبة جداً من الواقع مما جعل منها لاحقاً أداة لتحسين وقياس الإنتاجية⁽²⁾

إذ مثلت دالة إنتاج كوب-دوغلاس آنذاك المرة الأولى التي يتم فيها تطوير وتقدير دالة إنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير أداة تحليل كلية من منظور الاقتصاد

(1) Sadananda Prusty :Managerial Economics, PHI Learning privet Limited ,New Delhi,2010, p:117

(2) Douglas, Paul H. (October 1976). "The Cobb-Douglas Production Function Once Again: Its History, Its Testing, and Some New Empirical Values". Journal of Political Economy. 84 (5): 903–916

الفصل الأول – المبحث الأول

الجزئي⁽¹⁾ ، من الخصائص الهاامة التي تمتاز بها دالة انتاج Cobb-Douglas هي معلمات الدالة التي تعبّر عن مرؤنة الإنتاج تجاه المدخلات (العمل ورأس المال)⁽²⁾

يمكن استخلاص عدة خصائص لدالة Cobb-Douglas⁽³⁾ :-

1. تبيّن الدالة الإنتاج الحدي والمتوسط لكل من عناصر الإنتاج العمل ورأس

رأس المال إضافة الى بيان أسلوب الإنتاج

2. سهولة تقدير الدالة وذلك من خلال تحويلها الى الصيغة اللوغارتمية التالية :

$$\log(Q_t) = \log(A) + a \log(L_t) + \beta \log(K_t)$$

3. تشير المعلمات a ، β الى معاملات مرؤنة المخرجات للمدخلات حيث ان

مرؤنة الإنتاج تقيس استجابة تغيرات الإنتاج للتغيرات عناصر الإنتاج العمل *labor*

ورأس المال *capital* وكما هو ظاهر في الصيغة الرياضية أدناه :

$$\varepsilon_L = \frac{\frac{\partial Q}{\partial L}}{\frac{Q}{L}} = \frac{\partial Q}{\partial L} * \frac{L}{Q}$$

بتقاضل دالة $Q = A \cdot L^\alpha K^\beta$ بالنسبة الى L

$$\frac{\partial Q}{\partial L} = a A L^{\alpha-1} K^\beta$$

وبالتعمويض بالمعادلة السابقة

$$\varepsilon_L = a A L^{\alpha-1} K^\beta * \frac{L}{Q A \cdot L^\alpha K^\beta} = a$$

(1)Filipe, Jesus; Adams, F. Gerard (2005). "The Estimation of the Cobb-Douglas Function: A Retrospective View". *Eastern Economic Journal*. 31 (3): 427–445

(2) Maria Sylva : Analyzing The Technical and Allocative Efficiency of Smoallscale, School of Agricultural and Environmental Sciences, Master of Agricultural Management (Agricultural Economics), School of Agricultural and Environmental Sciences At the UNIVERSITY OF LIMPOPO ,2015

(3)D.N.Dwivedi : Microeconomics Theory and Application ,Dorling Kindersly (India) ,2008 , p226,227

الفصل الأول – المبحث الأول

تجدر الإشارة الى ان دالة انتاج *Cobb-Douglas* تتضمن نموذجين هما النموذج المقيد *Restricted Production Function* والذي يفترض ثبات عوائد الحجم استنادا الى افتراض ان مجموع المعلمتين $\alpha + \beta = 1$ ⁽¹⁾

اما بالنسبة للنموذج الغير مقيد ⁽²⁾ *UnRestricted Production Function* يتميز بأن معلمات كل من العمل ورأس المال تتحدد قيمة كل منها بصورة مستقلة عن الأخرى أي ان قيمة كل منها تحصر بين (0 الى 1) وان عائد الحجم يتحدد شكله من خلال مجموع $(\alpha + \beta)$

فإذا كان

• $(\alpha + \beta) = 1$ هذا يعني ثبات عوائد الحجم

• $\alpha + \beta > 1$ ان زيادة المخرجات يكون بنسبة أكبر من زيادة المدخلات
(زيادة عائد الحجم)

• $\alpha + \beta < 1$ ان زيادة المخرجات تكون بنسبة أقل من زيادة المدخلات
(تناقص عائد الحجم)

ثانيا- قانون اوكن OKUN'S LAW

آرثر اوكن Arthur Okun هو اقتصادي امريكي وعضو مجلس المستشارين الاقتصاديين في الولايات المتحدة الامريكية وهو اول من أخرج صياغة اقتصادية لتحليل العلاقة بين الإنتاج والبطالة حيث استخدم اوكن بيانات البطالة والإنتاج في

(1) Dipavali Debory : The Sterling Dictionary Of Economics,Sterling Publishers Pvt.India new Delhi ,2009.p:31

(2) S.S.Mehta: Productivity, Production Function, and Technical Change ,Nuarang Rai (India) New Delhi,1980 , p: 109

الفصل الأول – المبحث الأول

الولايات المتحدة 1950-1960 واستنتج من دراسته بان "كل زيادة بنسبة 1% في البطالة تتسبب بانخفاض الناتج الحقيقي GNP بمقدار 2.5%"⁽¹⁾.

تمحور *OKUN'S LAW* إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي و معدل تغير البطالة، حيث اعتبر *Okun* أن معدل البطالة يتغير بنسبة متناظرة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما⁽²⁾.

وفقاً لهذه المقاربة فان انخفاض نسبة البطالة يتطلب أن يتحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو يفوق الحد الأدنى أو الحد الطبيعي للنمو ، قانون اوكن يعبر عن علاقة تجريبية تستخدم غالباً لدراسة وتحليل التقلبات في معدلات البطالة حيث ينظر هذا القانون لعلاقة خطية بين تغيرات معدل البطالة من جهة ونمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى ويعتبر منطقاً لتحليل تغيرات نسب البطالة المرتبطة بالتضاعفات الاقتصادية⁽³⁾

اقترح اوكن وجود صياغتين لهذه العلاقة وعلى النحو التالي⁽⁴⁾

الصيغة الأولى : نموذج الفجوة

$$Y - Y^* = -\beta(U - U^*)$$

إذ ان

Y الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي *GDP*

Y^* الناتج المحلي الإجمالي الممكن

U المعدل الفعلي للبطالة

U^* المعدل الطبيعي للبطالة

Okun معامل β

(1) D. N. Dwivedi : Macroeconomics Theory and Policy ,Second Edition ,Tata McGraw-Hill publishing company limited ,New Delhi,2005 , p:445

(2) Okun Arthur, "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, American Statistical Association, Washington DC, 1962.

(3) Hugh George Courtney :The Beveridge Curve and Okun's Law ,Massachusetts Institute Of Technology ,1991 ,p270:

(4) Khemraj and Madric and Semmeler : Okun's Law and Jobless Growth , New School for Social Research, March 2006 , New School for Social Research

الصيغة الثانية : نموذج الفرق

$$\Delta Y = \beta_0 - \beta \Delta U + e$$

تحليل *Okun* يفترض ضمنا ثبات هيكل الاقتصاد الكلي خلال فترة البحث ، والسؤال المهم هنا (ما هو الانحدار المناسب لوصف العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي وبالبطالة، هل ان المتغير التابع هو إجمالي الناتج القومي والمتغير المستقل هو البطالة أم العكس ؟)

الإجابة هنا تختلف تبعا لطبيعة التنبؤ الذي يستهدفه البحث فإذا كان يرغب في التنبؤ بمعدل البطالة عند مستوى معين من الناتج فهذا يتطلب الاعتماد على انحدار يكون فيه معدل البطالة متغيرا تابعا للناتج متغيرا مستقلا ، أما اذا كان هدف البحث التنبؤ بمستوى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين لمعدل البطالة هنا يجب اعتماد انحدار يكون متغيره التابع هو الناتج ومتغيره المستقل البطالة .

اذ ان وصف العلاقة الخطية بين أي متغيرين X و Y ، يتطلب الاختيار بين اثنين من الانحدارات

أو $(Y=f(X)$ او $(X=f(Y)$ ان اختيار أي من الانحدارين يعتمد على افتراضات العلاقة وعلى نتائج القياسي الاقتصادي أو إتجاه السبية .

كانت فكرة أوكن هي استخدام الانحرافات في معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي للتنبؤ بالانحرافات في الناتج القومي الإجمالي الفعلي عن الناتج القومي الإجمالي المحتمل استنادا إلى البيانات التاريخية عن متغيرات العلاقة ، ان العلاقة بين البطالة والناتج القومي الإجمالي وفقا لفكرة *Okun* سوف تعمل فقط إذا كان هناك علاقة ثابتة بين المتغيرين اي أن تكون هناك علاقة مستقرة بين البطالة والناتج القومي الإجمالي، إلا ان تطور نماذج الاقتصاد القياسي من شأنه أن يجعل أي من المتغيرين متغيرا داخليا على حد سواء ويكمم التعبير رياضيا عن ذلك من خلال الآتي :-

$$UM = \alpha - \beta(GNP) + e \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان

UNM يمثل البطالة ، GNP يمثل الناتج المحلي الإجمالي ، e حد الخطأ

الفصل الأول – المبحث الأول

وان القيمة المتوقعة لحد الخطأ = 0

Where $E[e: GNP] = 0$ For all values of GNP

فإن المعادلة تصبح بالشكل التالي :

$$E[UM/GNP] = \alpha - \beta(GNP) \dots \dots (2)$$

وعند عكس المعادلة رقم (1)

$$GNP = \left(\frac{\alpha}{\beta}\right) - \left(\frac{1}{\beta}\right) UNM + \left(\frac{1}{\beta}\right)e \dots \dots (3)$$

القيمة المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين من البطالة تكون المعادلة

$$E[GNP/UM] = E \left[\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) - \left(\frac{1}{\beta}\right) UM + \left(\frac{1}{\beta}\right)e \right] \dots \dots (4)$$

$$E[GNP/UM] = E \left[\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) - \left(\frac{1}{\beta}\right) UM \right] - E \left[+ \left(\frac{1}{\beta}\right)e \right] \dots \dots (5)$$

وبادخال التوقع على طرفي المعادلة وحيث ان القيمة المتوقعة لحد الخطأ = صفر

$$E[e] = 0$$

تصبح المعادلة

$$E[GNP/UM] = E \left[\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) - \left(\frac{1}{\beta}\right) UM \right] \dots \dots (6)$$

وبافتراض ان :

$$\left(\frac{\alpha}{\beta}\right) = \lambda, \text{ and } \left(\frac{1}{\beta}\right) = \pi$$

تصبح المعادلة (6)

$$GNP = \lambda - \pi(UNM) \dots \dots (7)$$

مما تقدم نخلص الى ان الدراسات التجريبية تحدد المتغير التابع والمتغير المستقل للمعادلة المقدرة وفقا لقانون Okun وذلك طبقاً لموضوع الدراسة والهدف من البحث ونتائج التحليل القياسي التي تحدد المتغيرات المعتمدة والمستقلة⁽¹⁾

(1) Barreto, H. and Howland : "There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment, Submitted to the European Economic Reaiew 1994

الفصل الأول – المبحث الأول

وفقا لما ورد أعلاه من من تأثير نظري لقانون أوكن يمكن ان يطرح تساؤل في هذا الصدد حول كيفية اعتبار هذا القانون نموذج اقتصادي يمكن الاستفادة منه في تقدير المرونة بين العمل والناتج ولبرهنه على اننا نستطيع استخدام القانون لهذا الغرض سننطلق من صيغة احتساب معدل البطالة حيث ان :

$$\text{معدل البطالة} = (\text{عدد العاطلين} / \text{قوة العمل}) * 100\%$$

$$\text{عدد العاطلين عن العمل} = \text{معدل البطالة} * \text{قوة العمل}$$

$$\text{قدرة العمل} = \text{عدد العاطلين عن العمل} + \text{عدد العاملين}$$

أي ان عدد العاملين (استخدام عنصر العمل) يمكن استخراجه بالشكل الاتي

$$\text{عدد العاملين} = \text{قدرة العمل} - \text{عدد العاطلين}$$

ف عند تغير معدل البطالة بالارتفاع مثلاً فهذا الارتفاع هو حتماً ناتج عن ارتفاع عدد العاطلين إلى حد ما وبالتالي انخفاض نسبة استخدام عنصر العمل والعكس صحيح .

أي ان تغيرات معدل البطالة التي تناولها قانون أوكن ماهي الا انعكاس لتغيرات حجم استخدام عنصر العمل وبالتالي أصبح من الممكن استخدام متغير العمل "L" كبديل لمتغير معدل البطالة في قانون أوكن لتصبح المعادلة رقم (1) كالتالي

$$L = \alpha + \beta(GNP) + e \dots \dots \dots (8)$$

أي ان استخدام عنصر العمل هو دالة في الناتج حيث يمكن قياس هذه الدالة اقتصادياً واستخراج معاملات المرونة وفقاً لقانون أوكن .

من خلال ماورد في هذا المبحث من دراسة وتحليل الأطر النظرية لأهم النماذج الاقتصادية التي تطرقـت للعلاقة بين الناتج والمدخلات وبالتحديد صيغـتي كوب دوغلاس وقانون أوـ肯 نجد أنها تقوم على أساس واحد وهو العلاقة بين الناتج والمدخلات وبالتالي يصبح توظيف هذه العلاقة لاستخراج المرونة ممكـنا ، فمن خلال الصياغـة العامة لـدالة Cobb-Douglas يمكن استخراج المرونة وكذلك الحال أيضاً يمكن اشتقـاق دالة الـطلب على العمل من خلال دالة C-D واستخدام دالة الـطلب على العمـل فـي اسـتـخـراجـ المـروـنةـ .

المبحث الثاني : التأصيل النظري للعلاقة بين الناتج والاستخدام

المطلب الأول : الإنتاج والاستخدام وفق المنظور الكلاسيكي

"العرض يخلق الطلب " هذه العبارة تمثل خلاصة قانون ساي Say's Law والذي شكل محوراً تدور حوله أفكار ونظريات الكلاسيك في مجال الإنتاج والاستخدام والتوازن الاقتصادي الكلي ، لقد تمثلت الفكرة الأساسية لقانون ساي " إن عملية إنتاج السلع والخدمات ينتج عنها دخل يوزع للجهات التي تعرض عوامل الإنتاج (العمل ، رأس المال ، الأرض ...) المستخدمة في العملية الإنتاجية وأن مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة يكون مساوياً لتلك المدفوعات المتمثلة (بالأجر، الربح، الربح...) أي أن الدخل المتولد من العملية الإنتاجية يكون متساوياً مع قيمة ما ينتج من السلع والخدمات وأن أي زيادة في عرض السلع والخدمات تعني زيادة في مدخلات عوامل الإنتاج ينتج عنها أفقاً يولد طلباً على السلع والخدمات المنتجة مع الأخذ بنظر الإعتبار عدم وجود مدخلات مكتنزة لأن الاكتناز يتعارض مع مبدأ الرشادة الاقتصادية ⁽¹⁾.

ومن الجدير بالإشارة هنا نظرية أيضاً "فالراس" walras في التوازن الاقتصادي العام والتي تصرف إلى حالة التوازن التي يصلها الاقتصاد ككل، إذ ركزت هذه النظرية على ان اختلالات العرض والطلب ستولد حركة أسعار ينتج عنها عرضاً وطلبًا جديدين على السلع وستستمر العملية حتى يتم الوصول إلى تطابق الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة في ظل نظام أسعار جديد وهكذا ، وبتحديد الوحدات الاقتصادية لكميات السلع المتبادلة (المعروضة والمطلوبة) واسعار تلك السلع ،يكون التوازن العام قد تحقق ، أي ان زيادة الطلب في سوق سلعة ما يقابلها إنخفاض الطلب في سوق سلعة أخرى وان مجمل الاقتصاد أو بعبارة أخرى أن مجموع اختلالات الطلب (زيادة أو نقص) في السوق كل مساوٍ للصفر ، ويتحقق التوازن الاقتصادي العام في الاقتصاد بتوازن أسواق السلع وأسواق الموارد ، عبر walras عن التوازن من خلال النموذج الرياضي التالي :

$$\sum_{j=1}^n P_j \cdot D_j - \sum_{j=1}^n P_j \cdot S_j = \sum_{j=1}^n P_j \cdot (D_j - S_j) = 0$$

⁽¹⁾ Thomas Sowell : Say's Law An Historical Analysis ,Princeton University Press ,usa ,1972 p: 4

حيث P أسعار السلع و D الطلب S العرض ⁽¹⁾.

التوازن العام عند الكلاسيك

وفقاً لرؤية الكلاسيك فإن التوازن الكلي للإنتاج والاستخدام يتحقق عند مستوى الاستخدام الكامل ولا يعني الاستخدام التام اختفاء البطالة نهائياً أي أن قوة العمل مستخدمة بنسبة 100% إنما توجد نسبة طبيعية من البطالة كالبطالة الموسمية والبطالة الاحتكمائية ⁽²⁾ ، إذ إنهم أكدوا على أن الاقتصاد يتوجه نحو تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية، وإذا ما حدث أي اضطراب أو اختلال فيكون سببه التدخل الخارجي الذي يعرقل عمل الاقتصاد ويؤدي إلى الإخلال بالنتائج التي كانت ستتولد عن هذا النظام الحر ⁽³⁾.

أن العلاقة بين الإنتاج وإستخدام عنصر العمل يتم تحليلها من خلال دراسة توازن الجانب الحقيقي للإقتصاد إذ يتحقق التوازن في هذا القطاع من خلال توازن كل من سوق العمل وسوق السلع والخدمات

لذا سنتناول في البدء توازن سوق العمل وصولاً للتوازن في سوق الإنتاج

أولاً - توازن سوق العمل وتحديد حجم الإنتاج

يتوازن سوق العمل عند تساوي عرض العمل مع الطلب عليه تقوم فكرة توازن سوق العمل عند الكلاسيك على عدة فروض .

1- العمالة الكاملة وذلك استناداً إلى قانون المنافذ (قانون ساي) إذ لا يمكن أن تكون هناك طاقات عاطلة في المجتمع أي إستعمال كل ما هو متاح من طاقات إنتاجية أما الناتج يجد له منفذأً ولهذا فالبطالة لا توجد في الفكر الكلاسيكي وفي حال وجودها فهي بطالة اختيارية بسبب رفض العمال العمل عند المستوى السائد للأجور النقدية في سوق العمل "الأجور التوازنية" ⁽⁴⁾.

(1) Robert E. Kuenne : General Equilibrium Economics, The Macmillin Press Ltd , UK London ,1992 P475

(2) Arthur O'Sullivan& Steven M. Sheffrin : Economics Principles in Action , Edition2, Prentice Hall, 2003 ,p 335

(3) جون كينيث غالبريث، مصدر سابق ذكره، ص جون كينيث غالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي.. الماضي صورة الحاضر، ترجمة: احمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، العدد (261)، الكويت، 2000 148

(4) Bernhard Fellerer& Stefan Homburg : Macroeconomics and New Macroeconomics,Second Edotion , Springer Verlag berlin Germany ,1992, p49

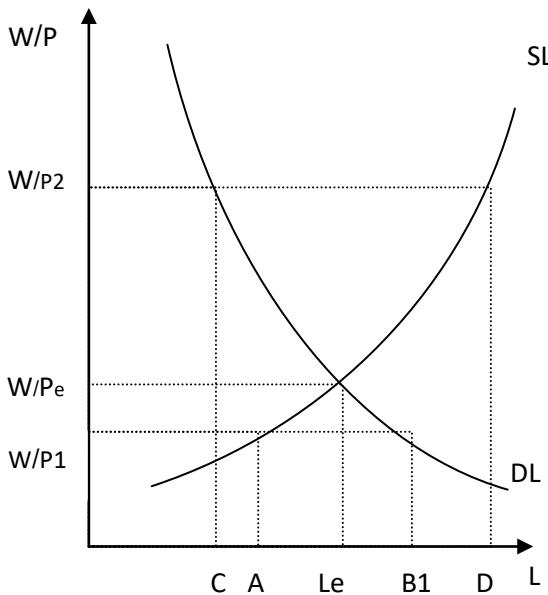
الفصل الأول – المبحث الثاني

- 2- سيادة المنافسة الحرة في سوق العمل ، والذي يعني أن العمل بصفته عنصر من عناصر الإنتاج هو عبارة عن بضاعة لها ثمنين ثمن يسمى بالثمن الطبيعي وهذا الأجر عند ريكاردو غير قابل للتغيير (الأجر الحديدي)، والثمن الآخر هو الثمن السوقى الذي يمثل الأجر الذى يتحدد في السوق من خلال العرض والطلب.⁽¹⁾
- 3- ان تحليل الأجور لدى الكلاسيك يعتمد على نظرية التراكم الرأسمالي بالإضافة إلى عدد السكان أي أن الأجور تعتمد على نسبة رأس المال إلى عدد السكان وهناك عدة حالات:
- ❖ إذا كان رأس المال ثابت وعدد السكان متزايد فإن عرض العمل سوف يرتفع في حين الطلب عليه يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الأجور.
 - ❖ إذا كان رأس المال القومي متزايد وعدد السكان متزايدا بنفس المقدار فإن معدل الأجر سوف يبقى ثابتا.
 - ❖ إذا كان رأس المال القومي متزايدا وعدد السكان ثابتا فإن الطلب على العمل سوف يرتفع في حين عرض العمل يبقى ثابتا وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر.
- 4- إن تحليل الطلب على العمل وعرض العمل ينطلق من مستوى التحليل الجزئي (على مستوى المنشأة) ثم يتم التعميم على الاقتصاد الوطني.
- 5- المنتج يهدف إلى تعظيم الربح والعامل يهدف إلى تعظيم المنفعة (منفعة الأجر) بالنسبة مع تجانس وحدات العمل.⁽²⁾
- وفقاً لوجهة النظر الكلاسيكية يتحدد مستوى الإستخدام بتوافق سوق العمل عند تعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه وبالتالي فإن الاستخدام التام يتحقق بتشغيل كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستوى أجر توازن ، يتحقق توازن سوق العمل في نقطة تقاطع منحى عرض العمل مع منحى الطلب على العمل ⁽³⁾ وذلك كما هو مبين في الشكل :-

(1) Mark Blaug: Economic Theory in Retrospect , Fifth Edition , Cambridge University Press , 1996 p 65

(2) Antonella Stirati : The Theory of Wages in Classical Economics,English Edition , Edward Eglar Publishing Limited ,1994, p; 32

(3) Hyclak & Johhnsen & Thornton : Fundamentals of Labor Economics , second edition,South -western , 2013 ,p154



شكل (1) التوازن في سوق العمل لدى الكلاسيك

المصدر :

Hyclak & Johhnsen & Thornton : Fundamentals of Labor Economics ,
second edition,South -western , 2013 ,p154

فمن الشكل البياني يظهر أن عند معدل أجر حقيقي(W/P_1) فإن الطلب على العمل أكبر من العرض ، وهذا يعبر عن نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر عجز السوق بالمسافة بين النقطتين $A - B$ وهذا تعلم آلية التوازن التلقائي عند الكلاسيك إذ يؤدي تنافس المنتجين في الطلب على العمل إلى رفع الأجر النقدي مما ينتج عنه إرتفاع معدل الأجر الحقيقي "بافتراض ثبات الأسعار" أما إذا كان المعدل السائد للأجر هو (W/P_2) الحقيقي فذلك يعني ان عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه مما ينتج عنه وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار $C-D$ وتتمثل آلية التوازن هنا بقبول العمال تحفيض أجورهم من أجل القضاء على البطالة "بافتراض ثبات الأسعار" وعليه سينخفض معدل الأجر الحقيقي، أما نقطة التوازن فتحقق عند تعادل

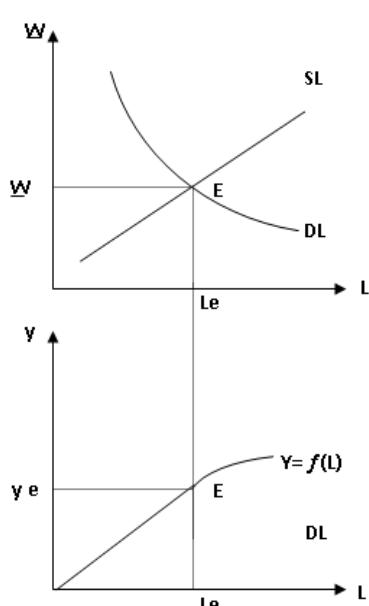
الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازنـي وكمية العمل التوازنـية .

ومن الشكل (1) ولو افترضنا أن الأجر الحقيقي قد ارتفع من (W/P1) إلى (W/P2) فإن هذا يعني التحول من حالة العجز A-B إلى حالة البطالة الإجبارية المقدرة ب C-D وذلك كنتيجة لعدم كفاية فرص العمل . أما لو افترضنا انخفاض الأجرة الحقيقة من (W/Pe) إلى (W/P2) ، فهذا يعني زوال البطالة الإجبارية وظهور بطالة اختيارية حيث أن المقدار C-Le يكون في حالة العمل لتقاضيه أجرًا أكبر مما كان يطلب أما المقدار Le-D فيكون عاطل عن العمل اختياريا لأنه إذا رغب في العمل لكان له ذلك ولكنه سوف يتقاضى أجر أقل مما كان يريد أي يتقاضى أجر التوازن.

بعد تحديد نقطة توازن سوق العمل سيتحدد على أثرها حجم الإنتاج التوازنـي إذ يتحدد الحجم التوازنـي للإنتاج انطلاقاً من دالة الإنتاج التي يعبر عنها بـ : $y = f(L, K \dots)$ حيث يمثل y الإنتاج أما K , L عوامل الإنتاج " العمل ، رأس المال "

وإسـناداً إلى كون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المتغير في الأجل القصير مع ثبات عوامل الإنتاج السابقة على الشـكل (2) ⁽¹⁾ :

شكل (2) توازن سوق العمل وتحديد حجم الناتج الكلي لدى الكلاسيك

$$y = f(L)$$


وهي تعـبر عن أن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أن الوصول إلى تحـديد حـجم العمل في سـوق العمل فإـنه يمكن تحـديد حـجم الإنتاج مباشرـة وذلك بـتعويض حـجم العمل في دالة الإنتاج .

ويمكن تصـوير ذلك بيـانـياً كما في الشـكل :

ونلاحظ أن تحـديد توازن سـوق العمل (الاستـخدام التـام عند الكلـاسيـك) عند النـقطـة E في الجـزـء العـلـوي من

الشكل يحدد مستوى الإنتاج التوازن عند النقطة E في الجزء الأسفل للشكل البياني⁽¹⁾

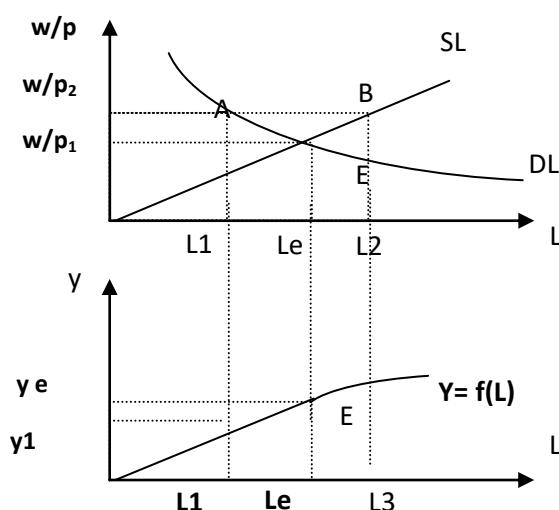
الاختلالات وآليات التصحيح:

من الشكل (3) الذي يعبر عن توازن سوق العمل ودالة الإنتاج ذات الشكل ($Y = f(L)$ ، واستناداً إلى هذا الرسم ، إذا كان حجم العمل المستخدم في التوازن هو L_E فإن حجم الإنتاج التوازن المقابل له L_E هو Y_E . هنا الإنتاج يتحدد بصورة آلية ، ويكون أي تغير في كمية العمل L سينتج عنه آلياً تغير في الإنتاج . ($\Delta L = \Delta Y$) .

بافتراض ارتفاع الأجر الحقيقي من (W/P_1) إلى (W/P_2) هذا الارتفاع الذي قد يكون ناتج عن تغيير في الأجرة النقدية أو في الأسعار ، إذا ارتفع الأجر يكون لدينا $L_d = L_1$ ، $L_s = L_2$ وبالتالي يكون لدينا فائض في عرض العمل قدره $L_2 - L_1$.

فارتفاع الأجر الحقيقي معناه ارتفاع تكلفة العمل مما يعني ارتفاع في تكلفة الإنتاج الأمر المؤدي إلى نقص في التوظيف وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث بطالة قدرها المثلث ABE والبطالة تحدث انكماس في الإنتاج⁽²⁾ (انخفاض من Y_E إلى Y_1) . والسؤال هنا " ما هي آليات التصحيح وفقاً للكلاسيك "؟

شكل (3) اختلالات التوازن الكلي الكلاسيكي



Source : Chandana Ghosh : Macroeconomics , PHI Learning Private Limited , New Delhi , 2011, p215
new delhi , ٢٠١٥ p89

⁽²⁾ Chandana Ghosh : Macroeconomics , PHI Learning Private Limited , New Delhi , 2011, p215

- الآلية الأولى : تتعلق من احترام المنافسة الحرة، الذي يعني عدم

معارضة العمال لأي انخفاض في الأجور الاسمية إذ تكون سوق العمل حرة غير احتكارية تحدد فيه آلية العرض والطلب ، انخفاض الأجر الاسمي مع ثبات الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي إلى الوصول لأجرة التوازن . يستمر الأجر الاسمي في الانخفاض مع ثبات السعر مما يعني امتصاص الفائض وبالتالي نصل إلى النقطة التوازن⁽¹⁾.

- الآلية الثانية تتمحور حول علاقة تغيرات الناتج والأسعار إذ يرى الكلاسيك ان اختلال سوق العمل وظهور البطالة هو نتاج عدم كفاية السلع المعروضة حيث يكون انتاج قطاع الاعمال أقل من طلب الافراد وهذا يحدث كنتيجة عن انخفاض أرباح المنتجين المتأتي من ارتفاع التكاليف (الأجور) مما يعني انعدام الحافز نحو القيام بالاستثمارات التي من شأنها امتصاص البطالة ونتيجة لمرنة الأجور فإنها ستتخفض وينتج عنها انخفاض التكاليف وزيادة الإنتاج والربح وامتصاص البطالة.

عبارة أخرى فإن انخفاض الإنتاج الحقيقي Y^* (العرض) يدفع بارتفاع الأسعار P مع ثبات الأجر الاسمي W سيؤدي إلى انخفاض في الأجر الحقيقي الأمر الذي يتطلب انخفاضاً في تكاليف الإنتاج والتوظيف مما يشجع على التوظيف في الإنتاج ، هذه الآلية تسمى آلية العرض والطلب، إذن هناك علاقة بين الإنتاج والأسعار وهذه العلاقة هي التي تحدد حجم الإنتاج والتوظيف⁽²⁾ .

- الآلية الثالثة : ترتبط بالنظرية الكمية النقدية $PY = MV$ حيث M يمثل العرض النقدي "كمية النقود المتداولة" V : سرعة الدوران للنقود "سرعة التداول" P : المستوى العام للأسعار، Y يمثل

⁽¹⁾ Howard M. Wachtelv : Labor and the Economy ,Academic Press Inc , Usa ,1984
p81

⁽²⁾ وديع طوروس : الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2010 ، ص 204

حجم الإنتاج الحقيقي وبإفتراء ثبات كل من M و V (مثبتة من

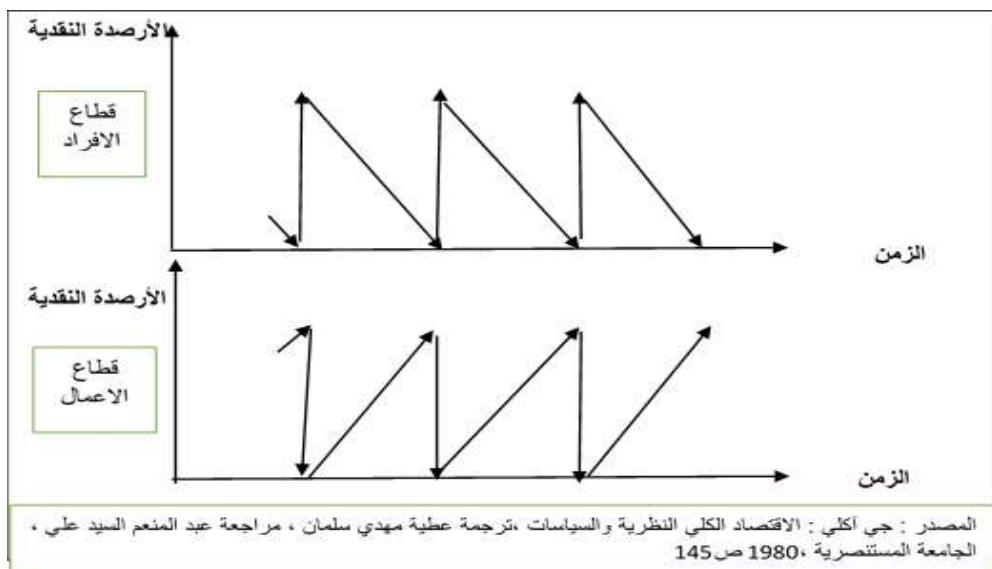
طرف السلطة النقدية) فنجد العلاقة بين P و Y

خلاصة النظرية النقدية يمكن ان يعبر عنها بأن "انخفاض حجم الدخل الحقيقي مع ثبات كمية النقود وسرعة التداول يؤدي الى ارتفاع الأسعار اذا ان العلاقة بين حجم الإنتاج والأسعار هي علاقة عكسية لذا فإن ارتفاع الأسعار مع ثبات الأجر النقدي يؤدي الى انخفاض الأجر الحقيقي مما يدفع بالمنتجين الى زيادة الطلب على توظيف العمال فيزيداد الإنتاج .

إن العلاقة العكسية بين حجم الإنتاج والأسعار هي نتاج للتدفق العكسي للأرصدة النقدية بين قطاعي الاعمال والافراد والتي تكون مقابلة لتدفق تيار السلع والخدمات من جهة وخدمات عوامل الإنتاج من جهة أخرى والشكل أدناه يعبر عن تدفق الأرصدة النقدية بين قطاعات الاعمال (الإنتاج) والافراد(الاستهلاك) ⁽¹⁾.

تجدر الإشارة هنا الى أن عمل كل هذه العلاقات المتراقبة "الميكانيزمات" قائم على مرونة الأجور والأسعار المؤطرة بالمنافسة الحرة.

شكل (4) حركة تدفق الأرصدة النقدية بين قطاعي الافراد والاعمال

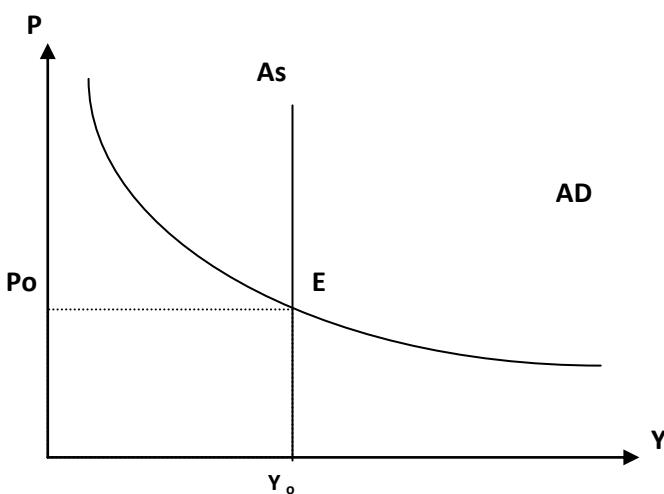


الشكل 4 يوضح آلية الحركة التبادلية العكسية للأرصدة النقدية بين قطاعي الافراد والاعمال خلال الزمن والتي تقابل حركة السلع والخدمات بين القطاعين

¹) جي آكلبي : الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة عطية مهدي سلمان ، مراجعة عبد المنعم السيد علي ، الجامعة المستنصرية ، 1980 ، ص 145

ثانياً : التوازن في سوق السلع والخدمات "الإنتاج"

التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي منحنى العرض الكلي وفقاً للنظرية الكلاسيكية يكون عمودياً على المحور دلالةً على كون الاقتصاد دائماً يكون عند مستوى التشغيل الكامل.⁽¹⁾ ويتحقق التوازن بيانياً كما في الشكل (5) :



شكل (5) توازن العرض الكلي والطلب الكلي لسوق السلع والخدمات

المصدر : المصدر نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006، ص 141.

من الشكل (5) يتضح أن منحنى العرض الكلي يتمثل بالخط العمودي ، وهو تعبر عن الرؤيا الكلاسيكية الخاصة بإن الإنتاج يستقر عند مستوى الاستخدام الكامل معنى هذا أن الإنتاج يرتفع إلى أن يصل إلى مستوى الاستخدام الكامل. التوازن يتحقق عند النقطة E عند مستوى إنتاج Y_0 ومستوى أسعار P_0 وعند حدوث أي تغير في منحنى الطلب الكلي فإن التغير سيترکز في مستوى الأسعار .

⁽¹⁾ خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، مصدر سابق، ص 149 .

إن انخفاض الطلب الكلي معبراً عنه بانتقال منحى الطلب الكلي إلى AD_1 سيؤدي إلى حدوث فائض في العرض ينبع عن حالة الركود في الأسواق، مما سيدفع بالمنتجين إلى خفض إنتاجهم إلى نقطة B عند مستوى الإنتاج Y_1 الأمر الذي سيولد طاقات انتاجية فائضة وتكبد البضائع بالأسواق وأزيد معدلات البطالة ، ووفقاً لنظرية المدرسة الكلاسيكية فإن تراجع الطلب وتزايد البطالة سيولد قوة ضاغطة تدفع الأجر والأسعار إلى الانخفاض التدريجي مما يجعل القوة الشرائية تزداد وسيحفز ذلك زيادة الطلب لأنه يرتبط بعلاقة عكسية مع الأسعار وبالتالي يزداد الإنتاج وصولاً إلى النقطة E_1 وهي النقطة التوازنية الجديدة عند مستوى الإستخدام الكامل وسيكون عندها مستوى السعر هو $P_1^{(1)}$.

التغيرات في الأسعار سواء بالزيادة أو النقصان تؤدي إلى الانتقال من وضع إلى آخر على طول المنحى دون تغيير الإنتاج. وذلك لأن النظرية الكلاسيكية تعتمد في تحليلها على الأسعار النسبية، حيث أن التغيير في السعر يشمل أسعار السلع وأيضاً أسعار عوامل الإنتاج، تجدر الإشارة هنا إلى أن الإنتاج لغرض إشباع المستويات المختلفة من الطلب الكلي يعتمد إلى حدٍ كبير على مدى تحقيق الأرباح إذ إن التوسع في الإنتاج في الأجل القصير يؤدي إلى زيادة التكاليف ووفقاً للرشادة الاقتصادية فإن المنتجين يعملون على زيادة الإنتاج فقط في حال ارتفاع مستويات الأسعار للمحافظة على هامش الربح وهذا هو جوهر العلاقة الطردية بين الاعرض الكلي والأسعار ⁽²⁾ ، وفقاً للكلاسيك فإن حالات الاختلال سببها التغير في الطلب الكلي وليس الإنتاج ذلك لأن الإنتاج بالمفهوم الكلاسيكي كما ذكرنا آنفاً يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل. وتعالج هذه الاختلالات من خلال مرونة الأسعار والأجر التي تمثل أساساً للعودة إلى وضع التوازن ، إذ يتحقق التوازن تلقائياً دون تدخل الدولة وبالتالي فإن الاقتصاد يعود إلى مستوى الإستخدام الكامل عن

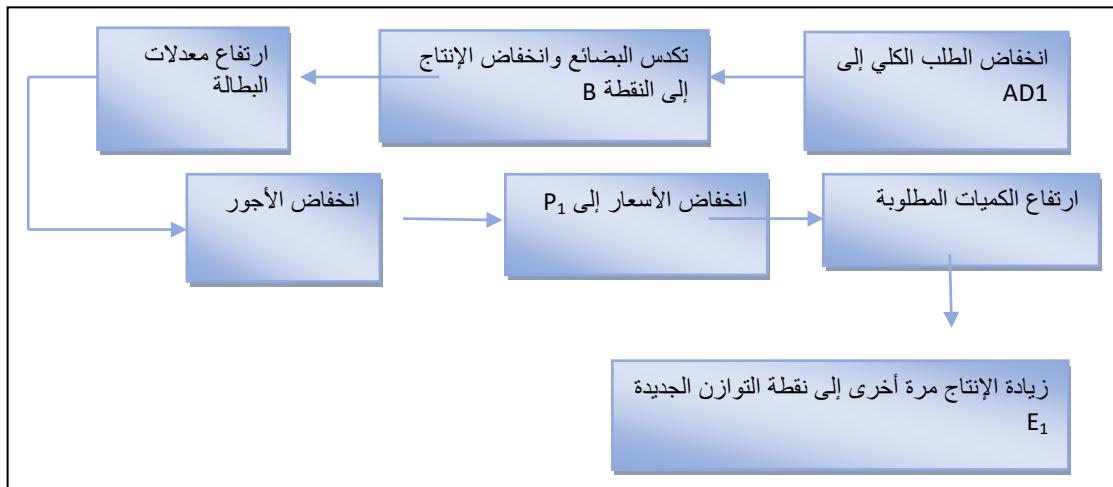
⁰ ن

زار سعد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، 2001 ، ص 216-217

(2) (Robert . H. frank & Bens . Bernanke : Principles of Macroeconomics , (New York .Hillirwin , 2001 , p 77

الفصل الأول – المبحث الثاني

طريق ما يعرف بـ **باليد الخفية** (Invisible Hand) ⁽¹⁾. ويمكن إجمال الية التوازن الكلاسيكية من خلال المخطط التالي :



مخطط (1) مخطط الية التوازن عند الكلاسيك

المصدر نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006 ، ص.143

⁽¹⁾ هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 2005 ، ص 149

المطلب الثاني : الإنتاج والاستخدام وفق المنظور الكينزي

لاحظنا فيما سبق كيف أن الفكر الكلاسيكي يرى سوق العمل يتمتع بإستقلالية تامة إذ أن حجم العمالة الكاملة والأجر الحقيقي يتحددان داخل سوق العمل دون الحاجة إلى الأسواق الأخرى وهذا تمثل نقطة خلاف بالنسبة للنموذج الكينزي ، إذ يؤكد كينز على أن هناك ارتباطاً بين مستويات الاستخدام الدخل (الناتج) فعند كل مستوى من الدخل هنالك مستوى معين من الاستخدام (التشغيل) يتناسب معه وهي كلها متساوية ولكنها ليست بالضرورة توازنات عند مستوى الاستخدام الكامل الذي تفترضه النظرية الكلاسيكية⁽¹⁾ إذ إن مستوى العمالة سيتحدد وفقاً لما يحدث في السوق الحقيقي والسوق النقدي والتي تحدد حجم الطلب الفعال والذي بدوره يحدد مستوى الطلب على العمل . وبعبارة أخرى فان سوق العمل يحسم النتيجة في السوق السلعي وفق المنظور الكلاسيكي في حين أن المنظور الكينزي يعتبر أن تحديد مستوى الإنتاج في السوق السلعي وفقاً للطلب الكلي الفعال هو الذي سيحدد حجم العمالة المستخدمة بغض النظر عن الأجر الحقيقي⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق فإن دراسة وتحليل النموذج الكينزي للإنتاج والاستخدام لابد من أن ينطلق من تحديد حجم الإنتاج والتوازن في سوق السلع والخدمات وصولاً إلى تحديد مستوى استخدام العمالة

أولاً- توازن سوق السلع والخدمات

- الطلب الكلي Aggregate Demand

يمثل " مجموع الإنفاقات الفعلية لجميع الوحدات الاقتصادية والتي تترجم فعلاً إلى قوى شرائية ، بمعنى آخر مجموع السلع والخدمات النهائية التي يطلبها الأفراد، المؤسسات، الحكومة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة".

الطلب الكلي = الإنفاق القومي

= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

(1) عبد علي كاظم المعومري : تاريخ الأفكار الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمانالأردن ، 2012 ، ص 443

(2) K.R. Gupta, R.K. Mandal & Amita Gupta : Macroeconomics , 5th , Atlantic , New Delhi , 2008, P75

وقد بين كينز ان الطلب الكلي يتكون من⁽¹⁾ :-

- 1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص .
- 2- الإنفاق الاستثماري الخاص .
- 3- الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري .
- 4- صافي الصادرات .

العرض الكلي Aggregate Supply

يعتبر كينز أن العرض الكلي معطى لذا ركز على تحديد الطلب الكلي والإنفاق للوصول لتحديد توازن سوق السلع والخدمات ويمكن تعريف العرض الكلي على أنه " مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الاعمال مستعدا لإنتاجه وبيعه في عند مستويات أسعار مختلفة وخلال فترة زمنية محددة "⁽²⁾.

وفقاً لرؤيه كينز فإن كل إنتاج محدد يستهدف استهلاك محدد ، إذ أن، العمليه الإنتاجية تتطلب بعض الوقت الذي قد يكون كثيراً أو قليلاً ليكون المنتج جاهزاً يصل إلى المستهلك ، فمنذ قيام المنتج بإتخاذ قرار الإنتاج وتكتبه النفقات التي وصول المنتجات للمستهلكين ينقضي وقت قد يكون قليلاً أو كثيراً ، وفي غضون ذلك ينبغي على المنتج أن يتوصل لأفضل التوقعات حيال ما سيدفع المستهلكون لقاء المنتج النهائي ، وتنقسم توقعات المنتجين إلى توقعات الأجل القصير المتعلق بالسعر الذي سيتم الحصول عليه ، والتوقعات طويلة الأجل وترتبط بما يمكن كسبه

بشكل عوائد مستقبلية في حال القيام بالإنفاق على توسيع المعدات الرأسمالية⁽³⁾

يكون منحنى العرض الكلي أفقياً وذلك لعدم مرونة الأسعار والأجور مما يعني استمرار البطالة والركود وبالتالي يجب أن يزيد الطلب الكلي وهذه الزيادة ستتدفع بالتشغيل والإنتاج نحو الارتفاع مع عدم ارتفاع الأسعار والأجور وتعمل هذه الآلية حتى وصول الاقتصاد إلى مستوى الاستخدام الكامل أو الناتج الكامن وهذا التحليل قصير الأجل ،

(1)Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th, McGraw Hill, New York, 2008 , p360

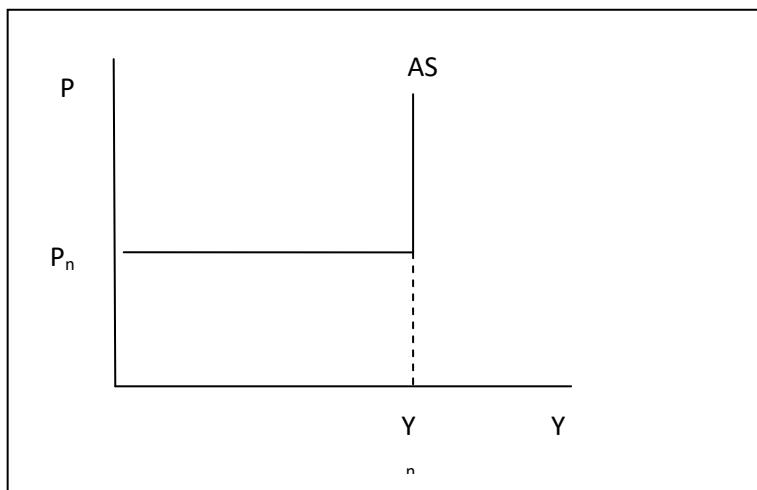
(2) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي : مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة 3، الأردن : دار وائل، ص 150

(3) جون ماینارڈ کینز : النظرية العامة للتشغيل والنقد والفائدة ، تقديم ، بول کروجمان ، ترجمة إلهام عيد آروس ، دار العين للنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى 2010 ، ص 101

الفصل الأول – المبحث الثاني

بين اقتصاديو المدرسة الكينزية ان منحنى العرض الكلي يبدأ بالارتفاع بعد مستوى الناتج Y_n عند مستوى التشغيل الكامل ويمثل P_n الحد الأدنى للأجور والأسعار،⁽¹⁾ وكما موضح في الشكل (6)

شكل (6) منحنى العرض الكلي في إطار الرؤيا الكينزية



Source: Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th, McGraw Hill New York, 2008, P358.

توازن العرض الكلي والطلب الكلي

يتحدد التوازن وفق المنظور الكينزي من خلال إثارة تساؤلين هما ، ما الذي يحدد مستوى الإنتاج المحلي وفق طاقةِ إنتاجيةٍ معطاة لدولةٍ ما ؟ وما هي الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الناتج لمدةٍ معينة وإنخفاضه في مدةٍ أخرى ؟

والاجابة وفق الرؤيا الكينزية هو أن المنتجين سوف يقومون بعرض كميات من الناتج بما يكفي لمواجهة الطلب المخطط من قبل القطاع الخاص و الحكومة و القطاع الخارجي ، وعليه فإن الطلب المخطط من قبل القطاعات أعلاه هو الذي يحدد مستوى الناتج والتشغيل وبالإمكان تصوير التوازن الكينزي من خلال ما يسمى تقاطع كينز⁽²⁾ وكما هو ظاهر في الشكل البياني التالي ، إذ يُبيّن المحور العمودي الطلب الكلي وهو يتكون من الإنفاق الخاص الاستثماري والاستهلاكي والطلب الحكومي وصافي

(1) هوشيار معروف ، مصدر سابق، ص160-161.

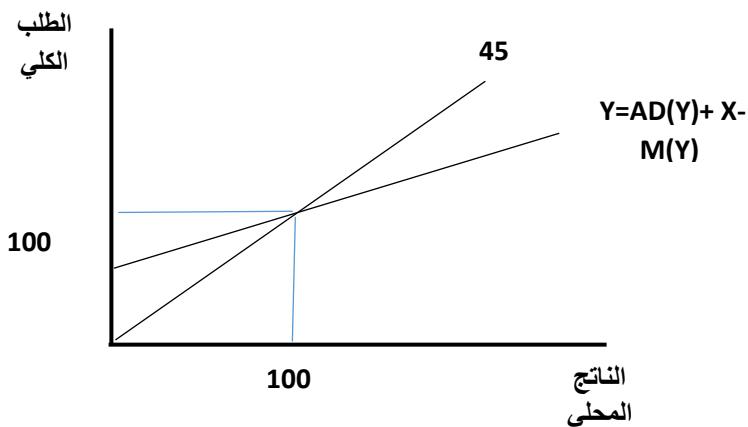
(2) Thomas A Puqel . Internatiai economics ,12 th Edi (New York , McGraw –Hill ,2005, pp557-558

الفصل الأول – المبحث الثاني

ال الصادرات ، أما المحور الأفقي يمثل الناتج المحلي ، ويمثل الخط (45) العرض الكلي ، أن شرط التوازن هو تساوي الطلب الكلي (AD) والذى ساوي الانفاق المرغوب فيه مع الناتج الفعلى (Y) أي أن $Y = C + I + G + (X - M)$ وإذا كان الطلب الكلى يعتمد على الدخل القومى (Y) كما هو الحال بالنسبة للطلب الاستهلاكى أو الاستيرادات ، لذا فإن شرط التوازن سيكون

$$Y = AD(Y) + X - M(Y)$$

شكل (7) توازن العرض والطلب وفق المنظور الكينزى



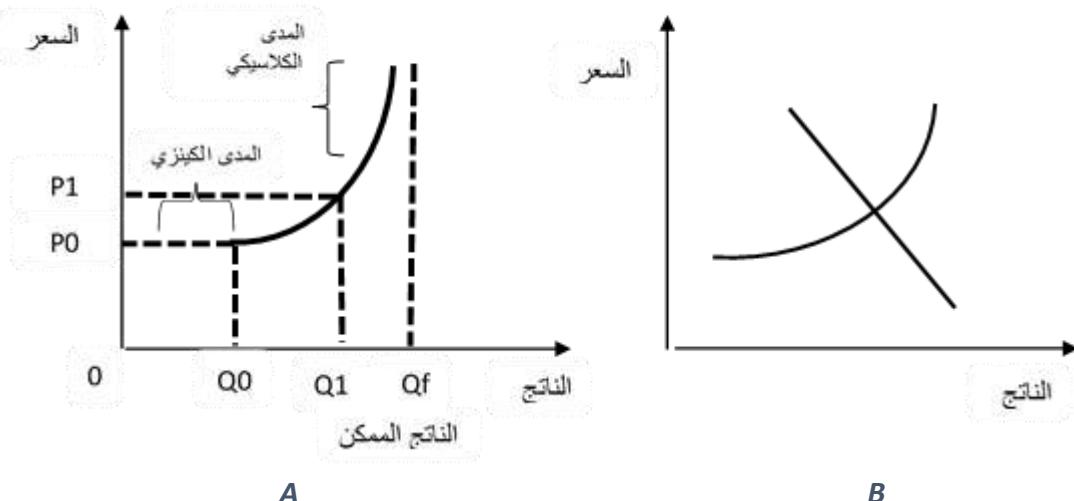
Source : Thomas A Puqel . Internatiai economics ,12 th Edi (New York , McGraw –Hill ,2005, PP 559

لقد دارت النظرية الكينزية حول فكرة أساسية تتمثل بكيفية نقل مستوى التوازن من وضع دون مستوى التوظيف الكامل إلى وضع يقترب منه من خلال رفع مستوى الطلب الفعال ، انطلاقاً من افتراض كينز بان قطاع الإنتاج يعتمد على ملائمة ما ينتج مع الطلب الكلى ضمن أسعار محددة سلفاً ، أي ان الإنتاج يستجيب للتغيرات الحاصلة في الطلب وليس من التغيرات الحاصلة في الأسعار ⁽¹⁾.

خلاصة القول أن Keynes خلص الى إمكانية تحقق "توازن يترافق مع البطالة" في سوق السلع والخدمات أي أن التوازن ممكن أن يتحقق دون مستوى الاستخدام الكامل

(1) Robert . H. frank & Bens . Bernanke : opcit , pp330-331

مخالفاً بذلك الفكر الكلاسيكي⁽¹⁾، ويمكن إيضاح ذلك بالشكل التالي الذي يشير إلى حالة التوازن الكلي لسوق السلع والخدمات وفقاً للمنظور الكينزي كما هو ظاهر في الجزء B



شكل (8) الفرق بين الرؤيا الكلاسيكية والرؤيا الكينزية حول التوازن

Source:

Mark Skousen : The big three in economics Adam Smith, Karl Marx, and John Keynes , M.E. Sharpe Inc New York .2007 .P154

من الشكل 8 أما الجزء A يشير إلى التمييز بين المديين الكلاسيكي والكينزي في منحنى العرض الكلي إذ يعبر المدى الكلاسيكي عن العرض الكلي المترافق مع الاستخدام التام أما المدى الكينزي يشير إلى تحقق التوازن دون مستوى الإستخدام التام .

(1)Mark Skousen : The big three in economics Adam Smith, Karl Marx, and John Maynard Keynes , M.E. Sharpe, Inc New York .2007 .P 153- 154

ثانياً : توازن سوق العمل وفق الرؤية الكنزية

أختلف تفسير كينز عن تقسيرات الاقتصاديين التقليديين ، إذ إن تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات والنقود، ممكن أن يكون مع وجود بطاله أو عدم التوازن في سوق العمل ، فيما يخص سوق العمل أشار كينز إلى إن سوق العمل يصل إلى أن التوازن الذي يتحقق عندما يتساوى عرض العمل والطلب عليه عند أي نقطة دون الاستخدام الكامل مما يشير إلى عدم ضرورة تحقق التوظف الكامل ، الطلب على العمل من وجهاً نظر كينز يؤدي دوراً "رئيساً" في تحديد المستوى التوازن ، فعند تغير كل من عرض العمل والطلب عليه أو كليهما تنتقل نقطة التوازن إلى مكان آخر تكون فيه البطالة أعلى أو أقل من نقطة التوازن ويرجع ذلك إلى أن الطلب على العمل يساوي عرض العمل مطروحاً "منه البطالة" ، إذ أن وجود البطالة لن يؤثر على تخفيض الأجور الحقيقة والنقدية وإنما التخفيض يحصل لأسباب تخرج عن إرادة العمال العاطلين ، فالعاطلون يكون تأثيرهم خارج عرض العمل في السوق ، وأرجع كينز إلى أن التشوّهات في سوق العمل تعود إلى وجود النقابات التي حالت دون انخفاض الأجر إلى المستوى التنافسي في حين أن العامل لا يملك سوى قوة العمل كمصدر للدخل ، فما دام العامل عاطل عن العمل فإنه يكون عرض العمل لا نهائي المرونة وبالتالي فإن الاستخدام يتوقف على جانب الطلب وليس العرض⁽¹⁾

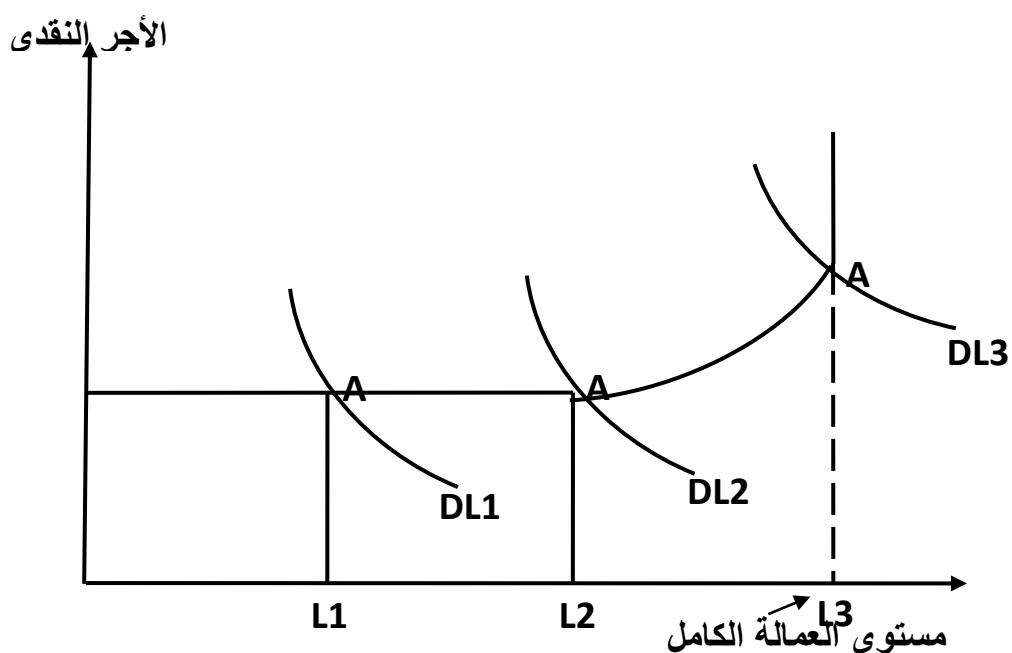
يمكن استعراض توازن سوق العمل وتحديد مستوى الاستخدام وفقاً لكتاب كينز من خلال الشكل البياني رقم (9) الذي يوضح أن مستوى الاستخدام لا يتوقف على عرض العمل بل على جانب الطلب الذي يتحدد تبعاً لمستوى الطلب الكلي لذا فإن زيادة الطلب على العمل من DL1 إلى DL2 ، يتربّط عليه ارتفاع بمستوى الاستخدام ومن ثم تقليل حجم البطالة إذ يتحقق الاستخدام الكامل عند A3 ، ، يمثل المنحنى DL3 مستوى الطلب على العمل ويكون ذلك مناظراً "لمستوى الطلب الكلي إلا أن كينز يرى أن الأجر

(1) نزار سعد الدين العيسى ، مصدر سابق ، ص 21

الفصل الأول – المبحث الثاني

والأسعار لا يتسمان بالمرونة كما يعتقد الكلاسيك مما يؤدي إلى ظهور بطالات إجبارية واستمرارها ، كما يرى كينز أن وجود البطالة ذاتها يُعد سبباً من أسباب قصور الطلب الكلي .

شكل (9) الاستخدام و سوق العمل وفق الرؤيا الكينزية



Source :

[Martin Binks](#), [Andrew Jennings](#): Macroeconomics in Focus . McGraw-Hill Book Company (UK), 1986 .pp 80

نظرة تجميعية للنموذج الكينزي في الإنتاج والاستخدام⁽¹⁾

لاحظنا كيف أن النموذج الكينزي يوازن بين جانبي العرض والطلب من خلال الدالة :

$$\text{الطلب} = \text{العرض} \quad 1 \dots \dots \dots$$

حيث Y يمثل جانب العرض وهو الناتج المحلي الاجمالي والجانب الآخر للمعادلة يمثل الطلب الكلي بجميع مكوناته (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري والإنفاق العام وصافي التعامل الخارجي على التوالي)

ويتضمن جانب الطلب الكلي عدة دوال هي :

$$C = {}^0C + \beta(Y - T) \quad 2 \dots \dots \dots$$

$$T = T_0 + tY \quad 3 \quad \text{دالة الضريبة}$$

$$NX = NX_0 + mY \quad 4 \quad \text{صافي التعامل الخارجي}$$

وبتعويض المعادلات 2 ، 3 ، 4 في المعادلة 1 نخلص إلى المعادلة أدناه :

$$Y = \frac{1}{1 - \beta(1-t) + m} (I + G + C_0 + \beta T_0 + NX_0) \quad 5$$

حيث يمثل المقدار $\frac{1}{1 - \beta(1-t) + m}$ المضاعف الذي يمثل التغير بين Y والتغير في المتغيرات

$$(I + G + C_0 + \beta T_0 + NX_0)$$

وبافتراض دالة الاستخدام الكلي أدناه

$$N = qY \quad 6 \quad \text{دالة الاستخدام الكلي}$$

حيث N الاستخدام الكلي ، q نسبة الاستخدام للناتج (معكوس الإنتاجية)

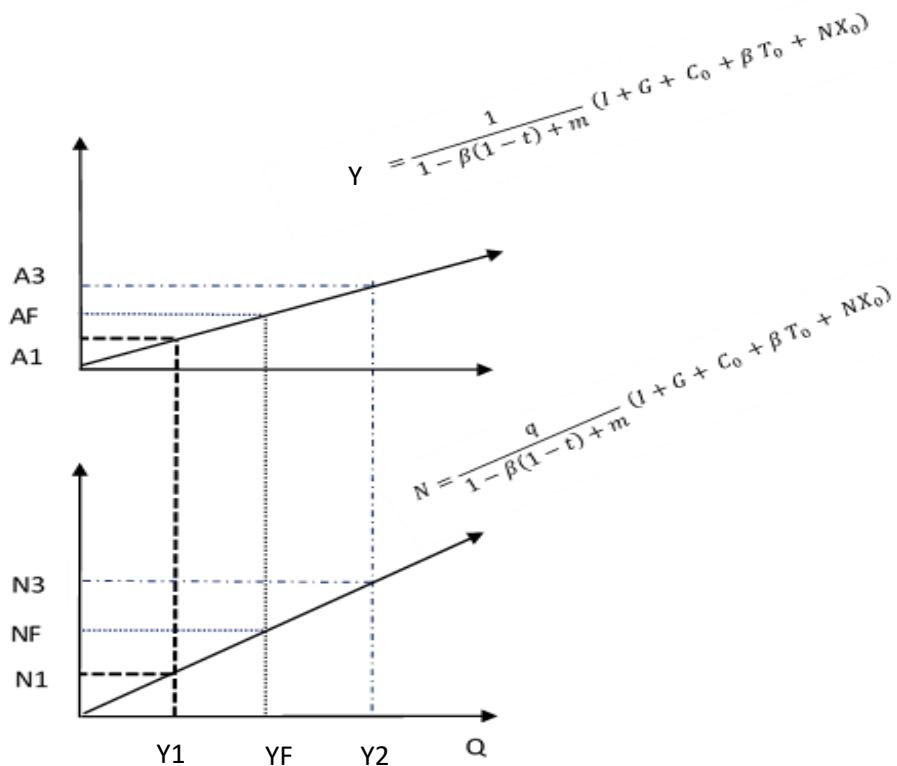
وبتعويض المعادلة 6 في المعادلة 5

$$N = \frac{q}{1 - \beta(1-t) + m} (I + G + C_0 + \beta T_0 + NX_0)$$

يظهر لنا المقدار $\frac{q}{1 - \beta(1-t) + m}$ وهو مضاعف الاستخدام N نسبة إلى بقية المتغيرات

ويمكن تصوير ذلك بيانياً كالتالي :

⁽¹⁾ L. Randall Wray & Mathew Forstater : Keynes Model Macroeconomics , Edward Elgar Publishing Limited , UK ,2008 , p125-126



شكل (10) مضاعف الاستخدام و ميكانيزم توازن "سينيزي" Y_1 للإنتاج والاستخدام

Source : L. Randall Wray & Mathew Forstater : Keynes Model Macroeconomics , Edward Elgar Publishing Limited ,2008 , p128

يوضح الشكل 10 ميكانيزم التوازن الكينزي للإنتاج والاستخدام من خلال الإسقاط البياني لنموذج المعادلات الرياضية حيث يُظهر الجزء العلوي نقاط التوازن بين العرض والطلب وعلاقة هذا التوازن مع حجم الاستخدام التوازنی ، والذي يمكن ان يتحقق دون مستوى الاستخدام التام في الاقتصاد

يتضح من خلال ما سبق ان توازن الإنتاج والاستخدام في إطار النموذج الكينزي ينطوي على جزئين أولهما (سوق السلع والخدمات و سوق النقد) والثاني (يشمل سوق العمل).

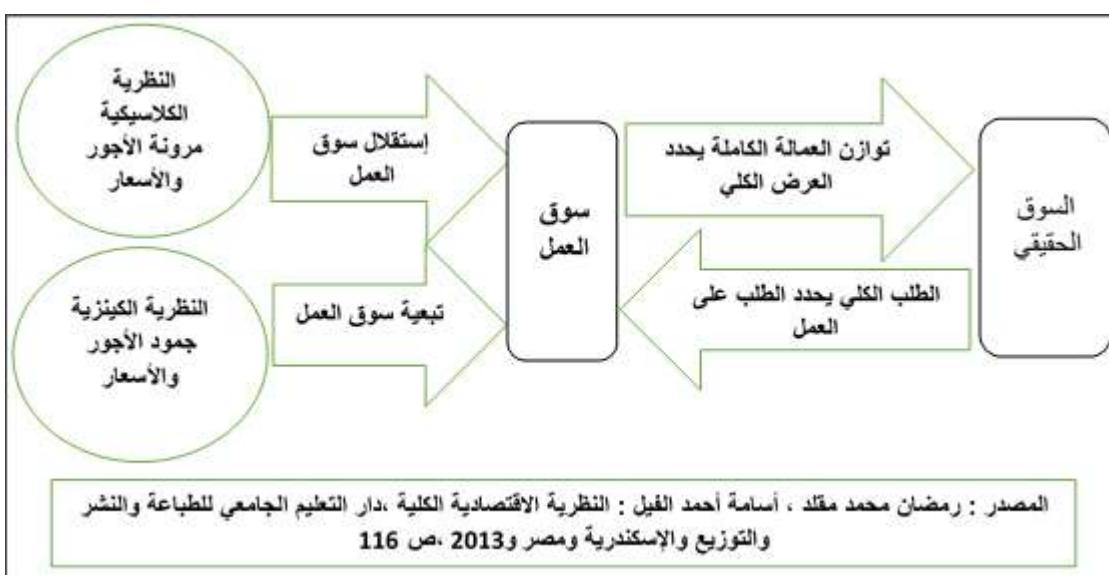
يرتبط حجم الاستخدام الكلي للعماله بصورة غير مباشرة بالطلب الكلي الفعال إذ يلخص كينز هذه العلاقة بالقول " بالنسبة لمستويات معينة من

الفصل الأول – المبحث الثاني

الاستهلاك والإنفاق الاستثماري (بالقيمة الحقيقية) سيكون هناك مستوى محدد من العمالة الإجمالية (الاستخدام) " إذ يتكون الطلب الكلي الفعال من الاستهلاك المتوقع (الإنفاق الاستهلاكي) والاستثمار المتوقع (الإنفاق الاستثماري) فالأول يحدده الميل الحدي للإستهلاك والثاني يتحدد بالكافية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة ففي حال عدم

تغير هذه العوامل لن يتغير الطلب الفعال مما يعني عدم تغير مستويات الاستخدام .⁽¹⁾ ، و يمكن ايجاز الفرق بين آلية التحليل الاقتصادي للعلاقة التوازنية بين الناتج والاستخدام وفقاً للمنهجين الكلاسيكي والكينزي من خلال المخطط التالي :

مخطط (2) الفرق بين النموذج الكلاسيكي والنموذج الكينزي في العلاقة بين توازن الإنتاج والاستخدام



(1) Andrès Drobny : Real Wages and Employment Keynes Monetarism and the Labour Market , Taylor & Francis e-Library ,2003 ,p 41-42

الفصل الثاني

واقع الناتج والإستخدام في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول / الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الثاني / الإستخدام (التشغيل) في الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث / البطالة في الاقتصاد العراقي

الفصل الثاني

واقع الناتج والإستخدام في الاقتصاد العراقي

تمهيد

تعد دراسة وتحليل واقع الاقتصاد العراقي من حيث الناتج و الإستخدام (التشغيل) خطوة ضرورية تسبق الدخول في إطار القياس الاقتصادي للعلاقة موضوع البحث وبما أن متغيري العلاقة هما الناتج والإستخدام لذا فإن دراسة الواقع الاقتصادي يتطلب تحليل المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن جانبي العلاقة موضوع البحث .

الجانب الأول يتمثل بالناتج المحلي الإجمالي كونه يمثل النشاط الاقتصادي للمجتمع وهو يعبر عن مجمل انتاج السلع والخدمات في الاقتصاد خلال مدة محددة عادة ما تكون سنة ويكون الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد من خلال مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة في تكوين هذا الناتج ، إذ تختلف أهمية القطاعات الاقتصادية من حيث مساحتها تتبعاً لطبيعة وملامح إقتصاد الدولة المعنية .

أما الجانب الآخر للعلاقة موضوع البحث فيتعلق بالإستخدام ، والذي يتمثل بإستخدام عنصر العمل على مستوى الاقتصاد إذ توجد عدة مؤشرات ومتغيرات تعبر عن هذا الجانب ، كمعدل البطالة ، تطور حجم و هيكل السكان وأثره على سوق العمل ،

وعليه سيتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث أولها يتعلق بتبني وتحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق على المستويين الكلي والقطاعي أما المبحث الثاني فستتناول بالدراسة والتحليل المتغيرات والمؤشرات المتعلقة بالإستخدام (التشغيل) على مستوى الاقتصاد العراقي ، في حين سنتطرق في المبحث الثالث الى البطالة في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

Gross Domestic Product الناتج المحلي الإجمالي

يعتمد الاقتصاديون عدة مؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي ومن أهم هذه المؤشرات هو الناتج المحلي الإجمالي ، أذ يعتبر من أكثر المقاييس شمولية لأجمالي مخرجات الاقتصاد كما ان تغيرات الناتج المحلي الإجمالي هي أفضل المقاييس وأكثرها شيوعاً لقياس مستويات النمو في المخرجات "الإنتاج" فهي بمثابة النبضات التي ترصد حركة الاقتصاد القومي⁽¹⁾ .

وعليه فان دراسة واقع الاقتصاد العراقي يتطلب تتبع حركة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي خلال فترتين أولهما المدة الزمنية الممتدة من عام 1988 لغاية عام 2003 والمدة الثانية الممتدة من عام 2003 لغاية 2016 ، أن تقسيم دراسة تطور الناتج المحلي الى فترتين هو نتيجة منطقية لما شهده الاقتصاد العراقي من تغيرات بعد الاحتلال عام 2003 شكلت نقطة تحول في مختلف جوانب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فقد عملت الإدارة الامريكية بعد 2003 على إعادة هيكل الاقتصاد العراقي وفق رؤية وتصور مختلفين تماماً عما كان عليه قبل الحرب من خلال تغيير بعض القوانين والتشريعات في المجالات المختلفة⁽²⁾

المطلب الأول - تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (1988-2003)

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن تطور الناتج المحلي الحقيقي لل الاقتصاد العراقي قد غالب عليه التذبذب الناتج عن تعرض الاقتصاد العراق لصدمات أولها تمثل بحرب الخليج عام 1991 وما تلاها من ارتدادات حيث نتج عن كارثة غزو الكويت وما تبعها من عقوبات إقتصادية مما أدى الى إنخفاض في إجمالي الناتج المحلي وتدمير البنية التحتية وجزاء

⁽¹⁾ بول آ. سامويلسون & ويليام د. نورد هاوس : الاقتصاد ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2001، ص 419

⁽²⁾ آرنوف أنطوني : العراق - منطق الانسحاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص 35

الفصل الثاني - المبحث الأول

كبير من البنية الصناعية⁽¹⁾ ما أدى إلى ظهور صدمة اقتصادية تمثلت بالعقوبات الاقتصادية الذي أمتد أثره معظم حقبة التسعينات .

وصل الناتج الحقيقي إلى أدنى مستوياته خلال هذه الحقبة وذلك عام 1991 عندما بلغ (25165125.25) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-64.05) % بعد أن كان في العام السابق يبلغ (69992934) مليون دينار ، إن حركة نمو الناتج المتباينة في عامي 1990 و 1991 جاءت نتيجة ارتفاع أسعار النفط عام 1990 إلى أكثر من (22) دولار من ثم حدوث حرب الخليج الثانية وتوقف صادرات النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية⁽²⁾

بعد ذلك ارتفعت معدلات النمو إلى (32.59) % و (30.29) % لعامي 1992 ، 1993 على التوالي ثم ظهر اتجاه تصاعدي لمعدل النمو خلال الأعوام من 1996 إلى 1998 إذ بلغت (34.86، 21.24، 11.02) % على التوالي ، بعد ذلك هبط معدل النمو عام 1999 إلى (17.58) % تلي ذلك هبوط معدلات النمو إلى (1.77، 14) % لعامي 2000 و 2001 على التوالي ، ثم سجل الاقتصاد معدل نمو سالب مقداره (8.2) % عام 2002 ختام هذه الحقبة كان تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمة أخرى تمثلت بحرب عام 2003 حيث شهد الناتج الحقيقي هبوطاً حاداً بمعدل نمو سالب مقداره (36.66) % ، نتيجة الحرب الأخيرة وما تولد عنها من تدمير للمنشآت والقطاعات الاقتصادية والبني التحتية ، والشكليين (11) و (12) يوضحان حركة كل من معدلات نمو الناتج الحقيقي وحركة الناتج الحقيقي للإقتصاد العراقي خلال المدة (1988-2003)

شكل (11) معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي للمدة 1988-2003

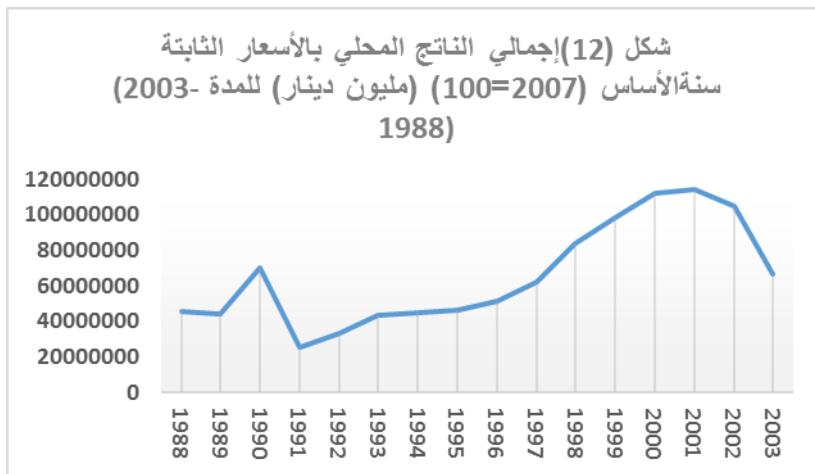


المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1)

⁽¹⁾ د محمد علي زيني : الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، الطبعة الثالثة ، 2009 ، ص 273

⁽²⁾ مهدي سهر الجبوري & خضرير عباس حسين : تحليل الصدمات الاقتصادية للإقتصادات النامية ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2018 ص 130

النصل الثاني - المبحث الأول



المصدر : من إعداد الباحث إستناداً إلى بيانات الجدول (١)

ما يلاحظ من الشكل (11) هو انخفاض الناتج في النصف الأول من حقبة التسعينات والعودة للارتفاع في النصف الثاني من هذه الحقبة وهذا يفسر بالتدور الذي حصل أوائل التسعينات نتيجة الحظر الاقتصادي ثم التحسن الحاصل عام 1995 والأسباب التي ذكر وتحديداً بعد إبرام مذكرة تفاهم بين العراق والامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء)⁽¹⁾

المطلب الثاني- تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2016)

عانى الاقتصاد العراقي خلال هذه الحقبة الزمنية أيضاً من ضغط الصدمات المختلفة التي كانت أولها حرب عام 2003 وما ترتب عليها من اثار ثم تلى هذه الحرب صدمة اقتصادية ناتجة عن انفتاح الاقتصاد العراقي وزيادة صادرات النفط الأمر الذي أدى إلى اتجاه تصاعدي في مختلف المتغيرات الاقتصادية ، ثم أختتمت هذه المدة بتعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمتين مؤثرتين على كافة المؤشرات الاقتصادية ، هاتان الهزتان هما انخفاض معدل أسعار النفط الخام من (102.3) دولار للبرميل الواحد في عام 2013 إلى (91.6) في عام 2014 أي بانخفاض (%)10.5 واستمر الانخفاض في عام 2015 ليصل معدل سعر البرميل إلى (44.7) دولار

أي بنسبة إنخفاض بلغت (51.2%) مقارنة بعام 2014 أما الصدمة الثانية فقد تمثلت بتدور الأوضاع الأمنية في حزيران 2014 حيث سيطر الإرهاب على ثلث محافظات وتوقفت الأنشطة الاقتصادية بصورة كاملة في هذه المناطق بالإضافة إلى غلق المنافذ الحدودية في

⁽¹⁾ آلاء نوري حسين : دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1988-2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإداره والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2017 ، ص 59

الفصل الثاني - المبحث الأول

هذه المحافظات وارتفاع الإنفاق الحكومي العسكري⁽¹⁾، والشكل البياني (13) يوضح تطور معدلات نمو الناتج الحقيقي لهذه المدة



المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1)

بالعودة إلى الجدول (1) نجد ان الناتج المحلي الحقيقي للأقتصاد العراقي خلال هذه الحقبة قد شهد قفزات سلبية وإيجابية في معدلات نموه في البداية ثم أنهى هذه الحقبة بإتجاه سلبي لمعدل النمو وما بين البداية والنهاية كانت معدلات النمو تتسم بالتدبب إلى حد ما .

فبعد أن سجل الاقتصاد العراقي معدل نمو سالب نتيجة لحرب عام 2003 ، عاودت معدلات نمو الاقتصاد إلى التعافي ، إذ بلغ النمو الاقتصادي أعلى مستوياته خلال هذه المدة في العام التالي 2004 (53.19 %) وهذا جاء كنتيجةٍ إلى زيادة عائدات القطاع النفطي وارتفاع مساهماتها في GDP⁽²⁾ ، بعد ذلك شهدت معدلات النمو تذبذب نسبي للاعوام 2005- 2008 إذ بلغت (1.68) ، شهدت المدة (2008-2004) ارتفاع الإنفاق الاستثماري الحكومي مما شكل عاملًا أساسياً في تحقيق معدلات الظاهره أعلاه⁽³⁾ .

أما الأعوام من 2009- 2012 اتسمت معدلات النمو بسلوك تصاعدي إذ بلغت (3.3) ، 6.4 ، 7.55 ، 13.9 % على الترتيب أما السنوات من 2013 سجل الاقتصاد معدلات نمو متباينة في

⁽¹⁾ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء - مديرية الحسابات القومية : تقرير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لعام 2015 ، آذار 2017 ، ص 4

⁽²⁾ آلاء نوري حسين ، مصدر سابق ، ص 60

⁽³⁾ علاء الدين جعفر : مروّنات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي ، ورقة بحثية صادرة من وزارة التخطيط - دائرة الاستثمار الحكومي - قسم البحث والدراسات ، 2009 ، ص 5

الفصل الثاني - المبحث الأول

عام 2013 فقد سُجل معدل النمو (7.6) % انخفض معدل النمو لعام 2014 ليسجل الاقتصاد نمواً (-0.64) % نتيجة لأنخفاض أسعار النفط وتآزم الوضع الأمني في البلد ، من بعد ذلك ارتفع معدل النمو عام 2015 ليبلغ (4.8) % ، بعد ذلك سجل الاقتصاد عام 2016 نمواً يقدر بـ(6.26) % ، وذلك نتيجة الزيادة المتحققة في إنتاج النفط ، إذ سجلت كميات الإنتاج عام 2016 زيادة تقدر بـ (19.2) % نسبة إلى عام 2015 وبمعدل تصدير يومي (3.3) مليون برميل

(1)

والشكل (14) يوضح تطور الناتج الإجمالي الحقيقي للأقتصاد العراقي خلال المدة 2003-2016



المصدر : من إعداد الباحث إستناداً إلى بيانات الجدول (1)

¹⁾ البنك المركزي العراقي : التقرير الاقتصادي السنوي للأقتصاد العراقي ، 2016 ، ص 17

جدول (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة 1988 - 2016

معدل النمو السنوي	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة سنة الأساس (100=2007) (مليون دينار)	السنوات
	45778374	1988
-3.12	44350995	1989
57.82	69992934	1990
-64.05	25165125	1991
32.59	33366136	1992
30.29	43472753	1993
3.85	45148433	1994
2.12	46105359	1995
11.02	51186584	1996
21.24	62057893	1997
34.86	83690190	1998
17.58	98404351	1999
14.03	112208518	2000
1.77	114190797	2001
-8.20	104822921	2002
-36.66	66398213	2003
53.39	101845262	2004
1.68	103551403	2005
5.64	109389941	2006
1.89	111455813	2007
8.30	120702075	2008
3.31	124702075	2009
6.40	132687027	2010
7.55	142700217	2011
13.94	162587533	2012
7.63	174990175	2013
-0.64	173872800	2014
4.86	182331154	2015
6.26	193744446	2016

المصدر :

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية : تقارير التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات 2010 الى 2016
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : المجاميع الإحصائية السنوية لسنوات متعددة
- البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات متعددة .

المطلب الثالث- تطور هيكل الناتج في الاقتصاد العراقي للمدة (1988 - 2016)

وفقاً لآلية الحسابات القومية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في العراق فإن الناتج المحلي الإجمالي يقسم إلى ثلاثة أنشطة (الأنشطة السلعية ، الأنشطة التوزيعية ، الأنشطة الخدمية) وتتضمن الأنشطة السلعية الآتي :

- الزراعة والغابات والصيد .
- التعدين والمقالع (يتضمن الصناعات الاستخراجية)
- الكهرباء والماء .
- الصناعة التحويلية .
- البناء والتشييد .

أما الأنشطة التوزيعية فتتضمن :

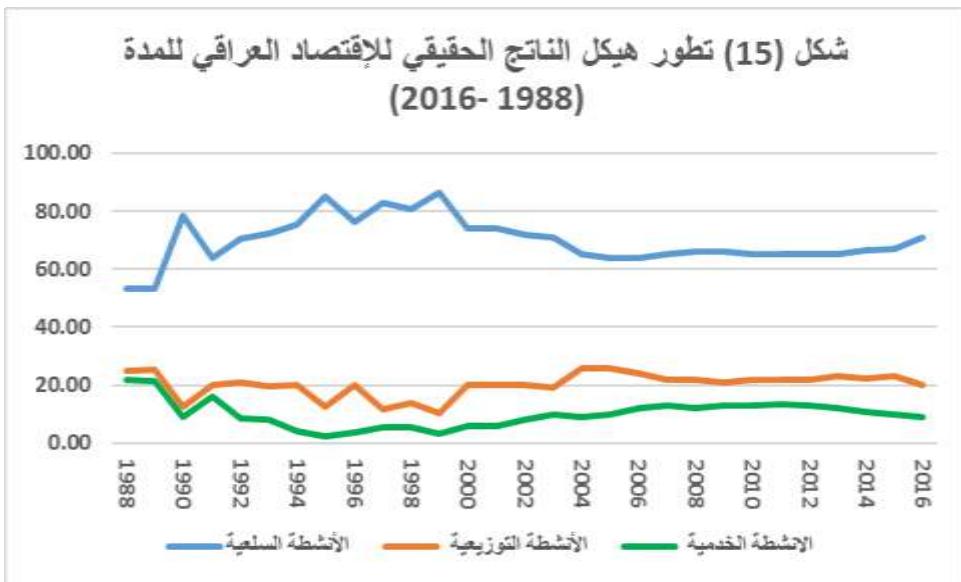
- النقل والاتصالات والخزن .
- تجارة الجملة والمفرد والطاعم والفنادق وما شابه .
- البنوك والتأمين .

الأنشطة الخدمية تتضمن :

- الأنشطة العقارية والإيجارية والمشاريع التجارية
- الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي .
- التعليم ، الصحة والعمل الاجتماعي .
- أنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية .
- المنظمات والهيئات غير الإقليمية .

إن السمة الغالبة لتطور هيكل الناتج هي سيطرة الأنشطة السلعية على معظم مكونات الناتج المحلي ذلك لأنها تتضمن الصناعات الاستخراجية التي تشكل قطاعاً قائداً طيلة المدة المذكورة والشكل البياني (15) يوضح ذلك :

الفصل الثاني - المبحث الأول



المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول 2

يبرز من الشكل (15) استحواذ الأنشطة السلعية على معظم تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ أن أعلى نسبة مساهمة لهذه الأنشطة كانت عام 1999 وبواقع 86% أما أدنى نسبة مساهمة فكانت أعوام 1988 و1989 وبواقع 53% أما الأنشطة التوزيعية فقد سجلت أدنى نسبها عام 1999 وبواقع 10% وأعلى النسب كانت أعوام 1989 و1988 وبواقع 25% ، في حين نجد أن الأنشطة الخدمية قد سجلت أدنى نسب المساهمة وبواقع 3% عامي 1995 و1999، أما أعلى نسبة مساهمة حققتها هذه الأنشطة فقد كانت عام 1988 وبواقع 22%， من جانب آخر نلاحظ من الشكل البياني الثبات النسبي في تركيبة الناتج خلال المدة من عام 2006 ولغاية عام 2013 ، وبعد زيادة تصدير النفط خلال الأعوام 2015 – 2016 ترتب على ذلك ارتفاع نسبة مساهمة الأنشطة السلعية على حساب باقي الأنشطة لتصل هذه النسبة عام 2016 إلى (71%) مما يعمق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي

والجدول التالي يستعرض نسب مساهمة الأنشطة الإقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1988 – 2016

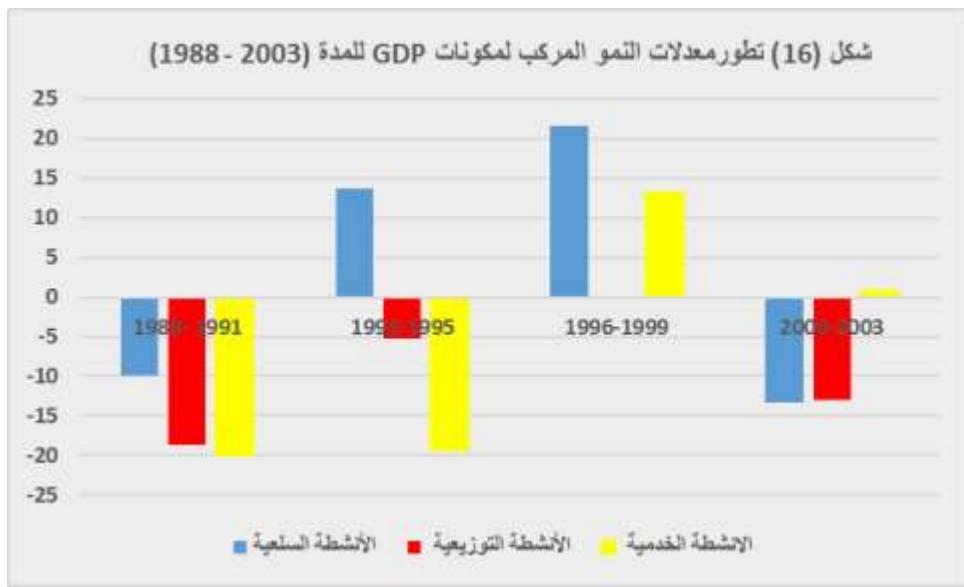
الفصل الثاني – البحث الأول

جدول (2) النسب المئوية مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج الحقيقي للاقتصاد العراقي

السنة	الأنشطة الخدمية	الأنشطة التوزيعية	الأنشطة السلعية
1988	22.64	24.00	53.36
1989	21.48	25.26	53.26
1990	8.96	12.71	78.33
1991	16.27	19.88	63.85
1992	8.44	21.16	70.4
1993	8	19.7	72.30
1994	4.25	20.28	75.47
1995	2.60	12.37	85.03
1996	3.7	20	76.3
1997	5.30	11.7	83
1998	5.54	13.77	80.69
1999	3.15	10.37	86.48
2000	6.00	20.00	74.00
2001	6.00	20.00	74.00
2002	8.00	20.00	72.00
2003	10.00	19.00	71.00
2004	9.00	26.00	65.00
2005	10.00	26.00	64.00
2006	12.00	24.00	64.00
2007	13.00	22.00	65.00
2008	12.00	22.00	66.00
2009	13.00	21.00	66.00
2010	13.10	21.90	65.00
2011	13.30	21.70	65.00
2012	13.00	22.00	65.00
2013	12.00	23.00	65.00
2014	11.00	22.50	66.50
2015	10.00	23.00	67.00
2016	9.00	20.00	71.00

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (1)

أما من ناحية تطور معدلات النمو للأنشطة المكونة لهيكل الناتج يمكن تناوله من خلال الشكل (16) الذي يوضح معدلات النمو المركبة للمدة (1988-2003)



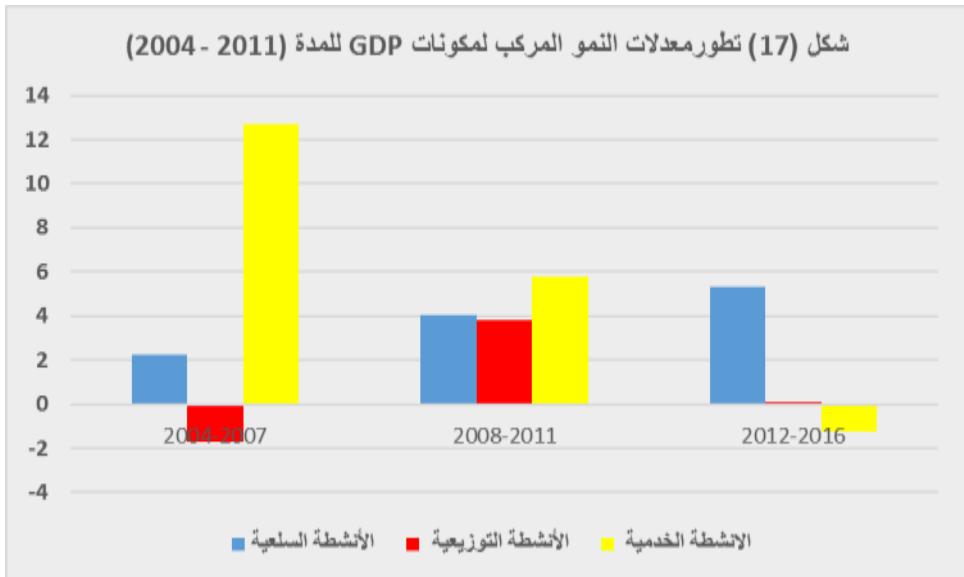
المصدر : من إعداد الباحث إستناداً إلى الملحق (1)

يشير الشكل (16) إلى معدلات النمو المركبة للمدة من (1988-2003) حيث يظهر تراجع معدل النمو المركب للمدة (1991-1988) وهو انعكاس لحرب الخليج الثانية وتبعاتها على الاقتصاد العراقي ، وفي المدة (1992-1995) استمر انخفاض معدل النمو المركب للأنشطة الخدمية والتوزيعية إلا أن الأنشطة السلعية حققت نمواً موجباً وهذا ناتج من ظروف الحصار الاقتصادي التي دفعت الحكومة باتجاه الاهتمام بالأنشطة السلعية وخاصة الزراعة لتعويض النقص الحاصل في الاستيرادات ، أما مدة (1996 - 1999) فقد شهدت تحسن معدلات النمو المركبة لجميع الأنشطة وعلى رأسها النشاط السلعي يليه الخدمي ثم التوزيعي وهذا الحال كان إنعكاساً لتوقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) ، أما المدة من (2000 لغاية 2003) فقد تحققت معدلات نمو سلبية بسبب حرب عام 2003 وما ترتب عليها من توقعات تشاورية سادت الاقتصاد العراقي .

الفصل الثاني - البحث الأول

أما المدة (2004- 2016) فيمكن إيضاحها من خلال الشكل البياني (17) والذي يظهر تطور معدلات النمو المركبة لمكونات هيكل الناتج حسب الأنشطة الاقتصادية للمدة من 2004 -

2016



المصدر : من إعداد الباحث إستناداً إلى الملحق (1)

نلاحظ من الشكل (17) أن المدة التي أعقبت عام 2003 ولغاية 2016 ، أن معدلات النمو المركبة أظهرت أن الأنشطة التوزيعية قد حققت معدل نمو مركب بلغ (2) % خلال المدة من 2004 الى 2007 في حين سجلت الأنشطة السلعية نمو سالبة لنفس المدة أعلاه يقدر بـ (%) 1.7 ، أما الأنشطة الخدمية فقد بلغ النمو المركب لذات المدة (12.8%) ، إذ أتسمت هذه المدة بحالة من الارتباك الاقتصادي والسياسي والأمني ، أما بالنسبة للمدة 2008- 2011 فقد سجلت الأنشطة الثلاثة (السلعية والتوزيعية والخدمية) معدلات نمو متقاربة إلى حد ما تقدر بـ (4، 3.8، 5.8) % على الترتيب ، إذ أن التحولات الجذرية في الاقتصاد العراقي نجم عنها تحقق

درجة نسبية من الانفتاح الاقتصادي الذي انعكس على أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة⁽¹⁾ أما بالنسبة للمدة 2012 - 2016 فقد سجلت معدلات النمو المركبة (5.3) % للأنشطة السلعية وهذا يعود لزيادة أنتاج وتصدير النفط لعامي 2015 - 2016 أما الأنشطة التوزيعية فقد سجلت معدل نمو مركب متدني بلغ (0.09) % في حين سُجل معدل نمو سالب يقدر بـ (7.2) للنشاط الخدمي ويعود ذلك إلى حالة التفشي المالي وتردي الوضع السياسي والأمني بين عامي

2016 - 2014

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي : التقرير الاقتصادي السنوي للإقتصاد العراقي ، 2011 ، ص 6

الفصل الثاني - المبحث الأول

وبهدف التعمق في دراسة وتحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد لابد لنا من تتبع تطور القطاعات المختلفة المكونة لأنشطة الرئيسية الثلاثة (السلعية والتوزيعية والخدمية) ، إذ إن كل نشاط من هذه الأنشطة يتكون من عدة قطاعات إقتصادية لكل منها تأثيره الخاص على هيكل الناتج المحلي الإجمالي ، تجدر الإشارة هنا إلى أن القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد العراقي قد تأثر تطورها بالصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي طيلة المدة موضع البحث ، لذلك سنستعرض تطور الناتج الحقيقي لهذه القطاعات وكما يلي : -

أولا- قطاعات الأنشطة السلعية

• قطاع التعدين و المقالع

يشير تطور ناتج هذا القطاع ومكانته في الاقتصاد العراقي إلى حقيقه مفادها " أنه قطاع مهمين على النسبة الأعلى في تكوين GDP مما جعل من سيطرة الحكومة على هذا القطاع يؤدي إلى سيطرتها على أهم مصادر النقد الأجنبي وعلى الجزء الأكبر من حركة التجارة الخارجية "(١) أي أن دور الحكومة وسياساتها الاقتصادية تكون مؤثرة بشكل كبير على حركة الناتج الحقيقي للإقتصاد

شهد القطاع النفطي انتكasa ناتجة عن حرب الخليج الثانية والاحاديث التي تبعتها حيث انخفض ناتج هذا القطاع عام 1991 بحدود (75)% بواقع (10921488.1) مليون دينار وأستمر ناتج هذا القطاع متذبذباً نتيجة استمرار أثر الصدمة لغاية عام 1997 بدأ ناتج القطاع النفطي يتتعافى كنتيجة لتوقع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) ، إذ ارتفعت معدلات نمو ناتج هذا القطاع لتصل الى (57% ، 25% ، 37%) للأعوام (1997-1999).

أما المُدة الزمنية الممتدة من عام 2003 لغاية 2016 فقد تأثر ناتج هذا القطاع بالتغييرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في العراق بعد حرب عام 2003 ، كان مسار تطور الناتج الحقيقي متذبذب نسبياً للمُدة 2003 - 2006 ، ثم أتجه نحو الارتفاع النسبي ابتداءً من عام 2006 إلى 2016 ، فقد انخفض انتاج هذا القطاع بنسبة (37%) في عام 2003 وهذا الانخفاض هو انعكاس لأثر الحرب التي وقعت في ذات السنة ، بعد ذلك عاود انتاج القطاع للنمو عام 2004 نتيجة الانفتاح الاقتصادي العراقي عقب التغيير السياسي الناتج عن الحرب ، فقد بلغ معدل نمو ناتج القطاع عام 2004 (42%) واستمر القطاع بتسجيل معدلات نمو موجبة متفاوتة بعد عام 2004 ولغاية 2016 حيث أن أعلى معدلات النمو المتحققة بعد عام 2004 كانت للأعوام (2008

^(١) عبد الحسين محمد العنبي : الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو إقتصاد السوق ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق ، 2009 ص 57

الفصل الثاني – المبحث الأول

عام 2012 ، 2015 ، 2016) إذ بلغت (12، 11، 19) % على التوالي وينظر أن نسب مساهمة القطاع بتكوين الناتج المحلي خلال هذه المدة (2003-2016) تراوحت بين أعلى نسبة عام 2016 بواقع (%) 62 وادنى نسبة عام 2006 (40.36%).

ونظراً لما يمثله انتاج النفط من أهمية في حركة الناتج لقطاع التعدين والمقالع والتي هي انعكاس لحركة انتاج النفط خلال عقد التسعينات وما بعد عام 2003 ،وبما أن الهدف من انتاج النفط هو التصدير فإن العقوبات الاقتصادية أدت إلى انخفاض الصادرات آنذاك علاوة على دمار البنية التحتية الناتج عن الحرب مما نتج عنه انخفاض الإنتاج النفطي خلال النصف الأول من التسعينات حيث كان الإنتاج لتعطية الاستهلاك المحلي ، أما بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة والتي زادت فرص تصدير النفط مما انعكس على الإنتاج ، في عام 2003 انخفض انتاج النفط بسبب الحرب الا ان الإنتاج لم ينخفض بمستوى يتناسب مع الدمار الذي لحق بالاقتصاد العراقي وسبب ذلك " هو عمل القوات الأجنبية آنذاك على الحفاظ على المستوى الإنتاجي تفادياً للإنعكاسات المحتملة على السوق العالمية في حال توقف صادرات العراق النفطية " وفي عام 2004 ارتفع انتاج النفط وتذبذب معدل نمو الإنتاج وبحلول عام 2015 ارتفع الإنتاج النفطي ليصل إلى (3,100) مليون برميل يومياً بسبب العقود الاستثمارية في مجال النفط⁽¹⁾

• قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والبناء والتشييد

شهد القطاع الزراعي زيادة مستمرة بالإنتاج خلال المدة التي تلت بداية فرض الحضر الاقتصادي ، انتعاش القطاع يرجع إلى ظروف الحصار وانخفاض استيراد المواد الغذائية خلال عقد التسعينات مما دفع بالحكومة إلى إعطاء أهمية استثنائية للقطاع الزراعي من خلال التخصيصات الاستثمارية الموجهة لهذا القطاع ، ويرجع الاهتمام المتزايد بهذا القطاع للحاجة الملحة لمنتجاته بسبب ظروف الحصار⁽²⁾ ، أما المدة التي أعقبت عام 2003 فقد غالب عليها رفع الدعم الحكومي المقدم للمزارعين وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي مما إنعكس سلباً على هذا القطاع⁽³⁾.

⁽¹⁾ نبيل جعفر عبد الرضا & خالد مطشر مشاري : مستقبل الدولة الريعية في العراق ، الطبعة الأولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة العراق – البصرة ، 2016 ص 84-85

⁽²⁾ اسوان عبد القادر زيدان : دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمد 1988 – 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات في جامعة الموصل ، 2005 ، ص 62

⁽³⁾ مهدي سهر غيلان : دور القطاع الزراعي في سياسات التوزيع الاقتصادي للعراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس / العدد الثاني إنساني حزيران 2007 ، ص 36

لقد أدت سياسة التحول نحو اقتصاد السوق في البلد إلى فتح أبواب السوق المحلية أمام السلع الأجنبية والغاء حماية المنتجات الوطنية الأمر الذي عرض المنتجات الزراعية إلى المنافسة الشديدة مما أدى إلى كساد الإنتاج الزراعي لا، السلع المستوردة تتصف بانخفاض أسعارها وارتفاع جودتها ، مما أثر سلباً على المزارعين المحليين وتعرضهم إلى خسائر جسيمة وبالتالي عزوفهم عن الإنتاج⁽¹⁾ ، إذ تبرز أزمة الزراعة في تدهور المستوى المعاشي بالريف ، وزيادة عدد الفقراء ، وهجرة السكان نحو المدن وتزايد استيراد الغذاء من الخارج ، أن انفتاح العراق على صندوق النقد الدولي بعد عام 2003 والاتجاه نحو تطبيق سياسات الصندوق التي انتجت رفع الدعم عن هذا القطاع مما ساهم في تدهوره⁽²⁾.

سجل هذا القطاع نمواً بمقدار (71%) عام 1992 و(35%) عام 1994 نتيجة زيادة الدعم الحكومي لهذا القطاع في محاولة لتخفيض وطأة العقوبات الاقتصادية آنذاك، بعدها شهد ناتج هذا القطاع تذبذب خلال الأعوام 1997-2000 ثم ارتفع لعامي 2001 - 2002 ليعود وينخفض عام 2003 بسبب الحرب وبنسبة (29.12%) ، ثم عانى هذا القطاع من ظاهرة إغراق الأسواق المحلية بالمنتج الأجنبي نتيجة انفتاح اقتصاد البلد مما تسبب بتدهور هذا القطاع حيث سجل نمواً سالباً (27% ، 13%) لعامي 2007 ، 2008 وأثرت الأزمة الاقتصادية والأمنية بعد عام 2014 بشكلٍ كبير على هذا القطاع ، ادت إلى انخفاض ناتج هذا القطاع بمقدار (47%-47%) عام 2015 . يذكر أن نسب مساهمة هذا القطاع في تكوين GDP كانت في أفضل حالاتها خلال المدة 1988-1996 إذ تراوحت بين (15% إلى 20%) ثم انحدرت بعد ذلك لتسجل نسب مساهمة دون (%) وهذا يعكس حالة الخلل الهيكلي التي تفاصم في الاقتصاد العراقي ،

أما قطاع الصناعة التحويلية فقد كان يساهم بـ(12%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1988-1989 ، إلا أنه عانى كبقية القطاعات من أثر الأحداث التي عصفت بالاقتصاد العراقي خلال حقبة التسعينات وبعد عام 2003 ، إذ انحدرت نسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات متذبذبة تراوحت بين (1% - 3%) طيلة المدة التي أعقبت عام 1991 ولغاية 2016 لم يشهد هذا القطاع أي تحسن من حيث نسبة المساهمة في تكوين GDP .

سجل القطاع الصناعي نمواً سالباً يقدر بـ(69%) عام 1991 بفعل أثار حرب الخليج الثانية إذ كان ناتجه الحقيقي عام 1988 يبلغ (5881725.509) مليون دينار وهو أعلى ناتج حقيقي سجله القطاع خلال المدة موضوع البحث ، وبعدها تدهورت مستويات الناتج خلال التسعينات

⁽¹⁾ محمود جاسم عباس : مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق 1970-2010 الواقع والأفاق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد الثالث والأربعون ، 2015 ، ص 111

⁽²⁾ عبد الحسين محمد العنبي : مصدر سابق ، ص 16-17

الفصل الثاني - المبحث الأول

بسبب تأثير الحظر الاقتصادي إلا أن الناتج عاد ليرتفع نسبياً خلال الأعوام 1998-2001 حيث زادت المخرجات سواء من القطاعين العام أو الخاص و ظهرت بعض المنتجات المحلية الى السوق بعد اختفائها خلال سنوات الحصار الأولى⁽¹⁾ ، ومن أثار حرب 1991 المهمة هو عدم توفر العملات الصعبة للمستلزمات الخارجية للصناعة المحلية أو والماكائن والآلات الحديثة والتقنولوجيا وبعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام (1996) توفر ولو جزء قليل من العوائد الازمة لتحقيق لتحسين جزئي في قطاع الصناعة التحويلية، إن عدم توفر المنتجات الأجنبية المستوردة دفع نحو بذل المزيد في مجال الإنتاج لتعويض النقص الحاصل في السلع لذلك لوحظ خلال عقد التسعينيات وجود إنتاج محلي كما شهد هذا العقد تحويل العديد من المؤسسات الى التمويل الذاتي كما صدرت عدة قوانين خلال هذه المدة لدعم هذا القطاع منها" قانون الاستثمار رقم (25) لسنة 1991 منح امتيازات وإعفاءات طويلة المدى لتشجيع الاستثمار الصناعي، ثم قانون (43) لسنة 1997 الذي ألغى المشاريع الصناعية من الضريبة بشكل شامل وصدر بعدها قانون الاستثمار الصناعي الجديد رقم (20) لسنة 1998 متضمناً منح المستثمر الحرية المطلقة لاختيار نوع ومكان الصناعة وكذلك حجم المشروع وموقعه"⁽²⁾.

بعد عام 2003 سجل القطاع نسب مساهمة متدنية في تكوين الناتج المحلي خلال هذه المدة لم تتجاوز حاجز (3%) حيث تدهور نشاط هذا القطاع خلال عام 2015 ولعدة أسباب يمكن تلخيصها بالاتي⁽³⁾ :

- قيام وزارة الصناعة بدمج وتقلص شركاتها لتصل إلى 32 شركة بعد أن كانت 37 شركة،
- توقف الإنتاج ببعض المعامل والشركات بسبب الوضع الأمني ،إضافة إلى توقف أغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في موازنة الدولة ،
- انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة مما انعكس في توقف عملية الإنتاج
- إنهيار البنية التحتية إلى جانب تردي الوضع الأمني.

⁽¹⁾Laura S. Etheredge : Middle East Region in transition Iraq , Britannica Educational Publishing , New York ,2011 p42

تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (2000- 2011) ، حسن خلف راضي :⁽²⁾ إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، 2012 ، ص 90

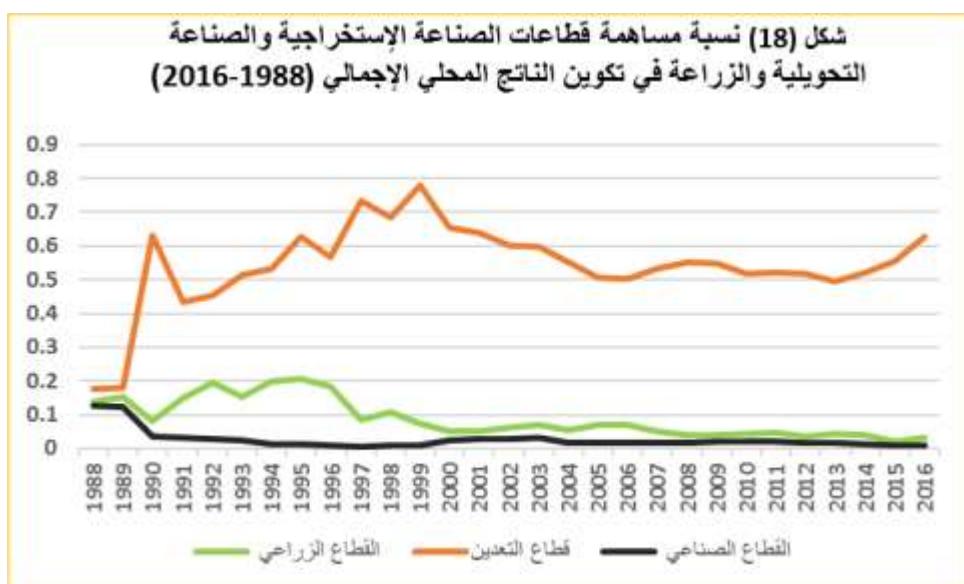
⁽³⁾ البنك المركزي العراقي - دائرة الإحصاء والأبحاث : التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015 ، ص 24

الفصل الثاني - المبحث الأول

أما قطاع البناء والتشييد فقد انخفض ناتج هذا القطاع بمقدار (75%) عام 1991 واستمرت حالة الركود والتدحرج في هذا القطاع إذ سجل أيضاً معدلات نمو سالبة (-57% ، -28%) ، وذلك بسبب إشتداد وطأة العقوبات الاقتصادية للأعوام (1994 ، 1995 ، 1996 ، 1997) وأنذل ، أما في عام 2003 فقد سجل نمواً سالباً بمقدار (75%) إلا أنه عاد ليتعافى في السنوات اللاحقة متأثراً بالتغييرات الاقتصادية ، شأنه شأن باقي قطاعات الأخرى .

أما نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز (8%) طيلة المدة (1988-2016) ، إذا كانت أعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع في GDP هي (8%) وذلك عام 2013.

في الشكل البياني (18) سنستعرض نسبة مساهمة قطاعات النفط والصناعة والزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي GDP في الاقتصاد العراقي للمدة من (1988-2016)



المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى الملحق (1)

يُظهر الشكل(18) حالة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي ، والمتمثل بإستحواذ قطاع الصناعة الإستخراجية على نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قياساً بنسب مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي ، أذ نلاحظ حالة التدني الواضح لمساهمة القطاعين الزراعي والصناعي يقابلها ارتفاع حصة النفط من تكون GDP ، وخاصة بعد عام 2003

ثانياً - الأنشطة التوزيعية

الفصل الثاني - المبحث الأول

تضمنت الأنشطة التوزيعية كل من قطاعات (النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، المال والتأمين) وسنقوم بإستعراض تطور بعض هذه القطاعات خلال المدة موضوع البحث

- تطور بعض قطاعات الأنشطة التوزيعية للمدة من 1988- 2003

• قطاع النقل والإتصالات والخزن : شهد هذا القطاع انخفاضاً في نموه مطلع التسعينات ، إذ سجل معدل مو سالب بلغ (34-%) عام 1991 لنفس الأسباب التي عانت منها القطاعات الأخرى نتيجة الحرب ، عادت معدلات نمو هذا القطاع للنمو التصاعدي الموجب للسنوات التي أعقبت عام 1992 إذ بلغ معدل النمو لهذا القطاع عام 1998 (54-%) بسبب التحسن النسبي لأداء الاقتصاد العراقي بعد توقيع مذكرة التفاهم وما تبعها من نشاط لبعض قطاعات الاقتصاد العراقي الامر الذي أثر ايجاباً على هذا القطاع .

في عام 2003 شأنه شأن القطاعات الأخرى انخفض معدل نموه ليبلغ (46-%) ، من ثم عاود معدل النمو ليرتفع الى (52-%) عام 2004 .

أما نسب مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فقد بحثت في أعلى مستوياتها للمدة من (2000- 2005) وبواقع (13%，12%，14%，11%，11%，11%) على التوالي أما المدة الممتدة من 2006 لغاية 2016 فقد تراوحت نسب المساهمة (8%) فما دون .

• تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وما شابه : شهد هذا القطاع حالة من التذبذب في النمو خلال المدة 1988 الى 2003 ، إذ انخفض الناتج عام 1991 بنسبة (48-%) واتخذ نمو نسقاً متذبذباً خلال حقبة التسعينات ولغاية 2003 ، إذ بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1988- 1996 (15%-) ، ويعكس هذا التراجع الظروف التي عانها هذا القطاع شأنه شأن بقية القطاعات خلال مدة الحصار الاقتصادي .

أما المدة 1996- 2002 فقد سجل نمو مركب سالب ولكن بنسبة ضئيلة بلغت (0.24%) إلا أن المدة التي أعقبت عام 2003 شهد نمو هذا القطاع اتجاه تصاعدي ، بسبب الى افتتاح اقتصاد البلد وممارسة النشاط التجاري دون قيود جمركية ، إذ بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003- 2010 (16%) في حين سجل نمو مركب للمدة 2011- 2016 (5%).
أما نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج فخلال المدة 1988 – 2003 كانت أعلى نسبة مساهمة عام 1988 (12%) ثم انخفضت خلال سنوات الحظر الاقتصادي لتتراجع

الفصل الثاني - المبحث الأول

بين (3% - 4%) ، أما بعد عام 2003 فقد تراوحت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بين (6% - 8%)

ثالثا - قطاع الخدمات :

ويمثل القطاع الرئيسي المكون للأنشطة الخدمية تميزت حركة الناتج الحقيقي للقطاعات الخدمية بإنخفاضه بداية المدة (1988 - 2003) خلال مدة التسعينات من ثم إرتفاعه عام 2000 حيث سجل معدل نمو مركب للمدة من 1988- 1995 يقدر بـ (23.2%) وهذا كنتيجة طبيعية لأثار الحظر الاقتصادي أما المدة من 1996-2002 فقد كان معدل النمو المركب لناتج هذا القطاع يقدر بـ (19%) أما نسب مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي قبل عام 2003 فقد تراوحت بين أدنى نسبة عام 1995 (2%) وأعلى نسبة عامي وعامي 1989 و 1988 (%21.7).

أما السنوات التي أعقبت عام 2003 لغاية 2016 إنسمت حركة تطور ناتج هذه القطاع بالاتجاه التصاعدي ، فقد سجل معدل نمو مركب يبلغ للمدة 2003 – 2010 (13%) أن نمو ناتج قطاع الخدمات بعد عام 2003 جاء كنتيجة طبيعية لنمو الأنشطة المكونة له ، فعلى سبيل المثال نجد تزايداً في عدد المدارس (الحكومي والأهلي) بين عامي (2007-2011) من (17916) إلى (22035) ارتفع عدد الجامعات الحكومية من 19 إلى 21 وعدد الكليات الأهلية من 19 إلى 45⁽¹⁾ عدد منشأة قطاع التعليم (الخاص والعام) شهد نمواً حيث ازداد العدد الإجمالي للمدارس للمدة من (2009-2013) من 19961 إلى 24345 وفي مجال الصحة تحققت نسب نمو لأعداد المستشفيات (الحكومية والأهلية) بين عامي (2009-2013) حيث ازداد العدد من 320 إلى 359⁽²⁾.

⁽¹⁾ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية : تقرير مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والإجتماعي في العراق (2007-2011) ، كانون الأول 2012 ، ص 21

⁽²⁾ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية : تقرير مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والإجتماعي في العراق (2009-2013) ، أيلول 2014 ، ص 10 ، ص 28

المبحث الثاني : الاستخدام (التشغيل) في الاقتصاد العراقي

يُعد واقع الاستخدام وما يترتب عليه من مستويات بطالة مسجلة في أي إقتصاد هو نتاج لتفاعل قوى سوق العمل (عرض العمل والطلب عليه) ، لذا فإن دراسة وتحليل واقع الاستخدام في الاقتصاد العراقي يتطلب تحليل مستويات الاستخدام المتحقق على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى المستوى القطاعي بإعتبارها تمثل جانب الطلب الفعلي على العمل ، ومن ثم دراسة وتحليل مقومات عرض العمل والمتمثلة بمعدل نمو السكان والواقع الديموغرافي ومخرجات التعليم ، إذ يعد الوقوف على حقيقة المؤشرات أعلاه امر مهم وضروري يساعد في وضع رؤية دقيقة للقوى العاملة اذ ان معرفة الخصائص الديمografية لأي مجتمع تمكنا من وضع رؤية واضحة حول واقع سوق العمل وما يمكن حصوله من تطورات مستقبلية فيه .

لذا فإن محاور هذا المبحث ستتركز حول دراسة التشغيل من خلال التعرض لسوق العمل في الاقتصاد العراقي بجانبيه الطلب على العمل (مستوى الاستخدام) وعرض العمل (الواقع الديموغرافي للسكان ومخرجات التعليم) من ثم دراسة واقع البطالة في الاقتصاد العراقي والتي تعتبر المرأة العاكسة لواقع الاستخدام .

المطلب الأول - سوق العمل وواقع الاستخدام في الاقتصاد العراقي

يعتبر سوق العمل في الادبيات الاقتصادية الاطار المؤسسي الذي تتحدد عنده مستويات التشغيل والأجر، من خلال تفاعل قوى عرض العمل والطلب عليه ، وإذا كان مفهوم سوق العمل يصلح لتقسيم مستوى الاستخدام في البلدان الصناعية المتقدمة نظراً لتوافر المقومات الضرورية لفعالية آليات سوق العمل ، إلا أن هذا الحال يصعب في الدول النامية حيث تشوبه الكثير من أوجه القصور⁽¹⁾.

يختلف مفهوم التشغيل في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية إذ نجد هذا المفهوم في الدول المتقدمة يشير الى العمل لدى الغير مقابل اجر نقدي يتسم بالتنظيم والفصل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، في حين نجد انه في الدول النامية تظهر اشكال وانماط أخرى للعمل كالعمل العائلي إذ توجد قطاعات واسعة من قوة العمل يتم تشغيلها دون اللجوء الى سوق العمل

⁽¹⁾ ليلي أحمد الخواجة : سياسات الاستخدام وانتقال القوى العاملة في بلدان مختارة ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، 1986 ص 186

وانطلاقاً من كون العراق هو يقع ضمن اطار الدول النامية فإن ما تقدم ينطبق على سوق العمل في الاقتصاد العراقي إذ يمكن ايجاز طبيعة تشغيلقوى العاملة في العراق بالنقاط التالية :-

- 1- أن العمل بأجر ليس الشكل الوحيد لمساهمة الفرد بالعمل .
- 2- إنخفاض الأجر قد يقابله استمرار العمالة بالعمل خوفاً من خسارة الفرصة لديهم .
- 3- ان إفراط إنخفاض الأجور لا يؤدي بالضرورة الى زيادة الطلب على العمل كذلك فان انخفاض الأجور لا يعني بالضرورة زيادة عرض العمل .⁽¹⁾

عند بحث واقع سوق العمل لابد من البدء بدراسة وتحليل واقع الاستخدام على المستوى الكلي والقطاعي ومن ثم الانتقال إلى المتغيرات المتعلقة بالسكان كحجم السكان وهيكل السكان كونهما الأساس الكمي الذي يقوم عليه عرض العمل في إقتصاد أي دولة مع الأخذ بنظر الإعتبار الجانب النوعي المتمثل بمخرجات التعليم .

أولاً – تطور الاستخدام في الاقتصاد العراقي للمرة من 1988 لغاية 2016

إنسم واقع التشغيل في الاقتصاد العراقي في المدة التي سبقت حقبة التسعينات بسيطرة الدولة على سوق العمل ، إذ أعتمدت سياسة التوظيف من قبل الدولة كأداة لإستيعاب القادمين الجدد لسوق العمل ، إذ كانت الحكومة تلتزم بتوظيف جميع مخرجات التعليم ، كما جعلت التوظيف إجبارياً لبعض الاختصاصات .

أما بعد عام 1991 و نتيجة لتأثير إقتصاد البلد بالعقوبات الإقتصادية خلال حقبة التسعينات فإن الظروف الإقتصادية ساعدت على تنشيط مستويات التشغيل في القطاع الخاص ، إذ أن تدهور الأجور في القطاع العام بات عاملاً مؤثراً آنذاك ، كما أن الاختناقات الإقتصادية التي ولدتها العقوبات الإقتصادية دفعت بالدولة نحو التوجه لدعم بعض القطاعات الإقتصادية لمواجهة تلك الاختناقات مما أدى تنشيط القطاع الخاص في هذه زيادة نسب الاستخدام في بعض القطاعات كالزراعة ، كما تحول قطاع تجارة الجملة والمفرد إلى القطاع الخاص بسبب تقييد حرية الدولة في مجال الإستيراد بسبب العقوبات الإقتصادية⁽²⁾

وبعد عام 2003 ونتيجة للتحولات السياسية والإقتصادية التي حدثت بعد الحرب وما تبعها من إفتتاح الاقتصاد العراقي وتغير هيكل الأجور نحو إرتفاع الأجور في القطاع العام نتيجة لتضخم

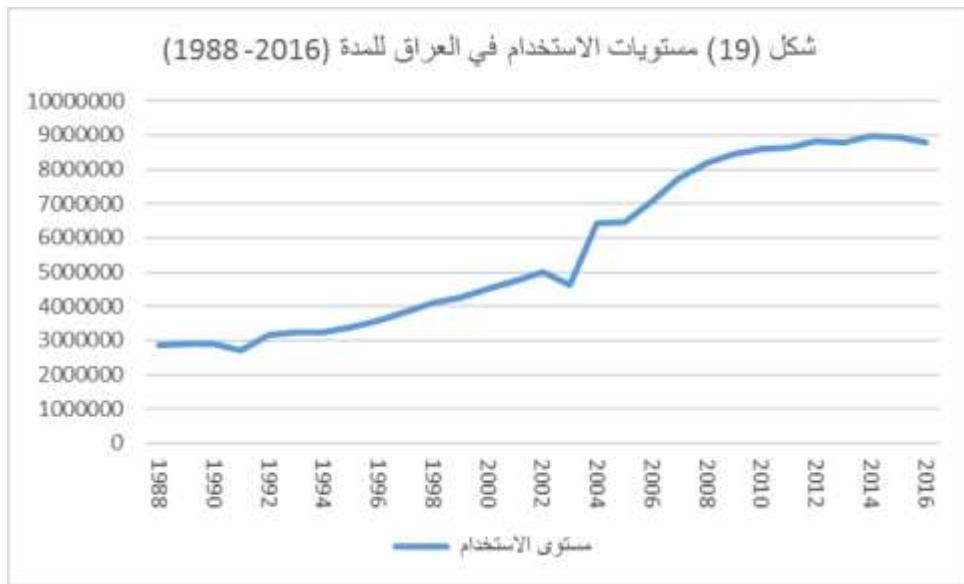
⁽¹⁾ أحمد عمر الرواوي : مصدر سابق ص 210

⁽²⁾ يحيى محمود حسن : مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوة للشخصنة ، مجلة العلوم الإقتصادية ، كلية الإداره والإقتصاد جامعة البصرة ، العدد 15/2005/ص 57-65

الفصل الثاني- المبحث الثاني

الإنفاق العام مما جعله قطاعاً جاذباً للقوى العاملة الأمر الذي أدى إلى تضخم أعداد العاملين في القطاع العام .

إضافة إلى ذلك فإن الانفتاح التجاري الذي تميز بإغراق الأسواق العراقية بمختلف أنواع البضائع نتيجة لزيادة الطلب المحلي الناتج من ارتفاع متوسط دخل الفرد ، كل هذه العوامل أدت إلى تغيرات هيكلية في هيكل التشغيل ، إذ أن بعض القطاعات عانت من ضعف القدرة التنافسية لها تجاه المنتجات المستوردة المنافسة مما أفضى إلى انحسار ناتج هذه القطاعات الأمر الذي إنعكس على واقع الاستخدام في هذه القطاعات . ويمكن ملاحظة التحولات التي شهدتها الاستخدام في الاقتصاد العراقي طيلة المدة (1988-2016) من خلال الشكل البياني (19):



المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لبيانات الملحق (2)

يتضح من الشكل أ(19) حالة النمو الطفيف للتشغيل خلال المدة 1988-1996 وبعد عام 1997 اتخذت مستويات التشغيل اتجاهًا تصاعدياً بفعل التحسن النسبي للإقتصاد العراقي الناتج من توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة ، كما نلاحظ حالة التصاعد الواضح في مستويات الاستخدام بعد عام 2003 نتيجة التحولات التي سبق ذكرها .

الجدول (3) يوضح معدلات النمو المركبة لمستويات الاستخدام للمدة أعلاه :

**جدول (3) تطور معدلات النمو المركبة للإستخدام
والناتج خلال المدة (1988-2016)**

السنوات	معدل النمو المركب % للإستخدام	معدل النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي %
1988-1992	2.00	-6.12
1993-1996	2.54	4.16
1997-2000	4.09	15.95
2001-2004	7.85	-2.8
2005-2008	6.19	3.9
2009-2012	1.03	6.85
2013-2016	0.28	2.57

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الملاحق (1) و(2)

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معدل النمو المركب للإستخدام للمدة (1988-1992) قد بلغ (2%) في الوقت الذي كان فيه الناتج المحلي الإجمالي قد سجل معدل نمو مركب سالب بمقدار (-6%) ، أما المدة (1996-1993) فقد سجل الاستخدام نمواً بمقدار (2.5%) مقابل نمو GDP بـ (4.1%) وهاتين الفترتين مثنتاً بداية فرض الحظر الاقتصادي وتدور الأوضاع الاقتصادية في العراق .

كما نلاحظ أن المدة (1997-2000) سجل الاستخدام نمواً قدره (4%) بالرغم من تحقيق GDP نمواً مرتفعاً نسبياً خلال هذه الفترة إذ بلغ (15%) وهذا يؤشر تناسب نمو الاستخدام مع نمو GDP.

شهد النمو المركب لمستويات الاستخدام ارتفاعاً نسبياً خلال المدة (2001-2004) و (2005-2008) إذ بلغ (7.8%) و (6.1%) على التوالي مقابل معدلات نمو GDP بلغت (-2.8%) و (3.9%).

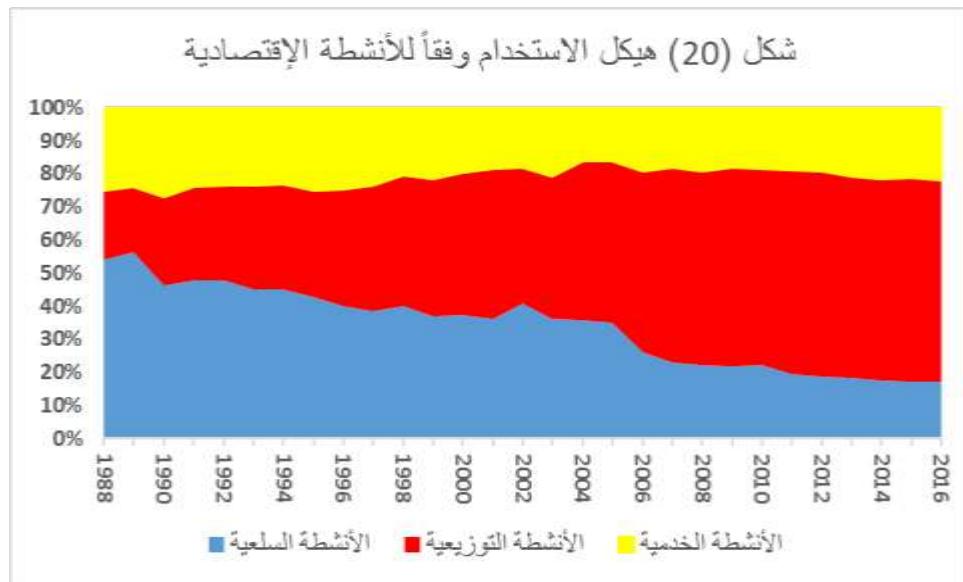
أما المدة (2009-2012) و (2013-2016) فقد بلغ نمو الاستخدام (1%) و (0.28%) وهي معدلات نمو لا تناسب مع معدلات نمو GDP البالغة (6.8%) و (2.5%) ، ما يمكن إستنتاجه هي حالة من عدم الاتساق والتناسب بين معدلات نمو GDP ومعدلات نمو التشغيل مما يؤشر حدوث نمو إقتصادي ذو أثر ضعيف في مستويات الاستخدام، وان معدلات نمو GDP تعود

الفصل الثاني- المبحث الثاني

نسبتها الكبيرة إلى قطاع النفط الذي يساهم بنسبة تصل إلى 60% في GDP فضلاً عن تدني نسب مساهمته في إستيعاب القوى العاملة

ثانياً : تطور هيكل الاستخدام في الاقتصاد العراقي للمدة (1988-2016) :

1- سنتطرق في البدء إلى تحليل هيكل التشغيل في الاقتصاد العراقي على مستوى الأنشطة الاقتصادية والتي تتضمن كل من الأنشطة السلعية والأنشطة الخدمية والأنشطة التوزيعية ويمكن تتبع تطور هيكل الاستخدام وفقاً لهذه الأنشطة من خلال الشكل البياني التالي :



المصدر : من إعداد الباحث إستناداً إلى بيانات الملحق (2)

يتضح من الشكل البياني (20) حالة التحول الهيكلي الذي حصل في هيكل استخدام قوة العمل ، إذ نلاحظ أن الأنشطة السلعية والتي تتضمن قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والتعدين والكهرباء والماء ، كانت تستحوذ على النسبة العظمى من هيكل استخدام القوة العاملة في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات ، إذ بلغت نسبة مساهمة هذه الأنشطة (56)% عام 1989 في الوقت الذي كانت الأنشطة التوزيعية تستقطب (21)% من العاملين والأنشطة خدمية (25)% . إلا أنه بعد عام 1991 بدأت حصة الأنشطة السلعية في هيكل الاستخدام تتحسر مقابل زيادة حصة الأنشطة التوزيعية والتي تضم (النقل والمواصلات ، تجارة الجملة والمفرد ، التمويل والتوزيع) واستمر تفاقم حالة الاختلال بمرور الزمن إذ بلغت نسب المساهمة القطاعية في استيعاب استخدام عام 2001 ((36)% للأنشطة السلعية و(45)% للأنشطة التوزيعية و (18)% للأنشطة الخدمية وتعد أسباب هذا التحول الهيكلي إلى الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي

الفصل الثاني- المبحث الثاني

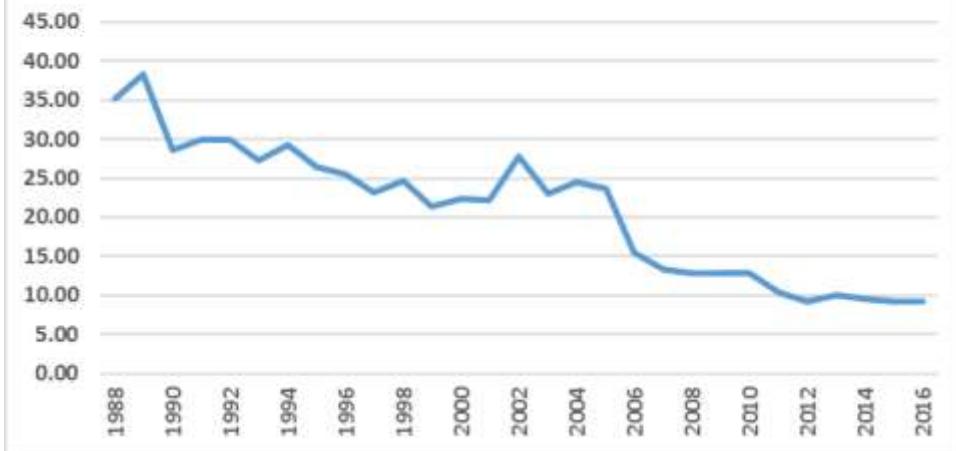
خلال هذه المدة الزمنية والتي أدت إلى انحسار نشاط غالبية القطاعات المكونة لأنشطة السلعية ، مقابل تزايد نشاط القطاعات المكونة لأنشطة التوزيعية .

أما الفترة التي أعقبت عام 2003 فنلاحظ من الشكل (20) ان حالة الاختلال الهيكلية قد زادت تفاقماً خاصةً بعد تعرض القطاعات المكونة لأنشطة السلعية ك(الزراعة والصناعة) إلى تدهور ملحوظ نتج عن ضعف القدرة التنافسية لهذا القطاعات تجاه الانفتاح التجاري الغير منظم وتوقف أغلب المصانع والشركات الحكومية وخاصة نتيجة الحرب ، قابل ذلك انتعاش القطاعات التوزيعية والتي أصبحت قطاعاتها جاذبة للعمل ، أما القطاعات الخدمية فقد شهدت ارتفاع طفيف طيلة الفترة التي أعقبت عام 2003 .

2- نسب مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في هيكل الاستخدام الكلي :

- القطاع الزراعي : شهد القطاع الزراعي تدهوراً مستمراً في نسبة مساهمته في إستيعاب القوى العاملة ، وبعد أن كان قطاعاً حيوياً يستحوذ على ثلث هيكل الاستخدام في الثمانينات ، وبعد أن تم الاعتماد عليه بشكل رئيسي في مواجهة ضغط العقوبات الاقتصادية في مطلع التسعينات ، بلغ تدهور حصة هذا القطاع في هيكل الاستخدام أشدّه بعد عام 2003 والشكل البياني التالي يوضح تطور نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين هيكل الاستخدام

شكل (21) نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الاستخدام الكلي لل الاقتصاد العراقي (1988-2016)



المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (2)

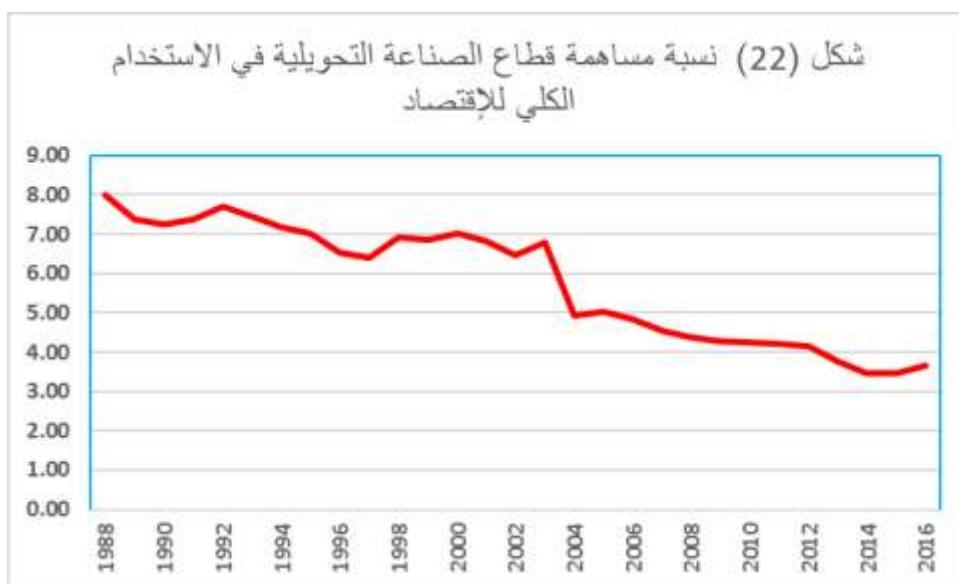
نلاحظ من الشكل (21) أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إستيعاب القوى العاملة عامي 1988 و 1989 بلغت (35)(38)% فقد كان هذا القطاع يشكل قطاع حيوى ومهم في الاقتصاد العراقي ، إضافة إلى اعتماده على أساليب الإنتاج المكثفة للعمل ، واستمر هذا

الفصل الثاني- المبحث الثاني

القطاع في استيعاب نسبة مهمة من هيكل التشغيل في النصف الأول من التسعينات ، بعد أن شكل مرتكزاً لسياسة الدولة الاقتصادية في مواجهة العقوبات الاقتصادية .

يظهر في الشكل السابق أن حصة القطاع في هيكل الاستخدام قد تراجعت بعد عام 2003 حيث تراوحت نسب مساهمته خلال المدة (2007- 2016) بين (13% و 9%) وهي نسب متذبذبة قياساً بما كان عليه في فترات سابقة ، ويعود ذلك الى الأسباب التي ذكرت سابقاً والمتعلقة بضعف القدرة التنافسية لهذا القطاع تجاه المنتجات الأجنبية وزيادة ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة وتوسيع ظاهرة العزوف عن زراعة الاراضي بسبب توفير عدم جدواها الاقتصادية بالنسبة للفلاح ، إضافة الى وجود فرص عمل في مجالات أخرى ذات اجر مرتفع يفوق عائد الزراعة .

- القطاع الصناعي : كما هو الحال في قطاع الزراعة فقد عانى قطاع الصناعة التحويلية تدهوراً لنسب مساهمته في هيكل الاستخدام ، وكما هو واضح في الشكل البياني التالي :



Figу المصدر : من إعداد الباحث إستناداً إلى بيانات الملحق (2)

يتضح من الشكل البياني (22) أن نسبة مساهمة هذا القطاع في هيكل الناتج كانت بلغت أشدتها عامي 1988 وبواقع (8)% وهي تعتبر نسبة متذبذبة قياساً بالأهمية الاقتصادية لهذا القطاع ، أما خلال المدة من 1990- 1995 فقد تراوحت هذه النسبة بين (7.25)% و (7)% ثم انخفضت خلال المدة من 1996- 2003 بين (6.5)% الى (6)% واستمر الانخفاض بعد عام 2003 نتيجة تدهور نشاط قطاع الصناعة التحويلية للأسباب سالفة الذكر التي أعقبت عام 2003 ، فقد تراوحت نسب مساهمة هذا القطاع في هيكل الاستخدام خلال المدة 2004- 2016 بين (4.9)%

الفصل الثاني- المبحث الثاني

و(3.6) % وهو ما يعكس عدم فعالية هذا القطاع في تشغيلقوى العاملة بالرغم يتمتع به من دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : مقومات عرض العمل في الاقتصاد العراقي

بعد ان استعرضنا مستويات و هيكل الإستخدام (التشغيل) والذى كان يعبر عن مستويات الطلب على العمل في المطلب السابق ، لابد من التطرق الى الجانب الآخر والمتمثل بعرض العمل من خلال دراسة وتحليل مقوماته المتمثلة بـ (معدلات نمو السكان و هيكل السكان ، ومخرجات التعليم)

أولاً - السكان : يعد معدل النمو السكاني من المؤشرات الرئيسية لدراسة الواقع السكاني للبلد معدلات نمو السكان من خلال الجدول أدناه يتضح لنا النمو المستمر لحجم السكان في العراق مما يولد ضغطاً على سوق العمل يتمثل بإزدياد مستمر في القوة العاملة بشكل سنوي وعدم توفر

جدول (4) أعداد السكان ومعدل نمو السكان في العراق للفترة من 1988- 2016

معدل النمو %	السكان (الف نسمة)	السنة	معدل النمو %	السكان (الف نسمة)	السنة
3.03	26340	2003		16882	1988
3.03	27139	2004	3.23	17428	1989
3.04	27963	2005	2.65	17890	1990

فرص عمل ملائمة لها ، وهذا يعتمد أيضاً على تطور هيكل السكان .

الفصل الثاني- المبحث الثاني

3.03	28810	2006	2.96	18419	1991
3.03	29682	2007	2.88	18949	1992
3.02	30577	2008	2.79	19478	1993
3.55	31664	2009	2.72	20007	1994
2.58	32481	2010	2.64	20536	1995
2.64	33338	2011	2.86	21124	1996
2.61	34207	2012	4.36	22046	1997
2.60	35095	2013	2.98	22702	1998
2.59	36005	2014	3.00	23382	1999
2.58	36934	2015	3.01	24085	2000
2.56	37883	2016	3.02	24813	2001
			3.03	25565	2002

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، المجاميع الإحصائية السنوية ، سنوات متعددة

يلاحظ من الجدول أعلاه أن العراق من البلدان التي تتميز بالنمو السكاني المستمر إذ تراوح معدل النمو السكاني بين (3.23 – 2.64) % خلال المدة (1988- 1995) أما المدة (1997- 2003) فقد تراوح بين (4.36- 2.98) % ، والمدة (2004- 2013) استقر معدل النمو السكاني بين (2.6 – 2.55) % أما السنوات الثلاثة (2014-2016) فقد سُجلت معدلات نمو بلغت (2.59 ، 2.58 ، 2.56) % على التوالي ، وبشكل عام يستمر حجم السُّكان بالتَّزايد ، وسيصل حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى (48.9) مليون نسمة عام 2025 وبمعدل نمو يتراوح ما بين (2.7 – 3.1) % للمدة 2010-2025.

إنصب اهتمام الباحثون منذ القرن الثامن عشر، على دراسة أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي ، ورغم البداية المتشائمة لهذه الدراسات منذ ان نشر روبرت مالثوس نظريته حول النمو السكاني وارتباطه بالموارد الاقتصادية ، فإن تجارب النمو في عدد من مناطق العالم وبخاصة في الرابع الأخير من القرن الماضي قد وجهت التركيز نحو اثر التَّغيير في التركيب العمري الذي يتحقق خلال النمو السكاني وأثره على فرص النمو الاقتصادي ، لقد أثبتت الخبرة التاريخية لكثير من المجتمعات أن التَّغيير في التركيب العمري للسكان يعد أكثر التغيرات الديمografية تأثيراً على النمو الاقتصادي نتيجة التباين في السلوك الاقتصادي لمجموعات السكان

الفصل الثاني- المبحث الثاني

العمرية المختلفة ، فالفئة العمرية الأقل عمرًا تقع خارج قوة العمل وتعد فئة مستهلكة، و تستلزم عملية الوفاء بمتطلباتها الإستهلاكية تخصيص استثمارات كبيرة في القطاعات الإجتماعية كالتعليم والصحة، وهي في هذا تقترب من فئة كبار السن التي تعد مستهلكة أيضاً ومستنففة للإدخار السابق لمواجهة إتفاقها الإستهلاكي، وتحتاج إلى أن يخصص المجتمع المزيد من الإستثمارات في قطاع الصحة، وعليه فإن أثراها سيكون مثبطاً للنمو .⁽¹⁾

عادةً ما تهدف دراسة التركيب العمري للسكان إلى تحديد حجم السكان الفعال اقتصادياً" وإظهار حجم قوة العمل الحالي والمستقبل كونها العامل المؤثر في حجم الناتج المحلي وبالتالي في مستوى معيشة السكان .

يمثل السكان النشطين اقتصادياً ذكوراً وإناثاً" بعمر (15- 64 سنة) جانب عرض العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية المحددة أي أنهم ذلك الجزء من السكان في سن العمل الذي يتضمن العاملين فعلاً مضافاً إليهم الأشخاص العاطلين وهم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع⁽²⁾.

ت تكون قوة العمل في العراق من فئة السكان النشطين اقتصادياً " العاملين والباحثين عن العمل وشكل هذا الجزء ما يعرف بالقوة البشرية للمجتمع ويعود سن (15 سنة) الحد الأدنى بسن العمل والحد الأعلى هو (64 سنة) تجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية الدول لا تستخدم حد أعلى للخروج من قوة العمل إذ يتحدد الخروج من قوة العمل بعدم القدرة عليه في نشاطات كثيرة وخصوصاً قطاع العمل الغير نظامي⁽³⁾

والجدول (5) يوضح تركيبة الهيكل السكاني منذ سبعينيات القرن الماضي ولغاية عام 2016

جدول (5) تطور الهيكل السكاني في العراق

السنوات	الفئة العمرية				
	أقل من 15 سنة	15- 64	65- 74	75- 84	85 سنة فأكثر
2016	15231920	12974671	9367100	8883200	7963000
2010	21451370	17772083	13458100	12140400	8896000
2005					
1997					
1991					

⁽¹⁾ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 - التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الإنمائية الألفية ، 2012 ، ص 71 -

72

⁽²⁾ جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج المسح التشغيل والبطالة ،2005، ص.3.

⁽³⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : مجموعة الاحصائيات والمؤشرات الاجتماعية ، العدد الخامس ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2002 ، ص 121

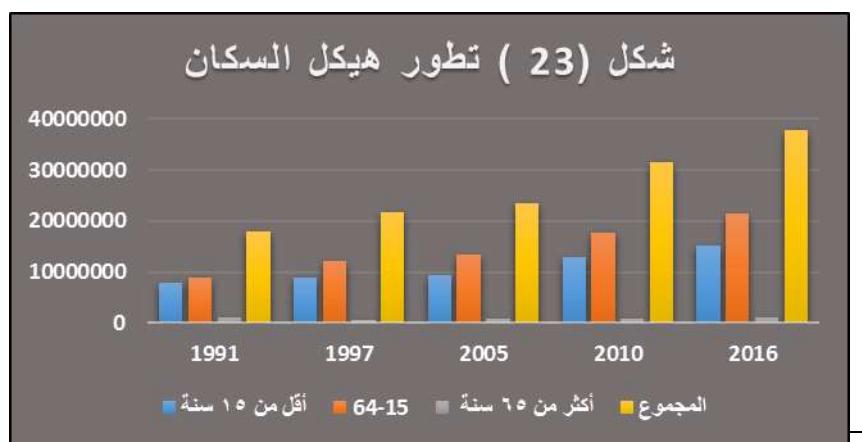
الفصل الثاني- المبحث الثاني

1200253	917712	751900	710800	1044000	أكبر من 65 سنة
37883543	31664466	23577100	21734400	17903000	المجموع
56	56	57	55	49	نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان (%)
2.7	4.74	1.15	4.54		معدل النمو المركب للسكان في سن العمل

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء - المجاميع الإحصائية لسنوات متعددة

من الجدول (5) نلاحظ أن نسبة السكان في سن العمل طالما شكلت الجزء الأكبر من الهيكل السكاني في العراق مع استمرار هذه الفئة السكانية بالنمو اتساقاً مع معدل النمو الكلي للسكان ، إذ شكلت نسبة هذه الفئة إلى مجموع السكان ما مقداره (49 ، 55 ، 56 ، 57 ، 54) % للسنوات 1991 – 1997 – 2005 – 2010 – 2016) على الترتيب.

لقد بلغ تعداد السكان في سن العمل (8896) ألف نسمة عام 1991 وفي عام 1997 أزداد العدد ليصبح (12140) ألف نسمة أي بمعدل نمو مركب بلغ (4.54) % وفي عام 2005 بلغ العدد (13458) ألف نسمة وبمعدل نمو مركب قدره (1.15) ، وفي عام 2010 بلغ تعداد الفئة المذكورة (17772) ألف نسمة وبمعدل نمو مركب (4.74) % ، استمر التزايد لعام 2016 وبمعدل نمو مركب يبلغ (2.7) % حيث بلغ تعداد هذه الفئة (21451.3) ألف نسمة ، أما فئة السكان التي تقع دون سن (15) سنة فتعتبر الفئة الثانية من حيث الحجم حيث بلغ تعدادها (8883،7963، 9367، 12974، 12974، 15231) ألف نسمة للسنوات (1991-1997-2005-2010-2016) على التوالي أما نسبة هذه الفئة إلى مجموع السكان فقد بلغت (44 ، 40 ، 39 ، 40 ، 40) % للسنوات أعلاه على التوالي ، إذ يشير واقع التركيب العمري لسكان العراق إلى أن المجتمع العراقي يوصف على أنه من المجتمعات الفتية .⁽¹⁾



(¹) جمهور المصادر : من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الملحق رقم (3) جية المعلومات، السكان وعرض العوئي العامد، هيبة تخطيط العوئي العامد، دراسه رقم ٣١٨٧، ص ٢٥.

من الشكل (23) يتضح لنا حالة التطور المستمر في هيكل السكان والذي غالباً ما يميل نحو الفئة النشطة اقتصادياً (15 – 64) سنة مما يؤشر وبشكلٍ واضح الزيادة المستمرة في عرض العمل مما يتطلب سوق عمل قادر على استيعاب النمو المتواصل في عرض العمل من خلال تحقيق نمو في الإنتاج يؤدي إلى خلق فرص عمل ، لقد شهد التركيب العمري للسكان تغيراً كبيراً "في العقود الثلاثة الأخيرة، وأهم ملامح هذا التغيير هو تزايد نسبة السكان في سن العمل (15-64 سنة) ، تليها في الترتيب الفئة العمرية الواقعة دون (15) سنة ⁽¹⁾.

ثانياً - مخرجات التعليم :

شهد العراق تزايداً في القبول في الجامعات العراقية وبمعدل يفوق إمكاناتها دون الركون إلى أساس مهم ألا وهو الحاجة الفعلية للتخصصات المطلوبة في سوق العمل مما أدى إلى نتائج سلبية لهذا التوسيع لاسيما ظاهرة التناقض بين مستويات المعرفة والكفاءة للخريجين ومتطلبات السوق. وهذا يعني أن مخرجات النظام التعليمي لا تستجيب على النحو المناسب لطلب سوق العمل وأصحاب المشروعات الصناعية.

إن عدم تخطيط المورد البشري بشكل سليم وغياب التنسيق الواضح بين التعليم العالي ومخرجاته وربطها بسوق العمل إضافةً إلى نسب البطالة المرتفعة مع استمرار الجامعات العراقية برفد سوق العمل المزيد من الخريجين كل سنه، وفي ظل غياب عملية المواءمة بين التعليم العالي من جهة والاحتياجات الفعلية للتنمية من جهة أخرى ، وهناك توسيع غير مدروس بين المخرجات من التعليم الجامعي والتضحيه بالجودة والكفاءة من حيث التدريب والتأهيل، كل ذلك ولد ضغوطات أدت إلى حالة من الاختلال في سوق العمل . ⁽²⁾

يمك

ن

⁽¹⁾ الجن
إطار
، شباب
⁽²⁾ ناج
غير مدن

شكل رقم (24) تطور عدد خريجي الجامعات العراقية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٤



الفصل الثاني- المبحث الثاني

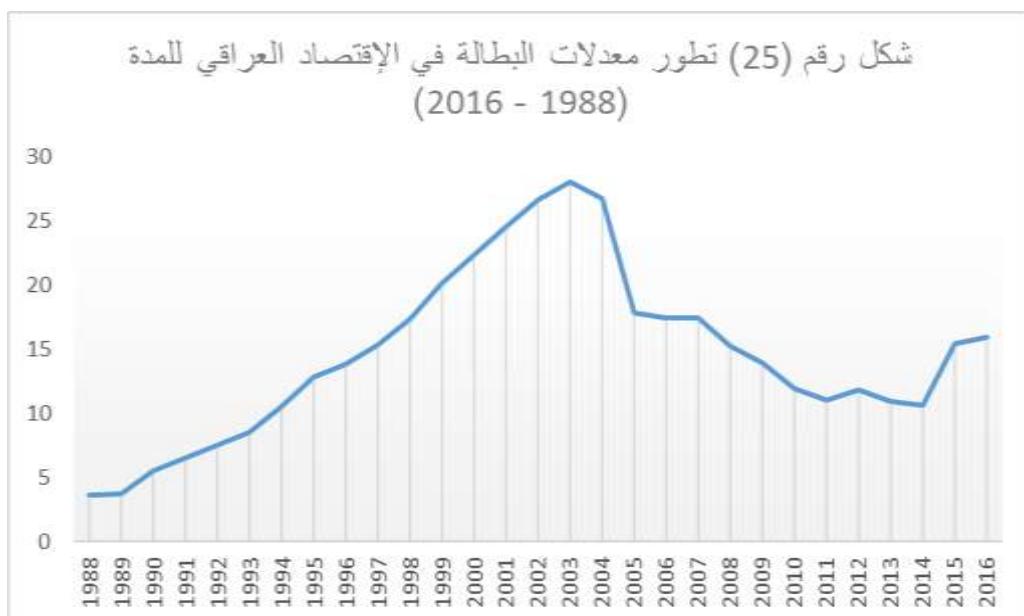
رصد الحركة التوسعية لمخرجات التعليم من خلال الشكل البياني التالي والذي يوضح عدد خريجي الجامعات العراقية لمدة من (1990 – 2014)

نلاحظ من الشكل (24) الاتجاه التصاعدي والازدياد المستمر في عدد خريجي الجامعات مما يولد أيضاً ضغطاً نوعياً على سوق العمل الأمر الذي يتطلب تخطيط كفؤ وفعال لمخرجات التعليم من جهة ومن جهة أخرى يتطلب سوق عمل قادر على تحقيق التباغم النوعي مع مخرجات التعليم ، الأمر الذي يؤدي إلى تعطل شريحة واسعة من الخريجين وبكلفة الإختصاصات مما يولد ضغطاً كبيراً على الدولة في صعوبة توفير فرص عمل ملائمة .

المبحث الثالث : البطالة في الاقتصاد العراقي

تعد البطالة من الظواهر المعاشرة بشكل مباشر عن حالة الإستخدام (التشغيل) في إقتصاد أي بلد وبالنسبة للاقتصاد العراقي لا تعد هذه ظاهرة حديثة العهد على الاقتصاد العراقي ، إذ أنها كانت سائدة خلال الفترات الزمنية السابقة ، إذ ارتبطت معدلات البطالة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها البلد ، يشار إلى أن هذه الظاهرة تعمقت في حقبة التسعينات من القرن المنصرم وإستمرت خلال المدة اللاحقة لعام 2003 بسبب إستمرار تعرض الاقتصاد العراقي إلى المؤثرات المختلفة وعلى رأسها الأثر السياسي الذي انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي ، ويعد المؤشر المعيّر عن هذه الظاهرة في إقتصاد أي بلد " معدّل البطالة " Unemployment Rate .

يمكن تتبع هذه الظاهرة من خلال تتبع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي من الشكل (25)



المصدر : من أعداد الباحث إستناداً إلى بيانات الجدول (7)

تعد الاصدارات والتغيرات السياسية التي مر بها العراق الأساس الذي تشكلت عليه ظاهرة البطالة، في مدة الثمانينات وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية تحولت معظم القوة العاملة إلى المجال العسكري مما أدى إلى حدوث استنزاف للموارد البشرية فضلاً عن الموارد المالية مع عدم وجود إهتمامات حقيقة في معالجة مشكلة البطالة .

بعد انتهاء الحرب واجه الاقتصاد العراقي صعوبات عديدة تمثلت بالديونية الخارجية المترتبة نتيجة للحرب إضافة إلى التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي.

من الشكل السابق نلاحظ ارتفاع معدلات البطالة بشكلٍ مستمر منذ مطلع تسعينات القرن الماضي صعوداً حيث سجل معدل البطالة المركب تغيراً موجباً مستمراً للمدة من 1988 - 2003 إذا سجل (15.92 ، 14.52 ، 9.8) للسنوات (1988-1991) و (1992-1995) و (1996-1999) على الترتيب ويعود سبب ذلك إلى الظروف الاقتصادية و السياسية الناتجة عن الحصار الاقتصادي والتي دفعت بنسبة كبيرة من القوى العاملة للتوجه إلى العمل في الأعمال الهمائية⁽¹⁾.

مر الاقتصاد العراقي بمراحل معقدة أدت إلى حدوث تغيرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذا فإن تحليل البطالة في العراق يحتاج إلى تحليل دقيق لا يقتصر على تحليل سوق العمل لكون البطالة نتاج تفاعل العرض والطلب على العمل بل هناك ظروف خاصة تجعلها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية قد يكون بعضها يصعب السيطرة عليه كما أن المعاناة من هذه المشكلة تضافرت عليها جملة من الأسباب التي أدت إلى تفاقمها وجعلت منها سمة تلازم الاقتصاد العراقي ، وفي مقدمة هذه الأسباب السياسات الاقتصادية للحكومة السابقة التي شكلت ارثاً "ضخماً" تتكىء عليه جملة من المشاكل الاقتصادية وخصوصاً إن السياسة الاقتصادية اتبعت نموذجاً للاصلاح الاقتصادي خلال مدة الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم ومنها سياسة الخصخصة حين قامت ببيع بعض الشركات بأقل من القيمة الحقيقة لها لمجموعة من الأفراد ، ولم يكن لها أي تأثير ايجابي بسبب أن هذه المشاريع التي تم خصخصتها لم يكن لها مسوغ اقتصادي أو مالي ولم يخضع لدراسة جدوى اقتصادية فضلاً عن غياب التناسق والانسجام بين القطاعات الاقتصادية كان له الدور البارز في تفاقم مشكلة البطالة⁽²⁾.

⁽¹⁾ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،مفهوم سوق العمل واتجاهات الطلب في العراق للمدة 1975-2005،المركز الوطني للبحوث والدراسات ، بغداد ، (2007) ص (47-48).

⁽²⁾ رزاق ذياب شعيبث ، "واقع البطالة في العراق للمدة 2003-2009" ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، عدد 2، 2011، ص.9.

في حكم تدهور الأوضاع الصحية والاجتماعية وعموم الأوضاع المعيشية نتيجة العقوبات الاقتصادية أغلقت العديد من المصانع والمعامل والورش أبوابها والتي قدر عددها عام 1990 بـ (59413) وحدة صناعية مختلفة الحجم ، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات عالية ولاسيما بين الذكور ومع الهبوط الحاد لقيمة الرواتب ترك العديد من العراقيين أعمالهم الأصلية لينخرطوا في الأنشطة الغير الإنتاجية ودفع المتخصصين والمتعلمين للهجرة خارج البلاد⁽¹⁾

إن سياسة الدولة منذ عام 1990 كانت تستهدف تقليص الإنفاق الحكومي وعدم خلق وظائف جديدة او منح زيادات في الرواتب والأجور إذ يتضح من خلال الجدول التالي أن معدل البطالة عام 1990 بلغ (5.5%) مع الإستمرار بالارتفاع حتى عام 1995 ليبلغ (12.9%) ، اشارت احصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى عدد المشاريع المتوقفة تراوحت بين (6517) و (6610) خلال الأعوام 1997-1999 نتيجةً للظروف الاقتصادية وهو ما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة وكما موضح في الجدول أدناه :

جدول (6) أعداد المشاريع المتوقفة لمدة (1997 - 1999)

السنة	القطاع الخاص	القطاع التعاوني	المجموع
1997	6423	94	6517
1998	6599	122	6721
1999	6479	131	6610

المصدر : وزارة الشؤون الاجتماعية ، قسم الدراسات والتخطيط ، المجموعة الإحصائية للسنوات 1997 - 1999

في عام 2000 وصل معدل البطالة إلى (22.4%) وسبب ارتفاع معدلات البطالة بهذه الصورة هو الضعف في مصادر التمويل نتيجة الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية على العراق بموجب القرار (661) الصادر في 16\8\1990 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذي أدى إلى منع

⁽¹⁾ زينب هادي نعمة الخفاجي، شبكات الحماية الاجتماعية وتأثيرها في الحد من ظاهرة الفقر في بلدان مختارة، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 106 .

العراق من تصدير نفطه وهو السلعة المهمة التي يعتمد عليها في تمويل مختلف مشاريعه الاقتصادية والاجتماعية .⁽¹⁾

جدول (7) معدلات البطالة للفترة من 1988 – 2016

معدل البطالة%	السنة	معدل البطالة%	السنة
28.1	2003	3.6	1988
26.8	2004	3.7	1989
17.9	2005	5.5	1990
17.5	2006	6.5	1991
17.5	2007	7.5	1992
15.3	2008	8.5	1993
14	2009	10.5	1994
12	2010	12.9	1995
11.1	2011	13.9	1996
11.9	2012	15.4	1997
11	2013	17.4	1998
10.6	2014	20.2	1999
15.47	2015	22.4	2000
16	2016	24.6	2001
		26.7	2002

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء

تفاقم الوضع بعد حرب عام 2003 إذ أصبحت البطالة ظاهرة واسعة تشمل مختلف الشرائح ويعود السبب في ذلك إلى شلل حركة النشاط الاقتصادي نتيجة لدمار البنية التحتية وما تبعها من تخريب ونهب للممتلكات العامة ، الامر الذي أدى إلى تدهور البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاع النفط والصناعة ، حيث توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة (192) شركة عامة كبيرة ، هذه الحالة الفوضوية خلقت خلاً هيكلياً في الاقتصاد العراقي بالشكل الذي أصبح فيه غير قادرًا على الحفاظ على القوى العاملة فيه .

ويمكن أجمل الأسباب التي أدت إلى تفاقم البطالة بعد عام 2003 بالأتي⁽²⁾ :

- 1 حل الجيش العراقي الذي كان يضم 400 الف متطلع إضافة إلى 150 الف جندي يستوعبهم الجيش لمدة سنتين مما يؤخر من دخول هذه الفئة إلى سوق العمل .

⁽¹⁾ الزبيدي حسن لطيف ، حيدر نعمة بخيت ، عبد الوهاب محمد الموسوي ، البطالة في العراق: المظاهر الاثار وسبل المعالجة ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكم ، عدد 21 ، 2009، ص10.

⁽²⁾أحمد عمر الراوي : مصدر سابق ، ص 218

- حل العديد من المؤسسات الأمنية والمدنية .

- حل هيئة التصنيع العسكري وتسریح أعداد من منتسبيها دون إيجاد البديل لإستيعاب القوى العاملة التي معظمها كانت قوى عاملة شابة.

وبشكل عام يمكن تتبع ظاهرة البطالة التي مر بها الاقتصاد العراقي منذ ثمانينات القرن الماضي صعوداً من خلال تقسيمها الى مراحلتين ⁽¹⁾

- مرحلة ما قبل عام 2003

في نهاية عقد الثمانينات ظهرت البطالة الهيكلية الناتجة عن تسریح إعداد كبيرة من القوات العسكرية بعد نهاية الحرب مع إيران و التي لم يكن الاقتصاد العراقي قادرًا على استيعابها مرة واحدة وذلك بسبب غياب السياسة الوطنية للتشغيل ضمن إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بعد ذلك تفاقمت مشكلة البطالة المقمعة والبطالة الإجبارية Disguised & Compulsory و ظهرت هذه البطالة في عقد الثمانينات وكذلك في عقد التسعينات مع فرض الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف العملية الإنتاجية في جميع قطاعاته عن العمل الأمر الذي زاد من نسب البطالة ولاسيما في قطاع النفط والزراعة وقطاع الخدمات العامة.

- مرحلة ما بعد عام 2003

في هذا المرحلة طرأ تطور جديد على ظاهرة البطالة بسب إزالة الحواجز الكمركية وانفتاح السوق العراقي والاعتماد على الاستيراد في سد حاجة السوق مما انعكس في توقف العديد من الصناعات المحلية والحرفية ومعامل الصغيرة التي كانت قائمة

وبشكل عام للبطالة في الاقتصاد العراقي أسباب كثيرة ذكر منها بالنقاط التالية :

الاحتلالات الهيكلية

-1

المتأصلة في الاقتصاد العراقي ، بات واضحاً من خلال هيمنة قطاع النفط على محمل القطاعات السلعية الأخرى . التي أدت الى ان يكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد على استخراج وتصدير سلعة طبيعية إستراتيجية واحدة التي تتعرض باستمرار الى تقلبات أسواق النفط العالمية في

⁽¹⁾ منتهى زهير محسن السعدي : تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، 2013 ، ص 76

سنوات متلاحقة خاصة الانهيار الكبير للأسعار في مطلع العام 1986 ، وما ترکة من آثار سلبية في الاقتصاد العراقي، إذ شهد العراق حصاراً دولياً دام 13 عاماً منذ عام 1990 مما أنهك الاقتصاد العراقي وفاقم من أزمة البطالة حتى وصلت عام 2007 إلى نسبة (53%) من مجموع الأيدي العاملة⁽¹⁾.

2- سوء الإداره: وهو من العوامل الأساسية في سعة مستوى البطالة وازدياد اعدادها إذ أن سوء تقسيم المالك البشري المؤهل للقيام بالتشغيل على مدى زمنية مدروسة ومبرمجة تلائم الظروف التي يمر بها البلد فهناك الخطط القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأمد وهي تحتاج إلى أيدي غير ماهرة وأخرى متوسطة المهارة والملاك المتقدم كالمهندس والطبيب والمدرس الخ.

3- نقص المعلومات في سوق العمل ، بحيث ان العاملين الباحثين عن فرص عمل لا يعلمون بوجودها في الوقت المناسب ، وبال مقابل فإن أبواب العمل يجهلون أو لا يملكون المعلومات الكافية عن قوة العمل المتاحة من حيث عددها او مؤهلاتها وأماكن تواجدها.

4- التحولات الاقتصادية التي شهدتها العراق نتيجة التغير السياسي الذي حدث بعد 9 / 4 / 2003 والذي أنتج أزمة بناء للاقتصاد العراقي بسبب ضعف جهاز الإنتاج وعدم الاهتمام بالصناعات الإستراتيجية المدنية التي كانت تعتمد على مؤسسات لا يمكن التوسيع فيها لأنها تتطلب استثمارات ضخمة لا يمكن توفيرها بسبب مشكلة المديونية مما أدى إلى حل أغليتها وزاد هذا الأمر من تفاقم ظاهرة البطالة.

5- إن تفاقم البطالة في العراق ناتجة عن زيادة السكان في ظل سوء التخطيط الاقتصادي وبالتحديد سوء تخطيط القوى البشرية ، وضعف مستوى التأهيل لمن هم في سن العمل وسوء التخطيط التعليمي وعدم ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوى العاملة⁽²⁾ ، إذ بات الخلل في النظام التعليمي واضحاً فعدم قدرته على إعداد الخريجين بما يناسب مع متطلبات سوق العمل لاسيما في ظل النظم

⁽¹⁾ احمد كامل الناصح، واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، لسنة التاسعة ، العدد 2011، 28، ص 137

⁽²⁾ منتهى زهير محسن السعدي : مصدر سابق ص 74

الفصل الثاني - المبحث الثالث

التكنولوجية والمعلوماتية وهو أحد العوامل المهمة في زيادة البطالة فضلاً عن الاهتمام بالكم على حساب النوع وإغراق الأسواق بخريجين من أصناف التعليم والاختصاصات التي لا يوجد طلب عليها بمعنى لا يوجد حاجة في المجتمع لاستثمارها ويعادلها ندرة الكفاءات الفنية التي يحتاجها سوق العمل.

6- تخلف التقنيات المتوفرة وعدم تأهيل العمالة العراقية للتعاطي مع التقنيات الحديثة.

7- تراجع الاستثمارات بشكلٍ كبير منذ منتصف الثمانينات وحتى 2003 بسبب الحروب والاحاديث السياسية المستمرة وعسکرة الاقتصاد وتوجيه الاموال نحو الاستهلاك الترفيه وليس نحو خلق طاقات إنتاجية جديدة قادرة على خلق فرص عمل⁽¹⁾.

⁽¹⁾ عبد الحسين العنبي : مصدر سابق ص41

الفصل الثالث

قياس مرونة (العمل - الناتج) في الاقتصاد العراقي

المبحث الأول / توصيف وصياغة النماذج القياسية

المبحث الثاني / تقدير النموذج باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

المبحث الثالث / استخدام معامل مرونة العمل للناتج في التنبؤ بالحدود الدنيا

لمعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لاستيعاب نمو قوة العمل في

الاقتصاد العراقي

الفصل الثالث

قياس وتحليل مرونة (العمل - الناتج) في الاقتصاد العراقي

تمهيد

سيتم في هذا الفصل التوضيف العام للنموذج المستخدم في قياس مرونة (العمل – الناتج) ، من ثم إستخدام النموذج في تقدير المرونة على عدة مستويات بدءاً من المستوى الكلي للإقتصاد العراقي وإعادة التقدير بعد إستبعاد مساهمة القطاع النفطي ، ومن ثم تقدير النموذج على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية ،

يتم التقدير وفقاً لخطوات تتركز على استخدام اختبارات سكون السلسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة وبناءً على نتائج هذه الاختبارات سيتم تحديد الأسلوب المناسب لتقدير النماذج .

وبناءً على نتائج التقدير سيتم في نهاية هذا الفصل التطرق بشكلٍ عام إلى استخدام هذا النوع من المرونة كمؤشر اقتصادي للتنبؤ بمدى قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف وإمتصاص النمو الحاصل في قوة العمل عن طريق التنبؤ بالحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي الازمة لذلك .

المبحث الأول

توصيف وصياغة النماذج القياسية

المطلب الأول - الصيغة العامة لنموذج مرونة العمل للناتج

تعد مرحلة توصيف وصياغة النموذج القياسي من أهم مراحل البحث في الاقتصاد القياسي ، إذ يتم فيها دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتعبير عن هذه العلاقة بشكل رياضي ، وتنطلب هذه المرحلة تحديد كلٍ من المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة في النموذج ، والتوقعات النظرية المسبقة حول إشارة وحجم معلمات النموذج ، والشكل الرياضي للنموذج ، كما لانغفل أن توصيف النموذج يعتمد على النظرية الاقتصادية وأية معلومات أخرى من الواقع تتعلق بالظاهرة موضوع البحث .

تعد العلاقة بين الناتج (*GDP*) والعمل (*L*) هي علاقة ذات اتجاهين إذ يؤثر كلٌ منها بالآخر ، فمن جهة دالة الإنتاج في الاقتصاد ككل فان استخدام عناصر الإنتاج ومن ضمنها العمل يؤدي إلى توليد الناتج المحلي الإجمالي ، ومن جهة أخرى فإن قانون (*Okun*) يشير إلى أن نمو الناتج يصاحبه نمو في التشغيل .

إذ يشير هذا القانون إلى وجود علاقة مستقرة نسبياً بين التشغيل والناتج المحلي الإجمالي وان هذه العلاقة تقييد في تحديد عتبات النمو التي يصبح عندها خلق التشغيل معنوياً⁽¹⁾

وعليه نحد أن العلاقة بين الناتج والعمل قد أطربت اقتصادياً من خلال طرحين مهمين في أدبيات علم الاقتصاد الا وهو دالة انتاج Cobb-Douglas و قانون (*Okun*) ففي الجزء المتعلق بعنصر العمل من دالة Cobb-Douglas على مستوى الاقتصاد الكلي نجد أنها تمثل انعكاس لمعامل *Okun* ، لذا فان قيمة معامل مرونة العمل للناتج بدالة الصيغة المشتقة من دالة Cobb-Douglas ما هي الى انعكاسه لمعامل *Okun* إذ أن ارتفاع أو انخفاض مرونة العمل للناتج لابد من ان يظهر انعكاسه جلياً في قيمة المعامل السابق الذكر .

لذا ففي حالة كون اتجاه السببية من العمل الى الناتج فهو تعبر صريح عن العلاقة المبنية على دالة كوب - دوغلانص ، أما في حالة كون اتجاه السببية من الناتج المحلي الى الاستخدام فهذا يعبر عن جوهر العلاقة الواردة بموجب قانون اوكن .

⁽¹⁾ نجلاء الاهواني ، نهال المغربي : كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (130) ، 2008 ، ص 13

الفصل الثالث - البحث الأهل

بناءً على ماجاء أعلاه فإن صياغة النموذج القياسي لمرونة العمل للناتج سيرتكز على جوهر نموذجي Cobb-Douglas و *Okun*

إنطلاقاً من الصيغة العامة لدالة انتاج Cobb-Douglas سنقوم بإشتقاق صيغة رياضية لقياس مرونة العمل للناتج على المستوى الكلي لل الاقتصاد إذ تشير الدالة الى :

$$Q = A \cdot L^\alpha K^\beta \dots \dots \dots (1)$$

حیث تمثل

Q مخرجات العملية الإنتاجية

العمل K رأس المال L

المعلمات α, β تمثلان مرونة كل من عنصر العمل ورأس المال على التوالي

A المستوى التكنولوجي

وعليه فان نمو عنصر العمل يترب على نمو الإنتاج وأن نمو الإنتاج يتطلب زيادة مدخلات الإنتاج ومن ضمنها العمل ، وبالعودة الى المعادلة رقم (1) نجد ان المعلمات α ، β تشيران الى معاملات مرونة المخرجات للمدخلات حيث ان مرونة الإنتاج تقيس استجابة تغيرات الإنتاج للتغيرات عنصر الإنتاج العمل *labor* ورأس المال *capital*

ما جاء أعلاه يتضح أن مرونة الناتج للعمل المقدرة وفق دالة كوب دو غالاص تعتمد على كون العمل هو متغير مستقل والناتج متغير معتمد وبالتالي تقيس التغيرات النسبية للمتغير المعتمد

(الناتج) نتيجة التغير النسبي للمتغير المستقل (العمل) أي أن اتجاه العلاقة سيكون (تغير استخدام العمل يؤدي الى تغير مستويات الناتج) ، في حين ان قياس مرونة العمل للناتج تتضمن قياس التغير النسبي لاستخدام العمل نتيجة التغير النسبي للناتج (تغير مستويات الناتج يؤدي الى تغير مستويات استخدام عناصر الإنتاج وبضمنها العمل) وهنا يتطلب نموذجاً قياسياً يكون العمل فيه متغيراً معتمداً والناتج متغيراً مستقلاً

وبتحويل الدالة (1) الى الصيغة الخطية من خلالأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفيها تصبح المعادلة كالتالي

$$\ln(Q) = \ln A + \alpha \ln(L) + \beta \ln(K) \dots \dots \dots (2)$$

وبإعادة ترتيب الدالة بالشكل التالي:

$$a \ln(L) = \ln(Q) - \ln A - \beta \ln(K) \dots \dots \dots (3)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على المعلمة a

$$\ln(L) = \left(\frac{1}{a}\right) \ln(Q) - \left(\frac{\ln A}{a}\right) - \left(\frac{\beta}{a}\right) \ln(K) \dots \dots \dots (4)$$

بافتراض أن

$$\frac{1}{a} = \beta_1$$

$$\left(\frac{\ln A}{a}\right) = \beta_0$$

$$\frac{\beta}{a} = \beta_2$$

تصبح المعادلة رقم (4) كالتالي

$$\ln(L) = -\beta_0 + \beta_1 \ln(Q) - \beta_2 \ln K \dots \dots \dots (5)$$

إذ تمثل المعلمة β_1 مرونة العمل للناتج أي التغير النسبي للعمل نسبةً إلى التغير النسبي في الناتج ، وفقاً للنظرية الاقتصادية عند تغير مستوى الناتج الكلي لابد من ان يتربّط على ذلك تغيرات في مستوى استخدام عنصر العمل ، أما التوقعات النظرية المسبقة لإشارة معلمات النموذج فإن إشارة معلمة β_1 ستكون موجبة دلالةً على العلاقة الطردية بين تغيرات الناتج وتغيرات الاستخدام ، أما إشارة معلمة β_2 فستكون سالبة لتعبر عن علاقة عكسية بين الاستخدام ورأس المال وهذا مبني على افتراض النظرية الاقتصادية بالعلاقة الإحلالية بين عنصري العمل ورأس المال .

لو استبعدنا متغير k رأس المال من المعادلة رقم (5) قان الصيغة المتبقية ماهي الا انعكاس لقانون أوكن والذي تعبر صيغته :

$$\Delta Y = \beta_0 - \beta \Delta U + e$$

الفصل الثالث - البحث الأول

عن العلاقة بين تغيرات الناتج (النمو الاقتصادي) وتغيرات معدل البطالة (تغيرات مستويات الاستخدام) ، ففي الوقت الذي يتضمن هذا القانون متغيراً تابعاً يتمثل بالبطالة فان هذا الأخير ماهو الا انعكاس لمستوى الاستخدام ، لذا قاستبدال متغير البطالة بمتغير الاستخدام يعكس صلب مفهوم علاقة أوكن، تجدر الإشارة هنا الى رؤية العديد من الاقتصاديين وخاصة المنتسبين الى منظمة العمل الدولية (ILO) أنه في الوقت الذي لا يستطيع مؤشر مرونة التشغيل ان يحدد اثر نمو الناتج على نمو التشغيل بمفهوم السببية فهو يستخدم كمؤشر على الدرجة الفعلية لكافحة التشغيل في النمو والتي هي في حد ذاتها نتاج لطبيعة الفنون الإنتاجية⁽¹⁾

¹ Islam.I& S Nazara : Estimating Employment Elasticity for the Indonesian Economy , ILO – Jakarta .2000 p5-7

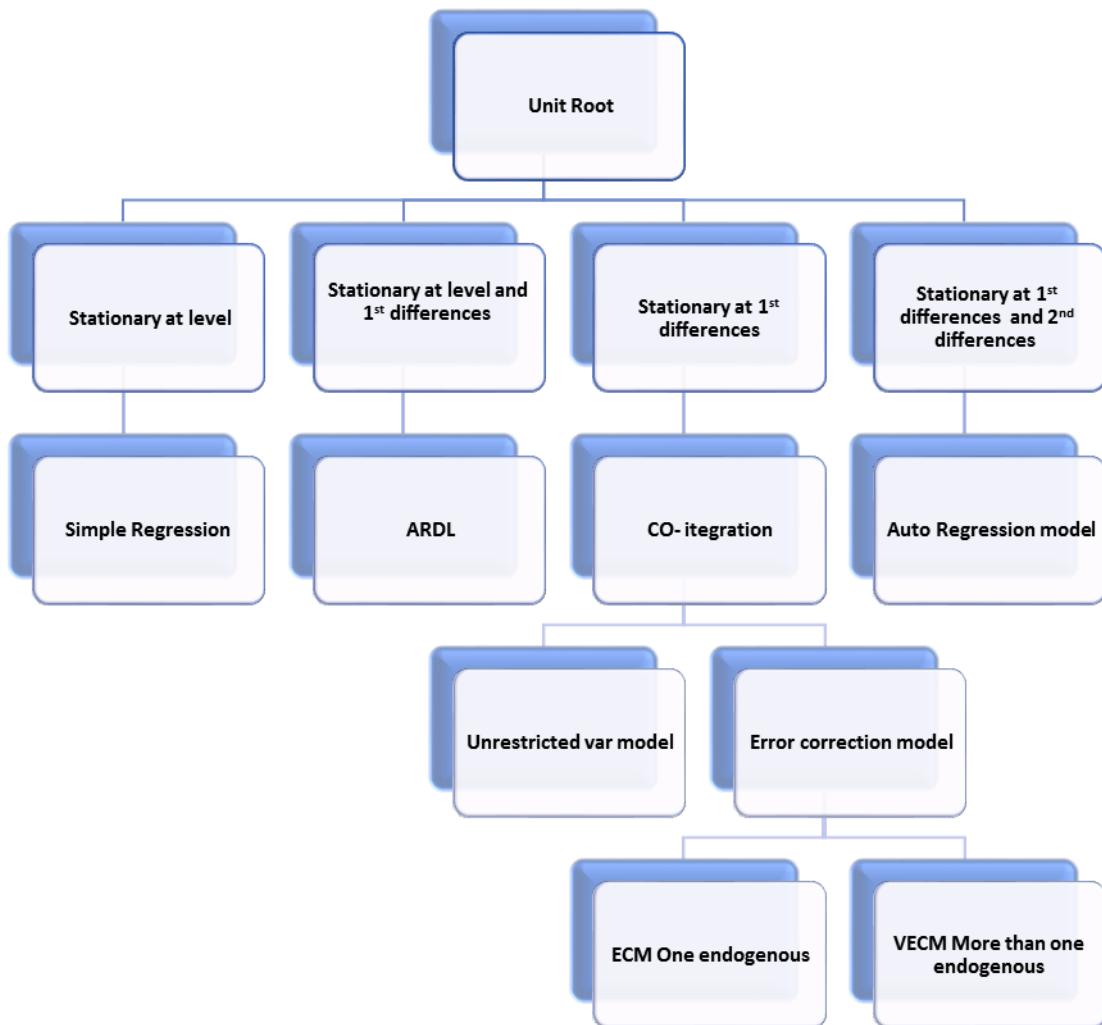
المطلب الثاني - خطوات تقدير النموذج

1. اختبار استقرارية (سكون) المتغيرات : يتمثل اختبار(سكون) استقرارية متغيرات الدراسة نقطة الانطلاق التي التي سيتم من خلالها تحديد آلية تقدير النموذج ، فمن خلال اجراء اختبار ديكري فولر الموسع (ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (PP) سيتم معرفة هل ان المتغيرات ساكنه ام غير ساكنة اي تحتوي على جذر الوحدة أم مستقرة عند المستوى مع تحديد رتبة التكامل المشترك بين المتغيرات .
2. تحدد طريقة تقدير النموذج وفقا لنتائج اختبار جذر الوحدة وكالاتي
 - إذا كانت السلسلة مستقرة عند المستوى فهذا يعطي موشرا بأسخدام الانحدار الخطي .
 - إذا كانت بعض السلسل ممستقرة عند المستوى والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول فيمكن هنا استعمال أسلوب ARDL
 - اذا استقرت السلسل الزمنية عند الفرق الأول هذا يعني الاعتماد على أسلوب التكامل المشترك في تقدير النموذج Co-integration
 - اما اذا استقرت السلسل الزمنية عند الفرق الثاني فهذا يعني الاعتماد على الانحدار الذاتي في تقدير النموذج
3. اختبار السببية والذي يهدف الى تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ، إذ تعتمد السببية على أهمية المعلومات الماضية لأحد المتغيرين في التنبؤ بقيمة المتغير الآخر أي تعيين اتجاه العلاقة بينهما ، وتعد السببية محور مهم في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية اذ تهدف الى تحديد أسباب الظواهر وصولاً لتمييز الظاهرة التابعة والظاهرة المتبوعة او المفسرة ، خاصةً وأن النظريات الاقتصادية لا تساعد في بعض الأحيان على تحديد المتغيرات المفسرة والمتغيرات المؤسدة .⁽¹⁾

و المخطط التالي يوضح تحديد الأسلوب القياسي الأمثل إستناداً الى نتائج اختبار جذر الوحدة

⁽¹⁾ حميد عبيد عبد : الاقتصاد القياسي ، دار الكتب ، الطبعة الأولى ، 2017 ، ص 423

مخطط (3) اختبار جذر الوحدة Unit Root



المصدر : آلاء نوري حسين ، دراسة العلاقة طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للندة من (1988- 2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدراة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2017، ص 97

المطلب الثالث : اختبار سكون السلسل الزمنية (Stability Testing of Time Series)

قبل تقدير واختبار العلاقة موضوع البحث بين المتغيرات الاقتصادية يجب تحليل السلسل الزمنية للتأكد من إستقرارية هذه المتغيرات ومعرفة الخصائص الإحصائية لها ، فالسلسل الزمنية تكون مستقرة إذا توفرت فيها ثلاثة خصائص ⁽¹⁾:-

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $\mu = E(Y_t)$
- ثبات التباين عبر الزمن $Var(Y_t) = E[(y_t - \mu)^2] = \sigma^2 u$
- اعتماد الارتباط الذاتي على الفجوة الزمنية بين $t-s$ فقط $E[(y_t - u) - (y_s - u)] / \sigma^2 = P_{t-s}$

أي أن تحقيق السكون يتطلب إفتراض ثبات قيمة الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية ، ذلك لأن ثبات الوسط الحسابي لا يكون صحيحاً في جميع السلسل الزمنية خاصةً إذا كان الاتجاه العام أحد عناصر هذه السلسلة والشرط الثاني للسكون هو ثبات التباين والذي يعبر عن درجة التشتت حول الوسط الحسابي الذي يفترض ثباته والشرط الثالث هو إستقرار معامل الارتباط الذاتي بين y_t ، y_s عند كل من t ، s وأنها تعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين t ، s .

لذا سنقوم في هذا الجزء من المبحث بإختبار سكون السلسل الزمنية لجميع المتغيرات التي ستستخدم في هذا الفصل والتي ستؤخذ بالقيمة اللوغاريتمية ، إذ إن تقدير المرونات سيتم على عدة مستويات إبتداءً من المستوى الكلي للأقتصاد من ثم على مستوى الأنشطة الاقتصادية ، نزولاً إلى تقدير المرونات على مستوى بعض القطاعات وأدنى نتائج إختبار سكون السلسل الزمنية للمتغيرات

وهناك عدة اختبارات تختص بسكون السلسل الزمنية ، وبعد استخدام اختبار ديكى - فولر الموسع (ADF) والذي يعد من أكثر الاختبارات شيوعاً ظهرت لنا النتائج الواردة في الجداول التالية :

⁽¹⁾ حميد عبيد عبد : المصدر السابق ، ص 396

الفصل الثالث - البحث الأول

جدول (8) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الاقتصاد ككل

الفرق الأول			المستوى			السلسلة الزمنية
بدون	ثابت و إتجاه	ثابت فقط	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	
-1.8968	-7.816093	-7.960136	2.0391	-2.805833	-0.7541	InL
-2.6607	-4.33933	-3.699871	-2.65	-4.323979	-3.6892	القيمة الحرجية % ١
-1.955	-3.587527	-2.976263	-1.953	-3.580623	-2.9719	القيمة الحرجية % ٥
-1.6091	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة الحرجية % ١٠
-7.0952	-7.242904	-7.384647	0.977	-3.703515	-1.1271	InGDP
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.65	-4.323979	-3.6892	القيمة الحرجية % ١
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.953	-3.580623	-2.9719	القيمة الحرجية % ٥
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة الحرجية % ١٠
-5.1162	-5.254438	-5.043008	0.3785	-2.611605	-0.8277	InK
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.65	-4.323979	-3.6892	القيمة الحرجية % ١
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.953	-3.580623	-2.9719	القيمة الحرجية % ٥
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة الحرجية % ١٠
-6.5677	-6.61744	-6.523247	2.3628	-3.717439	-0.2318	InGDPo
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.661	-4.323979	-3.7241	القيمة الحرجية % ١
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.955	-3.580623	-2.9862	القيمة الحرجية % ٥
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.609	-3.225334	-2.6326	القيمة الحرجية % ١٠

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews.

جدول (9) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الأنشطة السلعية

الفرق الأول			المستوى			السلسلة الزمنية
بدون	ثابت و إتجاه	ثابت فقط	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	
-5.9889	-4.971912	-5.872816	-0.019	-3.746604	-1.9646	InGDP1
-2.6534	-4.416345	-3.699871	-2.65	-4.323979	-3.6892	القيمة الحرجية % ١
-1.9539	-3.622033	-2.976263	-1.953	-3.580623	-2.9719	القيمة الحرجية % ٥
-1.6096	-3.248592	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة الحرجية % ١٠
-7.1389	-6.921689	-7.004958	-0.067	-2.090788	-2.1526	InL1
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.65	-4.323979	-3.6892	القيمة الحرجية % ١
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.953	-3.580623	-2.9719	القيمة الحرجية % ٥
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة الحرجية % ١٠
-5.6998	-5.626142	-5.605532	0.183	-3.027081	-1.4996	InK1
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.65	-4.323979	-3.6892	القيمة الحرجية % ١
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.953	-3.580623	-2.9719	القيمة الحرجية % ٥
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة الحرجية % ١٠

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews.

الفصل الثالث - البحث الأول

جدول (10) نتائج اختبارات سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الأنشطة التوزيعية

الفرق الأول				المستوى				السلسلة الزمنية
بدون	ثابت و إتجاه	ثابت فقط		بدون	ثابت و إتجاه	ثابت فقط		
-7.5292	-7.447182	-7.585669		0.9479	-3.895239	-0.8788		InGDP2
-2.6534	-4.33933	-3.699871		-2.653	-4.323979	-3.6999	%1	القيمة الحرجية
-1.9539	-3.587527	-2.976263		-1.954	-3.580623	-2.9763	%5	القيمة الحرجية
-1.6096	-3.22923	-2.62742		-1.61	-3.225334	-2.6274	%10	القيمة الحرجية
-4.9606	-7.914718	-7.090517		1.8351	-1.656139	-1.4098		InL2
-2.6534	-4.33933	-3.699871		-2.65	-4.323979	-3.6892	%1	القيمة الحرجية
-1.9539	-3.587527	-2.976263		-1.953	-3.580623	-2.9719	%5	القيمة الحرجية
-1.6096	-3.22923	-2.62742		-1.61	-3.225334	-2.6251	%10	القيمة الحرجية
0.7253	-4.565194	-0.900814		0.7253	-4.565194	-0.9008		InK2
-2.6569	-4.416345	-3.689194		-2.657	-4.416345	-3.6892	%1	القيمة الحرجية
-1.9544	-3.622033	-2.971853		-1.954	-3.622033	-2.9719	%5	القيمة الحرجية
-1.6093	-3.248592	-2.625121		-1.609	-3.248592	-2.6251	%10	القيمة الحرجية

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

جدول (11) نتائج اختبارات سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج القطاع الزراعي

الفرق الأول				المستوى				السلسلة الزمنية
بدون	ثابت و إتجاه	ثابت فقط		بدون	ثابت و إتجاه	ثابت فقط		
-5.3057	-5.108467	-5.195225		-0.145	-4.117207	-4.0117		InGDPs1
-2.6569	-4.356068	-3.711457		-2.657	-4.323979	-3.6892	%1	القيمة الحرجية
-1.9544	-3.595026	-2.981038		-1.954	-3.580623	-2.9719	%5	القيمة الحرجية
-1.6093	-3.233456	-2.629906		-1.609	-3.225334	-2.6251	%10	القيمة الحرجية
-7.1557	-6.93664	-7.06125		-0.277	-2.296805	-2.3641		InLs1
-2.6534	-4.33933	-3.699871		-2.65	-4.323979	-3.6892	%1	القيمة الحرجية
-1.9539	-3.587527	-2.976263		-1.953	-3.580623	-2.9719	%5	القيمة الحرجية
-1.6096	-3.22923	-2.62742		-1.61	-3.225334	-2.6251	%10	القيمة الحرجية
-6.6447	-6.522944	-6.515581		-6.645	-3.176477	-3.2415		InKs1
-2.6534	-4.33933	-3.699871		-2.653	-4.323979	-3.6892	%1	القيمة الحرجية
-1.9539	-3.587527	-2.976263		-1.954	-3.580623	-2.9719	%5	القيمة الحرجية
-1.6096	-3.22923	-2.62742		-1.61	-3.225334	-2.6251	%10	القيمة الحرجية

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

الفصل الثالث - البحث الأول

جدول (12) نتائج اختبارات سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج القطاع الصناعي

الفرق الأول			المستوى			السلسلة الزمنية
ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	
-2.9071	-2.68552	-2.835436	-0.685	-3.353067	-2.3946	InGDPs2
-2.6649	-4.394309	-3.737853	-2.65	-4.356068	-3.7115	القيمة المرجة %1
-1.9557	-3.612199	-2.991878	-1.953	-3.595026	-2.981	القيمة المرجة %5
-1.6088	-3.243079	-2.635542	-1.61	-3.233456	-2.6299	القيمة المرجة %10
-4.485	-4.884432	-4.69675	1.2464	-1.27287	-1.6712	InLs2
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.653	-4.33933	-3.6999	القيمة المرجة %1
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.954	-3.587527	-2.9763	القيمة المرجة %5
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.22923	-2.6274	القيمة المرجة %10
-7.6982	-7.511508	-7.550197	-0.258	-3.987838	-3.3299	InKs2
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.653	-4.323979	-3.6892	القيمة المرجة %1
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.954	-3.580623	-2.9719	القيمة المرجة %5
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة المرجة %10

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

جدول (13) نتائج اختبارات سكون السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج قطاع البناء والتشييد

الفرق الأول			المستوى			السلسلة الزمنية
ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت و إتجاه	بدون	
-4.9222	-4.844914	-4.837907	0.1148	-2.62596	-1.089	InGDPs3
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.65	-4.323979	-3.6892	القيمة المرجة %1
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.953	-3.580623	-2.9719	القيمة المرجة %5
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة المرجة %10
-7.274	-7.152177	-7.143854	0.2379	-3.677816	-2.7922	InLs3
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.653	-4.323979	-3.6892	القيمة المرجة %1
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.954	-3.580623	-2.9719	القيمة المرجة %5
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.225334	-2.6251	القيمة المرجة %10
-5.0047	-4.966062	-4.92201	-4E-04	-3.489655	-1.5541	InKs3
-2.6534	-4.33933	-3.699871	-2.65	-4.33933	-3.6892	القيمة المرجة %1
-1.9539	-3.587527	-2.976263	-1.953	-3.587527	-2.9719	القيمة المرجة %5
-1.6096	-3.22923	-2.62742	-1.61	-3.22923	-2.6251	القيمة المرجة %10

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

الفصل الثالث - البحث الأول

نلاحظ من الجداول أعلاه أن المتغيرات المستخدمة في النماذج المختلفة قد استقرت بعضها عند المستوى والبعض الآخر عن الفرق الاول وكما هو موضح في الجدول التالي :-

جدول (14) خلاصة نتائج اختبار سكون السلسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة

النموذج	المتغير	حالة الاستقرار
النموذج الخاص بالاقتصاد ككل	InL	الفرق الاول
	InGDP	المستوى بوجود قاطع واتجاه
	InK	الفرق الاول
	InGDPo	المستوى بوجود قاطع واتجاه
نموذج الأنشطة السلعية	InL1	الفرق الاول
	InGDP1	المستوى بوجود قاطع واتجاه
	InK1	الفرق الاول
نموذج الأنشطة التوزيعية	InL2	الفرق الاول
	InGDP2	المستوى بوجود ثابت واتجاه
	InK2	الفرق الاول
نموذج القطاع الزراعي	InLS1	الفرق الاول
	InGDPS1	المستوى بوجود ثابت واتجاه
	InKS1	المستوى بدون ثابت او اتجاه
نموذج القطاع الصناعي	InLS2	الفرق الاول
	InGDPS2	الفرق الاول
	InKS2	المستوى مع ثابت او ثابت واتجاه
نموذج قطاع البناء والتشييد	InLS3	الفرق الاول
	InGDPS3	المستوى بوجود ثابت واتجاه
	InKS3	الفرق الاول

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews 10.

المبحث الثاني

تقدير النموذج باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

المطلب الأول : تقدير مرونات النموذج الكلي

وفقاً لخطوات تقدير النموذج سابقة الذكر وبناءً على نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات العلاقة موضوع البحث والتي بيّنت استقرار المتغيرات عند المستوى والفرق الأول مما يعني أن أسلوب ARDL هو الأسلوب المناسب لتقدير النموذج ومن ثم قياس مرونة العمل – الناتج .

سيتم استخدام نماذجين وكالآتي:

- النموذج الأول لتقدير العلاقة بين الاستخدام (التشغيل) والناتج المحلي الإجمالي GDP
- النموذج الثاني لتقدير العلاقة بين الاستخدام والناتج المحلي الإجمالي GDPO بعد إستبعاد مساهمة قطاع النفط

إذ يرى بعض الاقتصاديين أن إستبعاد مساهمة القطاعات الاستخراجية في حساب مرونة (العمل- الناتج) يعطي نتائج أكثر موضوعية .

أولاً- تقدير العلاقة بين الاستخدام (التشغيل) والناتج المحلي الإجمالي GDP (النموذج الأول)

سيتم قياس المرونة وفقاً للدالة التالية :

$$\ln L = f(\ln GDP, \ln K)$$

بعد تقدير الدالة حصلنا على المخرجات التالية :

جدول (15) نتائج تقيير ARDL للنموذج الأول

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNL(-1)	1.214	0.142	8.522	0.000
LNL(-2)	-0.197	0.144	-1.363	0.190
LNGDP	0.159	0.055	2.884	0.010
LNGDP(-1)	-0.480	0.056	-8.589	0.000
LNGDP(-2)	0.335	0.067	4.970	0.000
LNK	0.003	0.021	0.157	0.877
LNK(-1)	0.011	0.020	0.585	0.566
LNK(-2)	-0.034	0.019	-1.729	0.101
C	-0.166	0.571	-0.291	0.774
<hr/>				
R-squared	0.994	Mean dependent var		15.502
Adjusted R-squared	0.991	S.D. dependent var		0.432
S.E. of regression	0.041	Akaike info criterion		-3.280
<hr/>				
Sum squared resid	0.031	Schwarz criterion		-2.848
Log likelihood	53.281	Hannan-Quinn criter.		-3.152
F-statistic	355.612	Durbin-Watson stat		1.853
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews .10

إتضح من نتائج التقيير ان القدرة التفسيرية للأنموذج كانت مرتفعة بدلالة Adjusted R- ، R-squared ، إذ أن 99% من التغيرات في المتغير المعتمد (التشغيل) تفسرها المتغيرات المستقلة المعتمدة في الأنماذج ، كما أن النموذج المقدر ككل معنوي عند مستوى 1% حسب اختبار F وسوف يتم التأكيد من ذلك في الاختبارات اللاحقة .

المعلمات المقدر لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كانت معنوية إحصائياً ومتفقة مع منطق النظرية الاقتصادية وذات أثر أكبر من متغير رأس المال والذي لم تثبت معنويته الأحصائية ، أي أنه ضعيف الأثر على التشغيل ولا يعتمد به .

- الخطوة التالية في تقدير النموذج ستتركز حول اختبار الحدود (Bounds Test) والذي يبين مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات العلاقة المدروسة ، إذ أسفرت نتائج هذا الاختبار عن المخرجات التالية :

جدول (16) نتائج اختبار الحدود للنموذج الأول

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.267275	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

تشير نتائج هذا الاختبار إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، إذ أن قيمة F المحتسبة بلغت (5.26) وهي أعلى من القيم الجدولية لجميع مستويات الثقة (10% 5% 1%) وعليه يمكن رفض فرضية عدم القبول بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل مع ضرورة إتساق نتائج اختبار الحدود ، مع معلمة تصحيح الخطأ في نموذج (ECM)

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL Error Correction Model

بعد هذا النموذج ECM الأساس في التعرف على المعلومات قصيرة وطويلة الأجل في النموذج المقدر فضلاً عن التعرف على معلمة تصحيح الخطأ والتي يجب أن تكون سالبة ومعنوية إحصائياً للتعرف على السرعة المطلوبة للعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل والجدول التالي يوضح نتائج تقدير هذا النموذج

جدول (17) مخرجات نموذج تصحيح الخطأ Correction Regression ARDL Error للنموذج الأول

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNL(-1))	0.196801	0.12007	1.63899	0.119
D(LNGDP)	0.158757	0.03978	3.99069	0.009
D(LNGDP(-1))	-0.334704	0.05735	-5.8361	0.000
D(LNK)	0.00324	0.01356	0.23894	0.814
D(LNK(-1))	0.033637	0.01487	2.26163	0.036
CointEq(-1)*	0.016843	0.0034	4.95788	1E-04

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

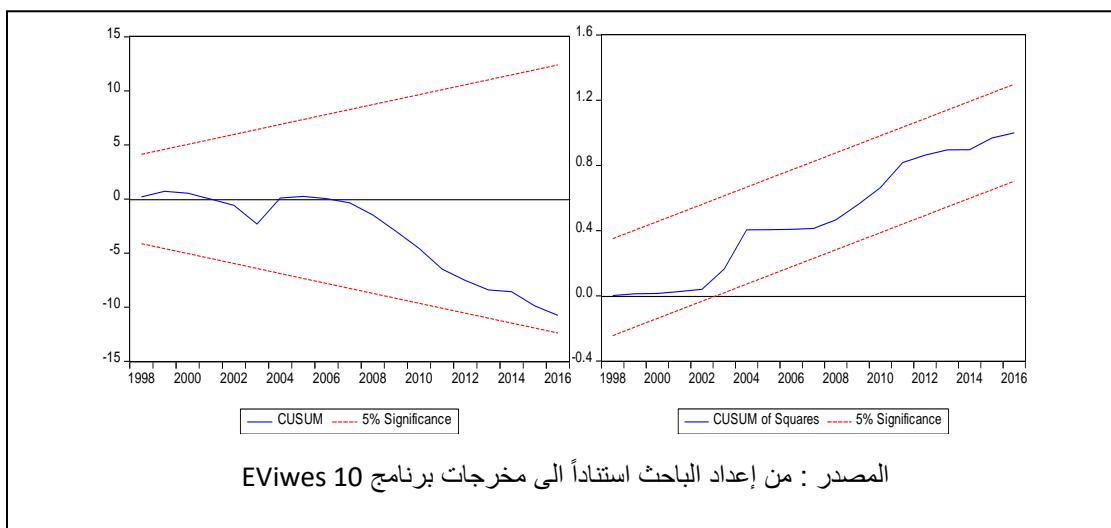
تشير نتائج النموذج أعلاه إلى أن معلمة تصحيح الخطأ بلغت (0.016) وهي معنوية إحصائياً ولكنها غير سالبة وهذا يؤشر عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات العلاقة المدروسة ، وهو يتفق مع واقع حال الاقتصاد العراقي الذي سجل معدلات بطالة مرتفعة ومستمرة .

وتشير المخرجات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن مرونة (العمل – الناتج) قصيرة الأجل تبلغ (0.15)% وهذا يعني أن تحقيق الاقتصاد لمعدل نمو بقدر 1% سينتاج عن ذلك نمو الإستخدام بمقدار (0.15)% ، فلو فرضنا نمواً اقتصادياً قدره (10%) فذلك سيؤدي إلى نمواً في الإستخدام قدره (1.5%) وهذامؤشر واضح على تدني كثافة التشغيل في النمو التي يؤثر سببها إلى سيطرة القطاع الاستخراجي على معظم تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة لكون هذا القطاع من القطاعات كثيفة رأس المال ، وإعتماده على العمالة الأجنبية مما يولد ضعفاً في معامل مرونة العمل الناتج ، إذ أن نمو GDP لا يولد فرص العمل الكافية للسيطرة على ظاهرة البطالة ، أو ما يطلق عليه نمواً بلا وظائف Jobless Growth ، وبناءً على نتيجة معامل تصحيح الخطأ * CointEq(-1) فإن تقدير الصيغة طويلة الأجل تصبح غير ضرورية

- اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج CUSUM , CUSUM Squares

يعد اختبار الاستقرار الهيكلي (Stability) للنموذج المقدر من الاختبارات المهمة وذلك من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكيلية ، إذ إن استخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي CUSUM و المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM Squares ويتلخص هذان الاختباران فيما إذا كان الرسم البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى ثقة 5% وفقاً للإطار

شكل (26) اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج الاول



الزمني ن قبل أن جميع المعلومات المقدرة مستقرة .

وبعد أجراء الاختبارين أعلاه للأنموذج المقدر تحصلنا على الرسم البياني التالي

يتضح من الشكل أعلاه أن اختباري CUSUM & CUSUM Squares يظهران داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية مما يعني استقرار معلومات النموذج المقدر .

- الاختبارات الإحصائية حيث سيتم التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل الإحصائية (الارتباط التسلسلي Serial Correlation ، الارتباط الذاتي Autocorrelation

بالنسبة لمشكلة الارتباط التسلسلي تم الكشف عنها بواسطة اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test حيث كانت نتيجة هذا الاختبار كما في الجدول التالي :

جدول (18) اختبار وجود الارتباط التسلسلي للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.88124	Prob. F(2,17)	0.4324
Obs*R-squared	2.536282	Prob. Chi-Square(2)	0.2814

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews .10

يلاحظ من الجدول أعلاه خلو الأنماذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي ، إذ جاءت قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى %5 .

أما اختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity فقد بينت نتائج اختبار **The Breusch _ pagan** أن الانماذج المقدر خالٍ من هذه المشكلة ، لعدم معنوية قيمة Chi-Square

جدول (19) اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.868808	Prob. F(7,19)	0.5479
Obs*R-squared	6.546808	Prob. Chi-Square(7)	0.4775
Scaled explained SS	4.302642	Prob. Chi-Square(7)	0.7443

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews .10

ثانياً – تقدير العلاقة بين الإستخدام والنتاج المحلي الإجمالي بعد إستبعاد مساهمة قطاع النفط (النموذج الثاني)

يختلف هذا الأنماذج عن السابق بأنه يستبعد مساهمة قطاع النفط ، إذ سنعتمد التوصيف الوارد في المعادلة التالية :

$$\ln L = f(\ln GDPo, \ln K)$$

أيضاً سيقدر النموذج وفق أسلوب ARDL استناداً لما أفرزته نتائج اختبارات سكون السلسل الزمنية السابقة الذكر ، سنعتمد هنا أيضاً نفس الخطوات المتتبعة في تقدير الأنماذج السابق وكالآتي :

جدول (20) نتائج تقدير ARDL للنموذج الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNL(-1)	0.485	0.172	2.829	0.010
LNL(-2)	0.359	0.142	2.530	0.020
LNGDPO	0.251	0.098	2.547	0.019
LNGDPO(-1)	-0.158	0.108	-1.461	0.160
LNK	0.042	0.033	1.255	0.224
LNK(-1)	-0.044	0.029	-1.549	0.137
C	0.880	1.119	0.786	0.441
R-squared	0.979	Mean dependent var		15.502
Adjusted R-squared	0.972	S.D. dependent var		0.432
S.E. of regression	0.072	Akaike info criterion		-2.209
Sum squared resid	0.103	Schwarz criterion		-1.873
Log likelihood	36.825	Hannan-Quinn criter.		-2.109
F-statistic	153.344	Durbin-Watson stat		1.958
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

الفصل الثالث - المبحث الثاني

تشير نتائج التقدير ان المتغيرات المستخدمة في النموذج تفسر ما مقداره 99% من التغيرات في المتغير المعتمد (التشغيل وذلك حسب اختبار Adjusted R-squared ، R-squared ، أي ما معناه القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر كانت عالية جداً ، كما أن النموذج المقدر ككل معنوي عند مستوى 1% حسب اختبار F وسوف يتم التأكيد من ذلك في الاختبارات اللاحقة .

هذا ويتبين اتساق المعلمات الظاهرة في الجدول مع النظرية الاقتصادية إذ جاءت اشاراتها موجبة الا انها تختلف من حيث مدى التأثير ، إذ تشير معملة GDP (الناتج باستبعاد قطاع النفط) والبالغة (0.25%) الى ان اثر GDP على الاستخدام كان أكبر من اثر الناتج المحلي الإجمالي متضمناً قطاع النفط والتي بلغت (0.15%).

- اختبار الحدود (Bounds Test) والذي يبين مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات العلاقة المدروسة ، إذ أظهرت نتائج هذا الاختبار المخرجات الواردة في الجدول (21) :

جدول (21) اختبار الحدود للنموذج الثاني

F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.666583	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

تشير مخرجات اختبار الحدود لهذا الأنماذج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل إذ أن قيمة F المحتسبة تبلغ (3.66) وهي تقع بين القيمة الجدولية الصغرى القيمة الجدولية العليا عند مستوى ثقة 5% وعليه سنرفض فرضية عدم ونقبل بالفرضية البديلة أي القبول بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، إلا أنه لا يمكننا الجزم بوجود العلاقة طويلة الأجل ما لم تتسق نتائج اختبار الحدود مع معلمة معامل تصحيح الخطأ في نمو (ECM) والذي سيتم تقاديره في الخطوة التالية .

- تقدیر نموذج تصحیح الخطأ ARDL Error Correction Regression

أظهر تقدیر نموذج تصحیح الخطأ النتائج الواردة في الجدول التالي :

جدول (22) نموذج تصحیح الخطأ ARDL Error Correction Regression للنموذج الثاني

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNL(-1))	-0.3589	0.12207	-2.9402	0.0081
D(LNGDPO)	0.25066	0.05247	4.77691	0.0001
D(LNK)	0.04152	0.02156	1.92606	0.0684
CointEq(-1)*	-0.1558	0.03795	-4.1069	0.0005

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10

تشير نتائج نموذج تصحیح الخطأ الى الآتي

- بلغت معلمة معامل تصحیح الخطأ (-0.15) أي ان اشارتها سالبة أضافة لكونها معنوية احصائياً مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، ويفسر معامل تصحیح الخطأ البالغ (-0.15) بأن التوازن قصير الأجل يتکيف نحو التوازن طويل الأجل بواقع (0.15) في وحدة الزمن ، أي أن تعادل النظام بين الاستخدام والنتائج في الاقتصاد العراقي بطيء وهو ما يفسر معدلات البطالة المستمرة لفترات طويلة دون تغير ملموس .
- بلغت مرونة (العمل - الناتج) قصيرة الأجل (0.25)% وهي مرونة متدنية إذ أنها تعني أن تحقق نمواً اقتصادياً بمقدار 1% (دون مساهمة قطاع النفط) سيؤدي الى زيادة الاستخدام بمقدار 0.25% فلو افترضنا ان الاقتصاد العراقي حققا نمواً قدرة 10% دون الاعتماد على قطاع النفط فإن ذلك سيدفع بإتجاه نمو الاستخدام بمقدار (2.5%)
- الخطوة التالية تمثل بتقدیر العلاقة طويلة الأجل وبعد أن أظهر كل من اختبار الحدود ومعامل تصحیح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل سنقوم بتقدیر هذه العلاقة من

الفصل الثالث - المبحث الثاني

من خلال إيجاد الصيغة طويلة الأجل لنموذج ARDL ، إذ أظهر التقدير النتائج الواردة في الجدول التالي :

جدول (23) تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج الثاني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPO	0.59657	0.73339	0.81344	0.0255
LNK	-0.0179	0.24823	-0.0721	0.9432
C	5.64807	9.3063	0.60691	0.5507

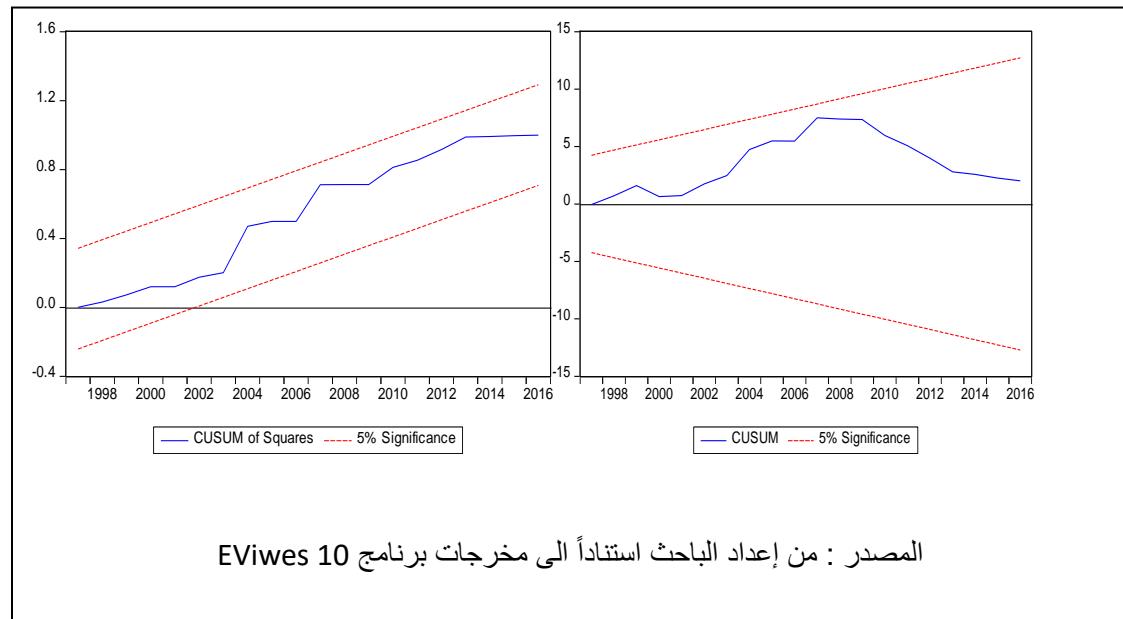
المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

يظهر الجدول أعلاه أن مرونة (العمل - الناتج) طويلة الأجل لل الاقتصاد العراقي بعد استبعاد مساهمة النفط قد بلغت (0.59) وهذا يعطي دلالة اقتصادية على أن العلاقة بين الاستخدام والنتائج تكون أكثر إستدامة في حال إعتماد الاقتصاد العراقي في تحقيق نموه على قطاعات غير القطاع النفطي ، إذ أن زيادة النمو الاقتصادي المتولد عن القطاعات غير النفطية بقدر (10%) سيدفع بالاستخدام نحو النمو بقدر (%) 5.9 .

- بعد تقدير المعلمات قصيرة وطويلة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ لابد من اختبار الاستقرار الهيكلي لأنموذج المقدر من خلال اختبارات CUSUM , CUSUM Squares

إذ أظهرت نتائج الاختبارين ان الانموذج المقدر مستقر هيكلياً إذ أن الشكل البياني للأختبارين أعلاه يظهر داخل الحدود الحرجة ويتغيران حول القيمة الصفرية مما يعني استقرار معلمات النموذج المقدر وكما هو مبين في الشكل البياني (27) .

شكل (27) اختبارات الاستقرار الهيكلي لأنموذج الثاني



- الخطوة الأخيرة في تقييم هذا النموذج هي الاختبارات الإحصائية الخاصة بالكشف عن وجود مشاكل الارتباط التسلسلي والارتباط الذاتي وبنفس الآلية المتبعة في تقييم النموذج السابق تم اجراء الاختبارات اللاحقة وقد ظهرت لدينا المخرجات التالية :

جدول (24) اختبار وجود الارتباط التسلسلي النموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.737029	Prob. F(2,18)	0.4924
Obs*R-squared	2.043721	Prob. Chi-Square(2)	0.3599

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation إلى خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي إذ جاءت قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% .

الفصل الثالث - المبحث الثاني

أما اختبار الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين فقد أظهر أيضاً خلو الأنماذج المقدر من هذه المشكلة ، ذلك لعدم معنوية قيمة Chi-Square لاختبار اختبار *Breusch _ pagan* وكما هو ظاهر في الجدول التالي :

جدول (25) اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.624085	Prob. F(6,20)	0.4883
Obs*R-squared	11.89279	Prob. Chi-Square(6)	0.1944
Scaled explained SS	8.596845	Prob. Chi-Square(6)	0.1476

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews .10

المطلب الثاني : تقدیر مرونات (العمل – الناتج) علی مستوى الأنشطة القطاعات الاقتصادية

تقسم وزارة التخطيط الاقتصادي العراقي الى عدة أنشطة هي :

- الأنشطة سلعية وتتضمن قطاعات (النفط والزراعة والصناعة ، البناء والتشييد ، الكهرباء والماء)
- الأنشطة التوزيعية وتتضمن قطاعات (النقل والاتصالات ، تجارة الجملة والمفرد ، التمويل والتأمين)
- الأنشطة الخدمية

سيتم تقدیر المرونة لنماذجين الأول يشمل الأنشطة السلعية (عدا قطاع النفط) والنماذج الثاني يشمل الأنشطة التوزيعية والخدمية معاً .

وفي المرحلة الثانية سيتم تقدیر المرونات قطاعية منفردة لكل من قطاع الزراعة والصناعة والبناء والتشييد .

لقد أظهرت نتائج اختبار سكون السلسل الزمنية الواردة في المبحث الأول من هذا الفصل أن بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى والبعض الآخر عند الفرق الأول مما يعني اتباع منهجية ARDL في تقدیر النماذج ، وبما أن الخطوات هي نفسها التي سيتم اتبعها في النماذج السابقة ، سيتم اجمال نتائج تقدیر كل نماذج في جدول واحد .

أولاً – تقدیر نماذج الأنشطة السلعية (دون قطاع النفط)

يتم تقدیرها وفق النماذج الاتي :

$$\ln L1 = f(\ln GDP1, \ln K1)$$

حيث تمثل $\ln L1$ مجموع الاستخدام على مستوى الأنشطة السلعية ، $\ln GDP1$ مجموع الناتج على مستوى الأنشطة السلعية ، $\ln K1$ مجموع تكوين رأس المال على مستوى الأنشطة السلعية

جدول (26) خلاصة تدبير نموذج الأنشطة السالبة

نموذج تصحيح الخطأ				
ECM Regression				
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNL1(-1))	-0.258138	0.138680	-1.861398	0.0767
D(LNGDP1)	0.125975	0.053610	2.349858	0.0286
CointEq(-1)*	-0.275923	0.087641	-3.148332	0.0049
F-Bounds Test			اختبار الحدود	
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)
F-statistic	2.168248	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
اختبار الارتباط التسلسلي				
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.337943	Prob. F(2,19)		0.7174
Obs*R-squared	0.927477	Prob. Chi-Square(2)		0.6289
اختبار عدم تجانس التباين				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.873293	Prob. F(8,18)		0.1281
Obs*R-squared	12.26663	Prob. Chi-Square(8)		0.1397
Scaled explained SS	3.867921	Prob. Chi-Square(8)		0.8688

المصدر : إعداد الباحث استنادا الى مخرجات برنامج Eviews .10.

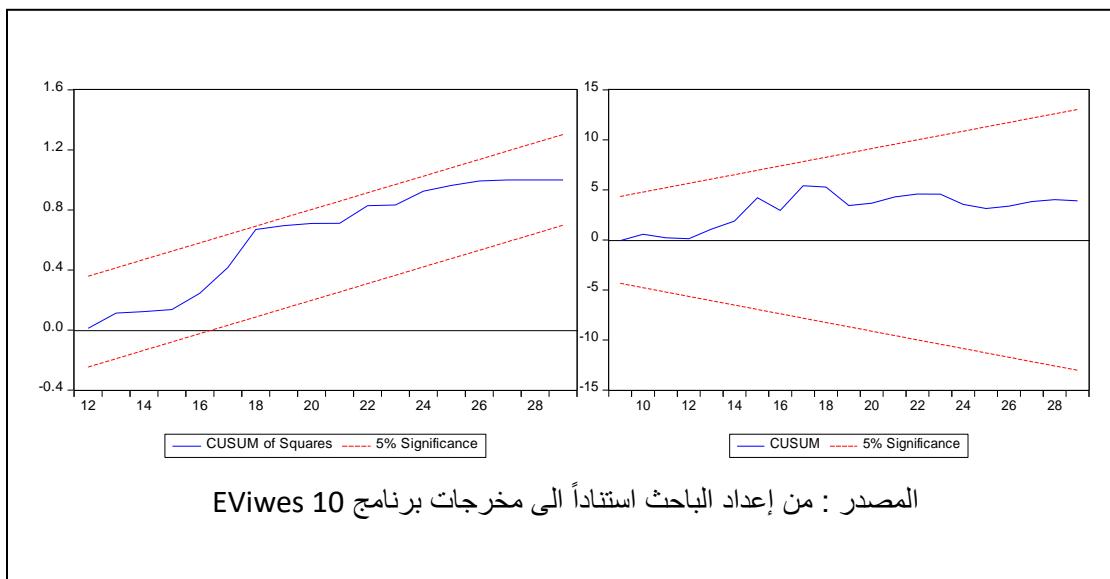
نلاحظ من الجدول أعلاه والذي يجمل خلاصة تقدير نموذج مرونة الأنشطة السلعية ، أن معامل تصحيح الخطأ (0.25) - وهو سالب ومعنوي احصائياً مما يعني أن اختبار الحدود يظهر أن قيمة F المحاسبة 2.1 وهي دون القيمة الجدولية لجميع مستويات الثقة مما يعني عدم إمكانية رفض الفرضية البديلة والقبول بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل .

أما معلمة المرونة (العمل - الناتج) قصيرة الأجل فقد بلغت (0.12) % وهي مرونة متدنية تشير الى ان زيادة ناتج الأنشطة السلعية بنسبة (10) % فان الاستخدام يزداد بنسبة (1.2) % .

أما اختبارات الارتباط التسلسلي والارتباط الذاتي فقد أشارت النتائج الى عدم وجود المشاكل الإحصائية إذ يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation الى خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي إذ جاءت قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5%. أما اختيار الكشف عن الارتباط الذاتي فقد أظهر أيضاً خلو الأنماذج المقدرة من هذه المشكلة ، ذلك لأن قيمة Q-Stat غير معنوية عند مستوى 5%

أما اختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM & CUSUM Squares للنموذج المقدر فقد أظهرت أن معلمات النموذج المقدرة هي مستقرة إذ يظهر بالشكل البياني عدم الخروج عن حدود الثقة عند مستوى 5% وكما هو ظاهر في الشكل التالي :

شكل (28) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الأنشطة السلعية



ثانياً - تدبير نموذج الأنشطة التوزيعية

تضمن النموذج مجموع الناتج والاستخدام لقطاعات النقل والاتصالات والتجارة ، وسيتم قياس مرونة الأنشطة الخدمية والتوزيعية وفق النموذج التالي :

$$\ln L2 = f(\ln GDP2, \ln K2)$$

حيث تمثل $\ln L2$ مجموع الاستخدام على مستوى الأنشطة التوزيعية ، $\ln GDP2$ مجموع الناتج على مستوى الأنشطة التوزيعية ، $\ln K2$ مجموع تكوين رأس المال على مستوى التوزيعية

جدول (27) خلاصة تقدير ألمودج الأنشطة التوزيعية

نموذج تصحيح الخطأ					
ECM Regression	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(LNGDP2)	0.173514	0.063549	2.730412	0.0125	
D(LNGDP2(-1))	-0.17008	0.063856	-2.66349	0.0145	
CointEq(-1)*	-0.09731	0.019027	-5.11427	0.000	
اختبار الحدود F-Bounds Test					
Test Statistic	Value	SigniF.	I(0)	I(1)	
F-statistic	5.721568 2	10%	2.63	3.35	
K		5%	3.1	3.87	
		2.50%	3.55	4.38	
		1%	4.13	5	
اختبار الارتباط التسلسلي					
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:					
F-statistic	0.117001	Prob. F(2,19)		0.8902	
Obs*R-squared	0.328485	Prob. Chi-Square(2)		0.8485	
الصيغة طويلة الاجل					
Variable	CoeFFicient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LNGDP2	0.534183	1.004919	0.531568	0.6006	
LNK2	0.017513	0.231478	0.075658	0.9404	
اختبار عدم تجانس التباين					
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey					
F-statistic	0.596825	Prob. F(8,18)	0.7683		
Obs*R-squared	5.660437	Prob. Chi-Square(8)	0.6852		
Scaled explained SS	2.182966	Prob. Chi-Square(8)	0.9749		

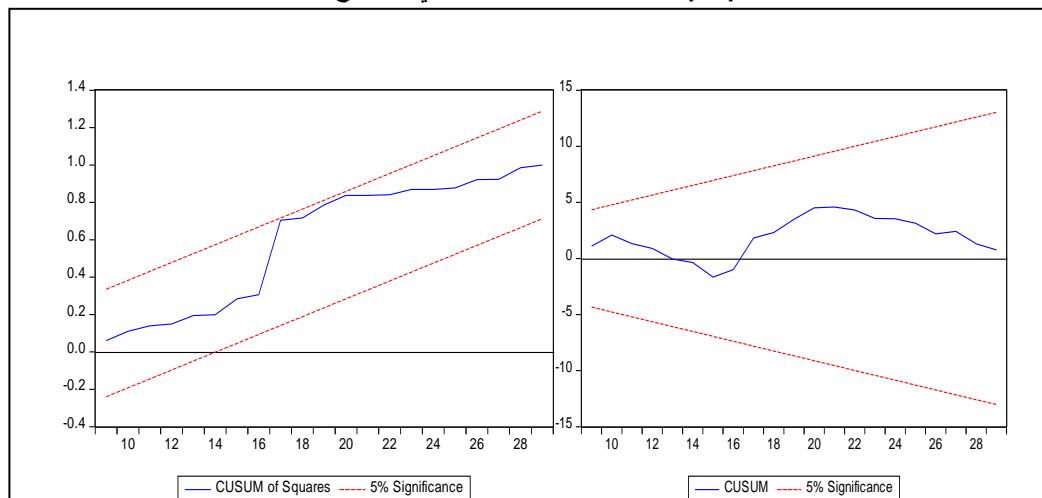
المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج EViwes 10

الفصل الثالث - المبحث الثاني

يتضح من الجدول (27) التالي :

- ان المرونة قصيرة الاجل (0.17)% وهي اكبر مما سجل في الأنشطة التوزيعية التي بلغت (0.12) .
- بلغ معامل تصحيح الخطأ (0.09 -) وهو معنوي من الناحية الإحصائية وهو يشير الى ان العودة نحو التوازن طويل الاجل يحدث بواقع (0.09) خلال وحدة الزمن (السنة الواحدة)
- يشير اختبار الحدود ان قيمة F المحتسبة قد بلغت 5.7 وهي أكبر من القيم الجدولية عند جميع مستويات الثقة (10% 15% 5%) ، وهذا يعني القبول فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الاجل
- بلغت مرونة (العمل - الناتج) طويلة الاجل (0.53) أي ان زيادة ناتج الأنشطة التوزيعية بمقدار (10%) يؤدي الى ازدياد الاستخدام في هذه القطاعات بمقدار 5.3% ، تشير النتائج أعلاه الى ان العلاقة بين الناتج والاستخدام في الأنشطة التوزيعية أكثر إستدامة مما هو موجود في الأنشطة السلعية
- أما اختبارات الارتباط التسلسلي والارتباط الذاتي فقد أشارت النتائج الى عدم وجود المشاكل الإحصائية إذ يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation الى خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي إذ جاءت قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5%
- أما اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي فقد أظهر أيضاً خلو الأنماذج المقدر من هذه المشكلة ، ذلك لأن قيمة Q-Stat غير معنوية عند مستوى 5% ما اختبارات الاستقرار الهيكلي CUSUM & CUSUM Squares للنموذج المقدر فقد أظهرت أن معلمات النموذج المقدرة هي مستقرة حيث يظهر بالشكل البياني الخروج عن حدود الثقة عند مستوى 5% وكما هو ظاهر في الشكل(29):

شكل (29) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الأنشطة التوزيعية



ب الثالث : تقدیر المرونات علی المستوى القطاعي

في هذا المطلب س يتم قياس مرونات (العمل – الناتج) لبعض قطاعات الاقتصاد العراقي ونظراً للأهمية الاقتصادية لقطاعي الصناعة والزراعة ودورهما التنموي الريادي في اقتصاد أي بلد ، إذ س يتم تقدیر المرونات لهذين القطاعين إضافة إلى تقدیر مرونة قطاع البناء والتشييد وست يتم اعتماد النماذج التالية في قياس المرونات الخاصة بهذه القطاعات

$$\ln LS1 = f(\ln GDPS1, \ln KS1) \dots \dots \text{القطاع الزراعي} \dots \dots$$

$$\ln LS2 = f(\ln GDPS2, \ln KS2) \dots \dots \text{القطاع الصناعي} \dots \dots$$

$$\ln LS3 = f(\ln GDPS3, \ln KS3) \dots \dots \text{قطاع البناء والتشييد} \dots \dots$$

وستقدر المرونات لهذه النماذج وفقاً لمنهجيه ARDL وفقاً لنتائج اختبار سكون السلسل الزمنية ، حيث س يتم اجمال نتائج تقدیر كل نموذج قطاعي في جدول واحد ، ذلك الخطوات المتبعة في التقدير هي ذات الخطوات التي تم بيانها في تقدیر النموذجين في المطلب الأول من هذا المبحث والتي تضمنت تقدیر نموذج تصحيح الخطأ ، واختبار الحدود و اختيار المشاكل الإحصائية والاستقرار الهيكلي وتقدير النموذج طويلاً الاجل

أولاً – القطاع الزراعي

بعد تقدیر النموذج القياسي الخاص بالقطاع الزراعي يتضح من الجدول (28) أن مرونة (العمل – الناتج) قصيرة الأجل قد بلغت (0.18) % ، أما معامل تصحيح الخطأ فقد بلغ (- 0.15) إلا أن قيمة F المحاسبة في اختبار الحدود كانت دون القيم الجدولية عند مستويات الثقة (10% ، 5%) قد يعزى ذلك إلى الطبيعة الموسمية في انتاج هذا القطاع وكذلك اختلاف القرارات والسياسات من سنةٍ لأخرى ، وهذا يبين ان المرونة في هذا القطاع هي فقط في الأجل القصير ذلك لأن العلاقة طويلة الأجل تتطلب إتساق في نتائج اختبار الحدود من جهة ومعامل تصحيح الخطأ من جهة أخرى .

الفصل الثالث - المبحث الثاني

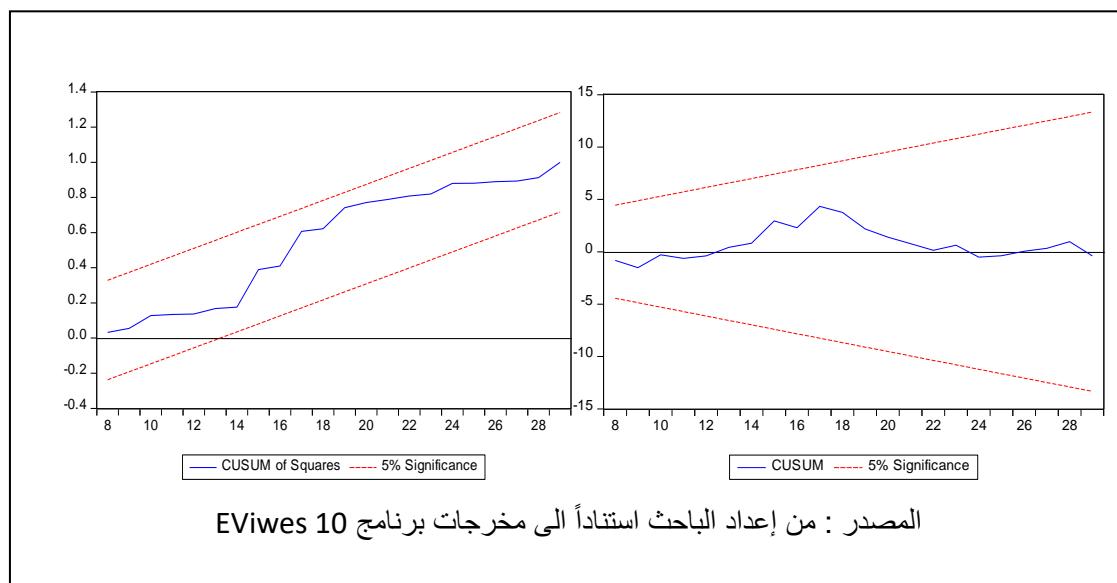
أما الاستقرار الهيكلي للنموذج فقد اتضح استقرار النموذج المقدر هيكلياً من خلال الشكلين البيانيين أدناه إذ كان الشكل البياني لكل من اختباري CUSUM & CUSUM Squares كان داخل حدود الثقة 95% ، هذا إضافة إلى إجتياز النموذج المقدر الاختبارات المتعلقة بمشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وكما هو ظاهر في الجدول التالي :

جدول (28) خلاصة تقدير نموذج القطاع الزراعي

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPS1)	0.188519	0.08951	2.10623	0.0468
D(LNGDPS1(-1))	-0.251625	0.08621	-2.9189	0.008
CointEq(-1)*	-0.151525	0.0634	-2.3901	0.0258
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.745452	10%	2.17	3.19
k	2	5%	2.72	3.83
		2.50%	3.22	4.5
		1%	3.88	5.3
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.305043	Prob. F(2,20)		0.7405
Obs*R-squared	0.799235	Prob. Chi-Square(2)		0.6706
عدم تجانس التباين				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.550323	Prob. F(5,21)		0.7364
Obs*R-squared	3.127938	Prob. Chi-Square(5)		0.6803
Scaled explained SS	3.582565	Prob. Chi-Square(5)		0.6109

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews .10

شكل (30) اختبار الاستقرار الهيكلی لنموذج القطاع الزراعي



ثانياً – القطاع الصناعي

تشير معطيات الجدول (29) بـلغت معلمة لمرونة في الـاجل القصير لهذا القطاع (0.10)، وهي مرونة متدنية ، أما مـعامل تصحيح الخطأ فقد بلـغ (- 0.13) % وهو معنوي احصائيا ، إضافة إلى ذلك فإن اختبار الحدود أظهر أن قيمة F المحتسبة قد بلـغت (3.4) ، وهو ما يـشير إلى وجود عـلاقة توازنـية طـولـية الـاجـل بين متـغيرـات النـمـوذـج ، إلا أن تقـدير الصـيـغـة طـولـية الـاجـل أـظـهـر عدم معـنوـية المـعـلـمـات طـولـية الـاجـل .

أما اختبار الاستقرار الهيكلـي للـنمـوذـج فقد أـظـهـر الاـشـكـالـ الـبـيـانـيـةـ الـخـاصـةـ بتـلكـ الاـختـبارـاتـ انـ النـتـاجـ ضـمـنـ حدـودـ الثـقـةـ عـنـدـ مـسـتـوىـ 5%ـ وـهـوـ مـاـ يـدـلـ عـلـىـ اـسـتـقـرـارـ الـمـعـلـمـاتـ المـقـدـرـةـ ،ـ وـكـمـاـ هوـ مـبـيـنـ فـيـ الشـكـلـ الـبـيـانـيـ (31)

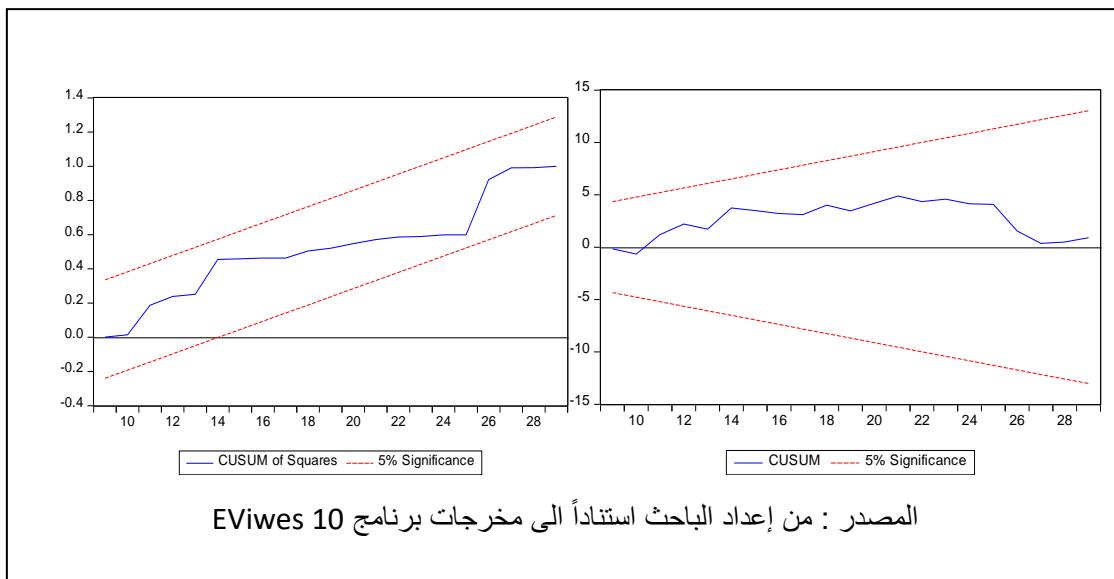
كـماـ وـتـمـ اـخـتـارـ النـمـوذـجـ مـنـ حـيـثـ وجـودـ مشـاكـلـ الـاـرـتـبـاطـ التـسـلـسـلـيـ ،ـ وـعـدـمـ تـجـانـسـ التـبـاـينـ حـيـثـ إـتـضـحـ خـلـوـ النـمـوذـجـ مـنـ تـلـكـ المشـاكـلـ .

جدول (29) خلاصة تقدير نموذج القطاع الصناعي

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPS2)	0.102018	0.016535	6.16992	0.000
CointEq(-1)*	-0.131698	0.033314	-3.9532	0.0007
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.418641	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
معلومات الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDPS2	-0.022689	0.166811	-0.13602	0.8931
LNKS2	0.040034	0.069054	0.579749	0.5683
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test				
F-statistic	0.005658	Prob. F(2,20)		0.9944
Obs*R-squared	0.016072	Prob. Chi-Square(2)		0.992
عدم تجانس التباين				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.114331	Prob. F(8,18)		0.3991
Obs*R-squared	8.942917	Prob. Chi-Square(8)		0.3471
Scaled explained SS	4.309409	Prob. Chi-Square(8)		0.8282

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

شكل (31) اختبار الاستقرار الهيكلی لنموذج القطاع الصناعي



ثالثاً : قطاع البناء والتشييد

تشير الجدول (30) إلى أن معلمة المرونة قصیر الأجل لهذا القطاع قد بلغت (0.12) %، وبلغ معامل تصحيح الخطأ (0.39) - وهو معنوي من الناحية الإحصائية ويشير إلى أن العودة للوضع التوازنی في الأجل الطويل تتم بسرعة (0.39) % في السنة ، إلا أن اختبار الحدود أشار إلى عدم وجود علاقة توازنیة طولية الأجل ، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (1.7) وهي أدنى من القيم الجدولية لكافة مستويات الثقة وبالتالي عدم إمكانية رفض فرضية عدم لهذا الاختبار .

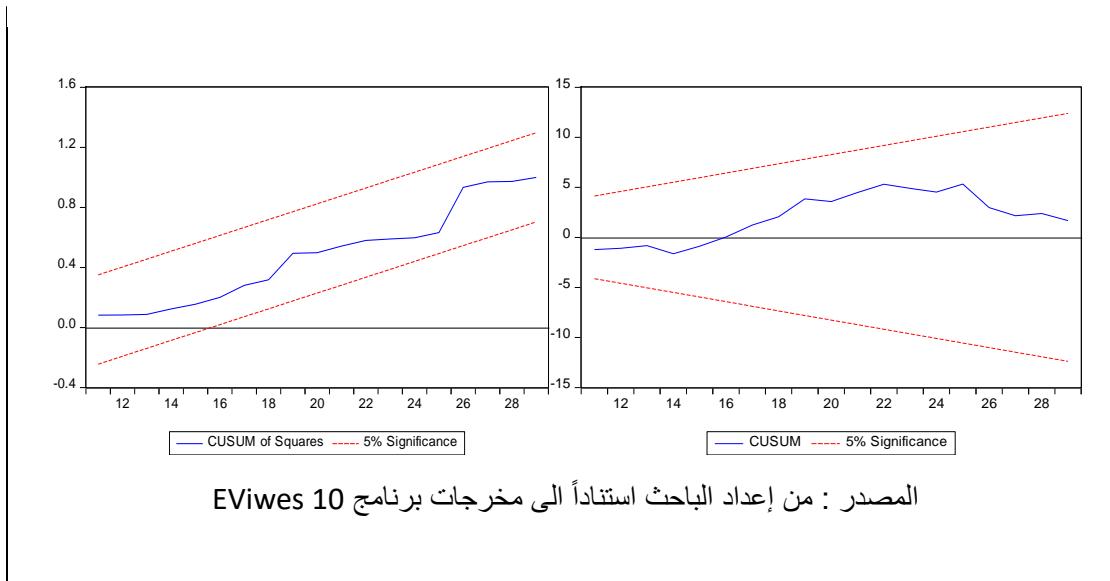
أما اختبار الاستقرار الهيكلی للنموذج فقد أتضح من الشكل البياني الخاص بهذا الاختبار أن معلمات النموذج مستقرة ، هذا إضافة إلى اجتياز النموذج المقدر لاختبارات مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وكما هو ظاهر في الجدول .

جدول (30) خلاصة تدريب نموذج قطاع البناء والتشييد

ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDPS3)	0.121405	0.018304	6.63254	0.000
D(LNKS3)	-0.011163	0.006754	-1.6527	0.1148
CointEq(-1)*	-0.39449	0.139944	-2.8189	0.011
F-Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	1.715662	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.50%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.922998	Prob. F(2,17)		0.4163
Obs*R-squared	2.644694	Prob. Chi-Square(2)		0.2665
عدم تجانس التباين				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.114331	Prob. F(8,18)		0.3991
Obs*R-squared	8.942917	Prob. Chi-Square(8)		0.3471
Scaled explained SS	4.309409	Prob. Chi-Square(8)		0.8282

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Eviews 10.

شكل (32) اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج قطاع البناء والتشييد



يتضح من خلال نتائج تقدير النماذج القطاعية في هذا المطلب ، أن قطاعات الزراعة و الصناعة والبناء والتشييد قد سجلت مرونات متفاوتة بلغت (0.12 ، 0.10 ، 0.18) % على الترتيب ، إلا أن جميع هذه المرونات تعد مرونات متدنية ، تعكس حالة الجمود التي تعاني منها هذه القطاعات والناتجة من الصدمات المختلفة التي عانى منها الاقتصاد ككل ، أضافة إلى ذلك فقد اختلفت العلاقة بين الاستخدام والإنتاج من حيث مدى استدامتها ، من قطاع لآخر ، فقد أظهر تقدير النموذج الخاص بالقطاع الزراعي إلى ان العلاقة بين الإنتاج والاستخدام اقتصرت على الأجل القصير نتيجةً لطبيعة هذا القطاع الموسمية ، أضافة إلى تذبذب القرارات والسياسات الزراعية ، أما القطاع الصناعي فقد ظهر النموذج الخاص به ، وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستخدام والإنتاج مما يعكس استدامة العلاقة بين متغيري الدراسة في هذا القطاع .

المبحث الثالث :

استخدام مرونة العمل للناتج في التنبؤ بالحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي الازمة لإستيعاب نمو قوة العمل في الاقتصاد العراقي

تعد مرونة التشغيل بالنسبة للناتج من المؤشرات المهمة التي يستخدمها الإقتصاديون وصانعوا السياسات لقياس قدرة الإقتصاد القومي بصفة عامة ، أو بعض قطاعاته بصفة خاصة على خلق فرص العمل الكافية لمواجهة الأعداد الداخلة إلى سوق العمل سنوياً (نمو عرض العمل) .

إذن يمكن القول هنا ان قياس هذا النوع من المرونة يتتيح لنا إمكانية قياس الطاقة الاستيعابية للإقتصاد القومي في خلق فرص العمل ، إذ يؤثر هذا النوع من المرونة في مدى إمكانية خلق فرص العمل ونمو الاستخدام ، ويؤثر هذا الأخير في تأثيراً مباشراً على معدلات البطالة في الإقتصاد ، ولغرض تحليل هذا الآثار المتداخلة للتغيرات أعلاه لابد لنا من البدء من مؤشر معدل البطالة في الإقتصاد والذي يعد مؤشراً مهماً على واقع الاستخدام ، ومن خلال الصيغة الرياضية التي تقيس معدل البطالة في الإقتصاد يمكننا تحديد الأثر المباشر لنمو معدل الاستخدام على تغيرات معدل البطالة إذ إن:

$$um\ rate = \frac{un}{lf} * 100\% \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن UM معدل البطالة ، UM عدد العاطلين ، f مجموع قوة العمل في الإقتصاد ، إذ تشير المعادلة أعلاه إلى ان معدل البطالة هو ناتج قسمة عدد العاطلين عن العمل نسبة إلى القوة العاملة وبالتالي يمكن إعادة الصياغة أعلاه بالشكل التالي :

$$um\ rate = \frac{1-e}{lf} * 100\% \dots \dots \dots \dots \dots (2)$$

ويشير ”e“ إلى مستوى الاستخدام (نسبة العاملين إلى مجموع قوة العمل)، لذا ومن خلال الصيغ الرياضية أعلاه نستطيع تحديد إتجاه التوليفات المختلفة للعلاقة بين نمو الاستخدام ومعدل البطالة وكذلك الآتي : -

- نمو الاستخدام (خلق فرص العمل) بنسبة أقل من نمو قوة العمل يؤدي الى تزايد معدلات البطالة .
- نمو الاستخدام بنسبة أكبر من نمو قوة العمل يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة .
- نمو الاستخدام بنسبة تساوي نمو قوة العمل هذا يؤدي الى ثبات معدلات البطالة والسؤال هنا ، " ما هي علاقة مرونة (العمل – الناتج) بمعدلات البطالة " وجواب هذا السؤال يرتكز حول ما ذكرناه آنفًا ، فقد ذكرنا أن هذا النوع من المرونة يعبر عن قدرة الاقتصاد في خلق فرص العمل (كثافة التشغيل في النمو) .

بناءً على ما جاء آنفًا سنتطرق في هذا المبحث الى عدة محاور ترتكز على تحديد قدرة الاقتصاد العراقي في خلق فرص العمل ومن ثم تحديد معدلات النمو الازمة لاستيعاب النمو السنوي في قوة العمل .

أولا- تحديد قدرة الاقتصاد العراقي في خلق فرص العمل

سيتم ذلك من خلال ما توصلنا اليه في المبحث السابق من قياس معامل مرونة (العمل – الناتج) في حالتي وجود قطاع النفط و عدمه .

إذ أظهرت النتائج السابقة الى ان مرونة (العمل – الناتج) لل الاقتصاد العراقي مع تضمين قطاع النفط قد بلغت (0.15)% في حين أن استبعاد قطاع النفط أدى الى ارتفاع المرونة الى (0.25) %.

تشير معاملات المرونة أعلاه الى ان تحقيق الاقتصاد العراقي معدل نمو قدره (10%) يؤدي الى زيادة الاستخدام بحدود (1.5%) في حال تضمين قطاع النفط أما في حالة إستبعاد قطاع النفط والاعتماد على القطاعات الأخرى في قياس نمو الاقتصاد فإن تحقيق معدل نمو (10%) يؤدي الى زيادة مستوى الاستخدام بحدود (2.5%) ، وهو في الحالتين أعلاه يعبر عن ضعف قدرة الاقتصاد العراقي في خلق فرص العمل .

وبالعودة الى البيانات التاريخية للاقتصاد العراقي ومن خلال تحليل مدى وجود علاقة سببية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي عن طريق استخدام السببية

، إذ أتضح من خلال هذا الاختبار ضعف العلاقة السببية Granger Causality بين البطالة وكما هو ظاهر في الجدول التالي :

جدول (31) اختبار سببية العلاقة بين البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي للمدة من 1988 -

2016

اتجاه السببية	F-Statistic	Prob.	مدد الابطاء
البطالة → النمو	0.95795	0.3375	1
البطالة → النمو	3.15380	0.0634	2
البطالة → النمو	2.96817	0.0595	3
البطالة → النمو	6.69585	0.0027	4

المصدر : من إعداد الباحث وفقاً لمخرجات برنامج Eviews .

من الجدول السابق نلاحظ أن ختبار السببية قد أظهر ضعف العلاقة السببية بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي ، إذ أن النتائج تشير إلى ان العلاقة السببية بين المتغيرين تحتاج أكثر من فترة إبطاء ، بحدود أربعة فترات على الأقل وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ضعف وتباطؤ الاستجابة بين تغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة ، الأمر الذي إنعكس جلياً في تدني معاملات مرونة (العمل - الناتج)

ثانياً – معدلات النمو المطلوبة لتحجيم ظاهرة البطالة :

إستناداً لما رود في بداية هذا البحث حول العلاقة بين الاستخدام والنمو الاقتصادي ونمو قوة العمل فإن معدل النمو الاقتصادي سيؤثر على معدل نمو الاستخدام ومع الاخذ بنظر الاعتبار معدلات نمو قوة العمل نستطيع تكوين صورة واضحة لما ستؤول إليه معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي لغاية عام 2020 ، حيث سيتم ذلك وفقاً للخطوات التالية :

- تحديد معدلات نمو القوى العاملة للمدة 2017 - 2020
- تحديد معدل نمو الاستخدام السنوي المطلوب للتأثير على معدلات البطالة وسكنون أمام ثلاثة احتمالات :

- ❖ (معدل نمو الاستخدام > معدل نمو قوة العمل) تخفيض معدلات البطالة
- ❖ (معدل نمو الاستخدام < معدل نمو قوة العمل) زيادة معدلات البطالة
- ❖ (معدل نمو الاستخدام = معدل نمو قوة العمل) ثبات معدلات البطالة

الفصل الثالث- المبحث الثالث

- تحديد معدل النمو الاقتصادي المطلوب لتحقيق معدل نمو الاستخدام المستهدف يساعد على تخفيض معدلات البطالة .

الخطوة الأولى - تحديد معدلات نمو القوى العاملة : الجدول التالي يبيّن معدلات نمو السكان ومعدلات نمو قوة العمل (الفئة العمرية 15 سنة - 65 سنة) ويتبّع من الجدول التالي ان معدل النمو السكاني في العراق للمدة (1988-2016) قد تراوح بين أعلى معدل عام 2014 بواقع (5%) وأدنى معدل نمو عام 2015 بواقع (0.08%) أما معدل نمو القوى العاملة فقد تراوح بين أعلى معدل عام 1997 بواقع (8%) وأدنى معدل عام 2015 بواقع (0.4%).

جدول (32) معدلات نمو السكان وقوة العمل للمدة من 1989-2016

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
النحو السكاني %	3.230	2.650	2.960	2.880	2.790	2.720	2.64
معدل نمو القوى العاملة	3.234	4.882	5.800	3.516	3.008	7.567	4.65
السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النحو السكاني %	2.860	4.360	2.980	3.000	3.010	3.020	3.03
معدل نمو القوى العاملة	4.841	8.438	1.106	4.900	1.136	3.023	3.03
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النحو السكاني %	3.030	3.030	3.040	3.030	3.030	3.020	3.55
معدل نمو القوى العاملة	2.178	3.350	3.331	3.301	3.003	7.481	3.03
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النحو السكاني %	2.580	2.640	2.610	2.600	2.59	2.58	2.56
معدل نمو القوى العاملة	3.338	3.315	3.193	3.168	3.113	0.401	2.57

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متعددة

أما عن معدلات النمو السكاني المتوقعة لغاية 2020 فقد أشار تقرير تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 والصادر من وزارة التخطيط العراقية إلى أن معدل النمو المتوقع للمدة بين 2015 و2020 هو (2.9%)⁽¹¹²⁾، في حين تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن المعدلات المتوقعة لنمو القوى العاملة في العراق لغاية 2020 هي كما في الجدول

التالي :

⁽¹¹²⁾) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراقي 2012 ، ص78

جدول (33) المعدل المتوقع لنمو القوى العاملة في العراق

السنة	معدل نمو القوى العاملة المتوقع %
2017	2.98
2018	2.94
2019	2.90
2020	2.86
2021	2.75
2022	2.75
2023	2.70

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وفقاً لتقديرات السكان حسب فئات العمر لعام 2016

وبناءً على معدلات نمو القوى العاملة المتوقعة من جهة ومرنة العمل – الناتج ومعدل نمو الاستخدام من جهة أخرى يمكننا تحديد حدود دنيا لمعدلات النمو الاقتصادي المستهدف والذي يحد من تزايد ظاهر البطالة ، ومقارنة معدلات النمو المستهدفة مع البيانات التاريخية للنمو الاقتصادي في العراق لمعرفة مدى إمكانية تحقق تلك المعدلات .

وإنطلاقاً من مفهوم مرنة الأستخدام للناتج ، والتي عبرنا عنها سابقاً بأنها مقياس درجة الاستجابة للتغيرات النسبية بين كل من العمل (الاستخدام) والناتج معبراً عنه

بـ GDP بالناتج المحلي الإجمالي

والتي يمكن التعبير عنها رياضياً بالشكل التالي :

$$\varepsilon L_{GDP} = \frac{\% \Delta L}{\% \Delta GDP} (3)$$

إذ أن التغيرات النسبية في الاستخدام $\% \Delta L$ يمكن التعبير عنها بمعدل نمو الاستخدام ، وأن التغيرات النسبية في الناتج يمكن التعبير عنها بمعدل النمو الاقتصادي ، وبأعادة ترتيب المعادلة (3) تصبح لدينا المعادلة التالية :

$$EG = \varepsilon L_{GDP} * G (4)$$

أذ تشير المعادلة إلى

$$\text{معدل نمو الاستخدام (خلق فرص العمل)} \quad EG$$

$$\varepsilon L_{GDP} \text{ مرونة (العمل - الناتج)}$$

$$G \text{ معدل النمو الاقتصادي}$$

ومن خلال معطيات المعادلة رقم (2) فقد تمت الإشارة الى العلاقة بين معدل نمو الاستخدام وأثره على معدل البطالة من خلال مقارنته بمعدل نمو القوى العاملة في الاقتصاد ، وعليه ومن خلال المعدلات المتوقعة لنمو قوه العمل في الاقتصاد العراقي للسنوات 2017 – 2020 يمكن تحديد معدل النمو الاقتصادي الادني اللازم لضمان عدم زيادة معدلات البطالة إذ إن عدم زيادة معدلات البطالة يتطلب أن ينمو الاستخدام EG بمعدل متساوي مع معدل نمو قوة العمل في الاقتصاد EL أي أن ثبات معدلات البطالة يتطلب أن يكون :

$$EG = EL$$

وعليه وبالتعويض في المعادلة رقم (4) يصبح لدينا :

$$EL = \varepsilon L_{GDP} * G \dots \dots (5)$$

$$G = \frac{EL}{\varepsilon L_{GDP}} \dots \dots (6)$$

ومن خلال تعويض المعدلات المتوقعة لنمو قوه العمل ومعامل مرونة العمل للناتج المستخرج سابقاً في حالي تضمين قطاع النفط وعدم تضمينه تظهر لدينا النتائج الموضحة في الجدول (34) :

جدول (34) احتساب الحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي الازمة لضمان عدم ارتفاع معدل البطالة

تضمين قطاع النفط ، معامل مرونة (العمل – الناتج) $\varepsilon L_{GDP} = 0.15$
--

الفصل الثالث- المبحث الثالث

السنّة	معدل النمو المتوقع لقوّة العمل % EL	الحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي G اللازمة لضمان عدم ارتفاع معدل البطالة %
2017	2.98	19.86
2018	2.94	19.60
2019	2.90	19.33
2020	2.86	19.06
2021	2.77	18.33
2022	2.70	18.33
2023	2.80	18.00
إستبعاد قطاع النفط ، معامل مرونة (العمل – الناتج) $\varepsilon_{L_{GDP}} = 0.25$		
السنّة	معدل النمو المتوقع لقوّة العمل % EL	الحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي G اللازمة لضمان عدم ارتفاع معدل البطالة %
2017	2.98	11.92
2018	2.94	11.76
2019	2.90	11.60
2020	2.86	11.44
2021	2.77	11.00
2022	2.70	11.00
2023	2.80	10.80

المصدر : من إعداد الباحث استناداً إلى تعويض بيانات الجدول رقم (40) ومعاملات المرونة المقدرة في المبحث السابق في المعادلة رقم (6) $(G = \frac{\varepsilon L}{\varepsilon L_{GDP}})$

من الجدول السابق نستنتج أن الحدود الدنيا لمعدلات النمو الاقتصادي اللازمة لضمان عدم زيادة معدلات البطالة خلال السنوات 2017 – 2023 هي (8 ، 19.6 ، 19.3 ، 19.3 ، 19.4 ، 17 ، 19) % على التوالي هذا عندما يكون النمو المحاسب لكل قطاعات الاقتصاد بما فيها القطاع النفطي ، إذ أن معامل مرونة (العمل – للناتج) يكون 0.15 وهو أقل مما لو كان الاقتصاد العراقي معتمداً على قطاعات أخرى غير قطاع النفط في نموه .

ففي حال اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاعات الأخرى في نموه فإن معامل المرونة سيكون (0.25) وعند أحتساب معدلات النمو المستهدفة كما في الجدول أعلى يظهر لنا ، الاقتصاد العراقي بحاجة إلى حدود نمو دنيا تقدر بـ (11.7 ، 11.9)

الفصل الثالث- المبحث الثالث

المدة من 2017-2023 ، لضمان بقاء
معدلات البطالة دون تزايد .

أما إذا كان الهدف تخفيض معدلات البطالة فهذا يتطلب معدلات نمو تفوق الحدود الدنيا الظاهرة في الجدول أعلاه ، ويمكن تمثيل ذلك بيانيًّا في الشكل (33) :



المصدر : من أعداد الباحث وفقاً لبيانات الجدول (41)

يظهر الشكل (33) أعلاه أن تحقيق الاقتصاد العراقي لمعدلات نمو تقع في أي نقطة ضمن المساحة الملونة فهذا ينبيء بتزايد معدلات البطالة أما تحقيق معدلات نمو خارج المنطقة الملونة يعني إمكانية تخفيض معدلات البطالة ،

والتساؤل المهم في هذا الصدد هو " هل أن الاقتصاد العراقي قادر على تحقيق تلك الحدود الدنيا من معدلات النمو الاقتصادي " والاجابة على هذا التساؤل تكمن في تتبع البيانات التاريخية لمعدلات النمو الاقتصادي في العراق وخاصة بعد عام 2003 وبعد إستبعاد معدل النمو المتحقق عام 2004 لكونه ناتج عن صدمة سياسية اقتصادية ، نلاحظ ان الاقتصاد العراقي ومنذ عام 2003 كان أعلى معدل نمو متحقق هو (13%) عام 2012 وهذا ينبيء بأن الاقتصاد لن يحقق معدلات نمو قادرة على تحجيم ظاهرة البطالة على الأقل في السنوات الخمس القادمة ، في حال بقاء واقع الاقتصاد العراقي دون تطور جذري يقلل من وطأة الطابع الريعي للاقتصاد .

الاستنطاقات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات Conclusions

الاستنتاجات العامة

1. تعد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإستخدام هي علاقة ذات اتجاهين إذ يؤثر كل منها بالآخر ، فمن جهة دالة الإنتاج في الاقتصاد الكلي فإن إستخدام عناصر الإنتاج ومن ضمنها العمل يؤدي إلى توليد الناتج المحلي الإجمالي ، ومن جهة أخرى فإن قانون (Okun) يشير إلى أن نمو الناتج يصاحبه نمو في التشغيل أي يجعل من الناتج سبباً في زيادة الإستخدام .
2. اختلاف مفهوم مرنة (العمل - للناتج) عن مرنة (الناتج - للعمل) فالإولي تشير إلى التغير النسبي في حجم الإستخدام نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، أما الثانية فتشير إلى التغير النسبي للناتج (المخرجات) تبعاً للتغير العمل (المدخلات) ، وهذا التمييز مبني على ماجاء بالاستنتاج رقم (1) والذي يبين إتجاهي العلاقة بين المتغيرين (الناتج والإستخدام).
3. إعتماد الاقتصاد العراقي بشكل رئيسي على الإنتاج الأولي (الصناعة الاستخراجية) ، وقلة إعتماده على الإنتاج الثانوي (الصناعة التحويلية) أو الإنتاج الثالثي (الخدمات) ، إذ ظهر ذلك جلياً من خلال تطور الهيكل الاقتصادي خلال المدة موضوع البحث ، أن قطاع التعدين والمقالع قطاع مهم من على النسبة الأعلى في تكوين GDP مع كون قدرته الإستيعابية للقوى العاملة متدايرة ، من جهة أخرى فإن القطاعات ذات القدرة الإستيعابية الأعلى للقوى العاملة كالصناعة والزراعة ، شهدت تدهوراً واضحاً ، فقد شهد القطاع الزراعي تدهوراً مستمراً في نسب مساهمته في هيكل الناتج ، بعد أن كان قطاعاً فعالاً في مواجهة الضغوطات المتولدة عن العقوبات الاقتصادية في حقبة التسعينات ، أما قطاع الصناعة فهو الآخر شهد تدهوراً واضحاً بالرغم من أهمية هذا القطاع.
4. إن تطور القوى العاملة في العراق من الناحية الكمية يتماز بمعدل نمو سنوي أكبر من معدل النمو للسكان، وهذا يدل على التركيبة العمرية الشابة لسكان العراق من جانب، وزيادة عدد الداخلين لسوق العمل سنوياً من جانب آخر، وهذا يؤدي إلى اتخاذ عرض العمل اتجاهأً تصاعديأً في العراق.إذ أن الزيادة

المتوترة في حجم القوة العاملة في العراق تجعل من الاقتصاد العراقي يمتاز حالياً بالهبة الديموغرافية إذ أن التحول الديموغرافي (السكاني) في التركيب العمري للسكان، والذي جعل من نسبة السكان (في سن العمل 15- 64) تتجاوز نسبة السكان في الفئات المعاقة (أقل من 15 وأكثر من 64)، فقد بلغت نسبة السكان في سن العمل إلى إجمالي السكان بحدود 55% عام 2016 ، إذ تشكل زيادة نسبة حجم القوى العاملة تحدياً كبيراً للدولة و المجتمع فبدلاً من تحويلها إلى طاقة إيجابية رافعة للأداء الاقتصادي أصبحت طاقة سلبية نتيجة تحول نمو القوى العاملة إلى مصدر يغذي النمو في معدلات البطالة .

5. أظهرت الدراسة أن سوق العمل العراقي يعاني من اختلالات هيكلية في توزيع القوى العاملة فقد إنسم هيكل استخدام القوى العاملة بحدوث تحول هيكلية ، إذ أن الأنشطة السلعية والتي تتضمن قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والتعدين والكهرباء والماء ، كانت تستحوذ على النسبة العظمى من هيكل استخدام القوى العاملة في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات ، إذ بلغت نسبة مساهمة هذه الأنشطة (56)% عام 1989 في الوقت الذي كانت الأنشطة التوزيعية تستقطب (21)% من العاملين والأنشطة خدمية (25)% إلا أنه بعد عام 1991 بدأت حصة الأنشطة السلعية في هيكل الإستخدام تتحسر مقابل زيادة حصة الأنشطة التوزيعية والتي تضم (النقل والمواصلات ، تجارة الجملة والمفرد ، التمويل والتوزيع) وإستمر تفاقم حالة الإختلال بمرور الزمن حيث بلغت نسب المساهمة القطاعية في إستيعاب الإستخدام عام 2001 (36)% للأنشطة السلعية و (45)% للأنشطة التوزيعية و (18)% للأنشطة الخدمية وتعود أسباب هذا التحول الهيكلي إلى الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة الزمنية والتي أدت إلى إنسار نشاط غالبية القطاعات المكونة للأنشطة السلعية ، مقابل تزايد نشاط القطاعات المكونة للأنشطة التوزيعية وبعد عام 2003 نجد أن حالة الإختلال الهيكلي قد زادت تفاقماً خاصةً بعد تعرض القطاعات المكونة للأنشطة السلعية ك(الزراعة والصناعة) إلى تدهور ملحوظ نتج عن ضعف القدرة التنافسية لهذا القطاعات تجاه الانفتاح التجاري الغير منظم ، قابل ذلك انتعاش القطاعات التوزيعية والتي أصبحت جاذبة للعمل ، أما القطاعات الخدمية فقد شهدت ارتقاء طفيف طيلة الفترة التي أعقبت عام 2003.

6. تمثل الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه سوق العمل في العراق بسوء التوزيع بجانب العرض وأما جانب الطلب لم يعبر عن الحاجة لفعالية ، مع اختفاء السياسة التخطيطية الفعالة في مجال تخطيطقوى العاملة ، إضافة إلى عدم الاتساق والمواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .
7. معاناة الاقتصاد العراقي من البطالة وهي ليست بطالة دورية وإنما هيكلية أو احتكاكية كما وان البطالة في الاقتصاد العراقي اختلفت إشكالها باختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد ، حيث كانت بطالة سلوكية في السبعينيات وهيكلية في الثمانينيات ، ومقنعة وإجبارية في مدة التسعينيات من القرن الماضي في حين أصبحت بعد الاحتلال عام 2003 مستوردة .
8. تعرض الاقتصاد العراقي لصدمات مختلفة ومتداخلة بين اقتصادية وسياسية فمنها ما شكل أثر سلبي بالغ على الاقتصاد لا سيما الصدمة التي حدثت عام 1990 بعد توقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية، ومن ثم تعرض الاقتصاد إلى صدمة أثرت بشكل توسيع في الفترة التي أعقبت عام 2003 ، إذ نتج عنها تضخم الإنفاق العام (عن صدمات في الإنفاق الحكومي بعد عام 2003 لتحسين الوضع الأمني وزيادة الأجرور والرواتب والمخصصات) ، كما وتعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات خارجية إيجابية في المدد التي شهدت ارتفاع أسعار النفط ومن هذه الصدمات الإيجابية ما حدث في عامي 2010 و2011 ، وكل هذه الصدمات المذكورة ثرجمَ أثراها على شكل اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى .

استنتاجات الجانب التطبيقي

1- تدني معاملات مرونة العمل للناتج في الاقتصاد العراقي بشكلٍ عام ، إذ بلغت مرونة العمل للناتج للإِقْصَاد ككل (0.15)% وهذا يعود إلى هيمنة قطاع النفط على النسبة العظمى من تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، مع أن هذا القطاع هو قطاع ضعيف الإستيعاب لقوى العاملة لكونه قطاع كثيف رأس المال ، إضافة إلى انعدام العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين تغيرات الناتج ونمو الإستخدام

2- بعد استبعاد قطاع النفط فقد بلغ معامل مرونة العمل للناتج (0.25)% مع وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنتاج والإستخدام ، الا أن العودة

إلى التوازن في الأجل الطويل بطيئةً نسبياً إذ بلغت معامل تصحيح الخطأ (0.15) وهذا يدل على أن العودة للتوازن تتم بمقدار (15%) خلال وحدة الزمن (السنة الواحدة)، وهذا ما يفسر عدم حدوث تحسن يذكر على معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي.

3- تدني مرونة العمل للناتج المترافق مع معدلات نمو مستمرة في القوى العاملة سيولد ضغوطاً ثبئي بإرتفاع معدلات البطالة، وذلك كنتيجة لعدم إستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل بسبب تدني كثافة التشغيل في النمو مما سبب تراكم الزيادات في الداخلين لسوق العمل وتحولها إلى بطالة.

4- ان حدوث ارتفاع في معامل المرونة من (0.15)% إلى (0.25)% بعد إستبعاد قطاع النفط يعطي دلالة واضحة أن الاستمرار في الاعتماد على قطاع النفط كمولد للنمو ، سيفاقم من حالة الخل الهيكلي للإستخدام في الاقتصاد العراقي.

5- بلغت معاملات المرونة لأنشطة الاقتصادية السلعية ، التوزيعية ، الخدمية على التوالي ، وهي بشكل عام مرونات متدنية (0.12) ، (0.12) ، (0.17)

6- بلغت معاملات مرونة العمل للناتج القطاعي ، (0.18)% للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي (0.10) وقطاع البناء والتشييد (0.12) ، وهي أيضاً معاملات مرونة منخفضة .

7- من خلال مقارنة معدلات نمو القوى العاملة الحالية والمتوقعة لغاية عام 2020 مع معاملات المرونة المستخرجة نجد أن الاستمرار بهيمنة قطاع النفط على توليد معدلات النمو يعني أن الاقتصاد العراقي يتطلب تحقيق معدلات نمو تبلغ (19%) كحد أدنى للحد من تفاقم ظاهرة البطالة ، أما في حال إعتماد القطاعات الأخرى غير قطاع النفط في توليد نمو الناتج فهذا سيُخفض من الحد الأدنى المطلوب ليبلغ (11%).

التوصيات Recommendations

- 1- امكانية التوسيع في هذا الأنماذج من خلال دراسات أخرى تشمل جميع القطاعات الاقتصادية أو على مستوى نشاطات معينة داخل القطاعات ، إضافة إلى إمكانية إجراء دراسات مقارنة مع معاملات المرونة في دول أخرى والإستفادة من تجارب هذه الدول من خلال تحليل تطور معاملات مرونة العمل للناتج في تلك الدول .
- 2- العمل على اعتماد الاساليب الحديثة والدقيقة لتوفير بيانات تفصيلية عن التصنيف النوعي للقوى العاملة في العراق لما يوفره ذلك من إمكانية احتساب معاملات مرونة تتعلق بنوع معين من العمل ، الأمر الذي سيوفر أدوات أكثر تفصيلاً يمكن استخدامها في توجيه ووضع السياسات الاقتصادية .
- 3- ان معامل المرونة هو نتاج تفاعل متغيرين وبالتالي فإن إحداث تأثير على معامل المرونة يتطلب التأثير على متغيري العلاقة (الناتج و الإستخدام) ، إذ أن معالجة الخلل الهيكلي لكل من هيكل الناتج وهيكل الاستخدام يعد ضرورة ملحة .
- 4- إنتهاج السُّلُطُ الْكَفِيلَة بإعادة توازن التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي من خلال التوجه نحو تنويع ركائز الاقتصاد العراقي ، وبما أن واقع الحال والتحديات الآنية (أزمة المياه) تشير إلى عدم إمكانية النهوض بالقطاع الزراعي في الأجل القصير على الأقل ، فإن السبيل الوحيد هو التوجه نحو الإرتكاز على قاعدة الصناعة التحويلية وصناعة الخدمات ، نظراً لتوافر مقومات النهوض بها ، مع وضع الخطط وال استراتيجيات الواقعية والموضوعية للنهوض بجميع القطاعات في الأجل الطويل .
- 5- تركيز الإنفاق في المرحلة الاستثنائية التي يمر بها العراق على اقامة المشاريع الانساجية الجديدة التي تعطي مردوداً سريعاً والمشاريع التكميلية التي تقلل من حجم الاستيراد والصرف بالعملة الأجنبية
- 6- وضع وتقعيل السياسات الحمائية المدروسة بهدف التقليل من المنافسة الغير متكافئة بين الإنتاج المحلي ونظيره الأجنبي ، من خلال تطبيق التعرفة الجمركية وإعتماد نظام الحصص والإجازات لاستيراد المنتجات التي لا يغطي إنتاجها المحلي حاجة السوق المحلية مع ضمان عدم المساس بالأمن الغذائي .

7- العمل على معالجة اختلال هيكل الإستخدام في الاقتصاد العراقي من خلال :

- الاستثمار في رأس المال البشري والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطویر عنصر العمل في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية ، ليصبح أكثر كفاءة وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل .
- العمل على تفعيل نظام ضمان وتقاعد للعاملين في القطاع الخاص ، لغرض توجيه عرض العمل نحو القطاع الخاص ، وذلك لأن معظم عرض العمل يتجه نحو القطاع العام لما يمتاز به هذا القطاع من وجود ضمانات شخصية طويلة الأجل .
- معالجة إشكالية عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل من خلال استحداث جهة تتولى التنسيق بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من جهة والمؤسسات التعليمية بمختلف أشكالها من جهة أخرى ، ووضع سياسات وخطط ملزمة التنفيذ ويتم تحديثها وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل .
- ضبط وتنظيم العمالة الوافدة لضمان تقليل مزاحمتها للعمالة المحلية من خلال تعديل القوانين والقرارات المتعلقة بها وتحديد الفئة أو نوع العمالة الأجنبية التي سيمسح لها بمزاولة العمل في العراق بما يتفق مع متطلبات التنمية الاقتصادية .
- التأكيد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد السبل الرئيسية لتوليد فرص العمل في القطاع الخاص من خلال التأكيد على تطوير البنية التحتية المؤسسية لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وتقديم مختلف أنواع الدعم اللازمة لذلك .
- تقديم الدعم الحكومي والاعفاءات المتنوعة ، اللازمين لتشجيع إنشاء المشروعات الصناعية كثيفة العمل لضمان زيادة مستويات التشغيل .

المصادر

المصادر

اولاً: المصادر العربية

القرآن الكريم

1- الكتب

- 1- آرنوف أنتوني ، العراق منطق الانسحاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2006
- 2- بسام الحجار و عبد الله رزق ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010
- 3- بول آ. سامويلسون & ويليام د. نورد هاووس ، الاقتصاد ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2001
- 4- الجبوري ، مهدي سهر & خضير عباس حسين ، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية ، الطبعة الأولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2018 .
- 5- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي ، الماضي صورة الحاضر ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (261) ، الكويت
- 6- جون ماينارد كينز ، النظرية العامة للتشغيل والتقدّم والفائدة ، تقديم ، بول كروجمان ، ترجمة إلهام عيد آروس ، دار العين للنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى 2010
- 7- جي آكلي ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة عطية مهدي سلمان ، مراجعة عبد المنعم السيد علي ، الجامعة المستنصرية ، 1980
- 8- رضا صاحب أبو حمد ، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي ، دار مجلاوي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 .
- 9- زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الملك للفنون والآداب والنشر ، الطبعة الثالثة ، 2009 .
- 10- طوروس وديع ، الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2010.
- 11- عبد ، حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي ، دار الكتب ، الطبعة الأولى ، 2017 .
- 12- عبد الرضا ، نبيل جعفر & مشاري ، خالد مطشر ، مستقبل الدولة الريعية في العراق ، الطبعة الأولى ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة العراق – البصرة ، 2016 .
- 13- العنبي ، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق تجذير لجدوى الانتقال نحو إقتصاد السوق ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – العراق ، 2009 .
- 14- العيسى ، نزار سعد الدين ، مبادئ الاقتصاد الكلي كيف يعمل الاقتصاد في النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر ، عمان ، 2001 .
- 15- العيسى، نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2006.
- 16- المعمورى ، عبد علي كاظم ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن . 2012 ،

المصادر

- 17- مقد ، محمد رمضان ، الفيل أسامة أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، الإسكندرية ، 2013 .
- 18- هوشيار معروف ، تحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر ، عمان ، 2005.
- 19- الوزني ، خالد واصف ، أحمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة 3 ، الأردن ، دار وائل

2- التقارير

- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للإقتصاد العراقي ، 2016
- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات السنوية لسنوات متعددة.
- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث- قسم احصاءات ميزان المدفوعات.
- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي للإقتصاد العراقي ، 2011
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، مجموعة الاحصائيات والمؤشرات الاجتماعية ، العدد الخامس ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية لسنوات متعددة.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة سكان العراق 2010، التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، شباط 2011 .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 - التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، 2012 ، ص 71 - 72
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية ، تقرير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لعام 2015 ، آذار 2017
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراقي 2012 .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج المسح التشغيل والبطالة ، 2005.

المصادر

3- البحوث والدراسات

- 1- الاهواني ، نجلاء ، نهال المغربي : كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم (130) ، 2008 .
- 2- الجبوري ، مهدي سهر غيلان ، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق ، مجلة جامعة كربلاء العلمية المجلد الخامس / العدد الثاني إنساني حزيران 2007 .
- 3- جعفر ، علاء الدين ، مرويات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البداول للنمو في الناتج المحلي الإجمالي ، ورقة بحثية صادرة من وزارة التخطيط - دائرة الاستثمار الحكومي - قسم البحث والدراسات ، 2009 .
- 4- جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتقنيولوجيا المعلومات السكان وعرض القوى العاملة،هيئة تخطيط القوى العاملة،دراسة رقم378،1987.
- 5- الخواجة ، ليلى أحمد ، سياسات الاستخدام وانتقال القوى العاملة في بلدان مختارة ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، 1986.
- 6- الزبيدي حسن لطيف ، حيدر نعمة بخيت ، عبد الوهاب محمد الموسوي ، البطالة في العراق، المظاهر الاثار وسبل المعالجة ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، بيت الحكم ، عدد 21 ، 2009
- 7- شعيب ، رزاق ذياب ، "واقع البطالة في العراق للمدة 2003-2009" ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5 ، عدد 2 ، 2011.
- 8- عباس ، محمود جاسم ، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق 1970- 2010 الواقع والأفاق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ، العدد الثالث والأربعون ، 2015 .
- 9- الناصح،احمد كامل واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة ،العدد 2011.
- 10-وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مفهوم سوق العمل واتجاهات الطلب في العراق للمدة (1975- 2005) المركز الوطني للبحوث والدراسات ، بغداد .
- 11- يحيى ، محمود حسن ، مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوة للشخصنة ، مجلة العلوم الاقتصادية ،كلية الإدارة والإقتصاد جامعة البصرة ، العدد 15/2005 .

المصادر

4- الرسائل والاطارين

- 1- حسين ، آلاء نوري ، دراسة العلاقة طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1988-2014) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدراة والاقتصاد في جامعة كربلاء ، 2017.
- 2- الخفاجي ، زينب هادي نعمة ، شبكات الحماية الاجتماعية وتأثيرها في الحد من ظاهرة الفقر في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء، كلية الإدراة والاقتصاد، 2008.
- 3- زيدان ، اسوان عبد القادر، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمد 1988 – 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الزراعة والغابات في جامعة الموصل ، 2005.
- 4- السعدي ، منتهى زهير محسن ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكن ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدراة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية ، 2013.
- 5- فارس ، ناجي ساهر ، تحليل سوق العمل في الاقتصاد العراقي للمدة من 1990-2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدراة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، 2009 .

5- القوانين

قانون العمل رقم (37) لسنة 2015

ثانيا، المصادر الاجنبية

1- Books

- 1- A.R.G. Heesterman , Rediscovering Sustainability Economics of the Finite Earth ,
- 2- Alfred Marshall, Principles of Economics, Macmillan and Co., 8th ed., London, 1920.
- 3- Alpha c.chiang, Fundamental Methods of Mathematical Economics, Third edition by McGraw hill 1984 .
- 4- André Vanoli , A History of National Accounting , ISO Prees Amsterdam,2005.
- 5- André Zylberberg & pierre Cahuc , Labor Economics .The MIT Press , 2004.
- 6- Andrès Drobny , Real Wages and Employment Keynes Monetarism and the Labour Market , Taylor & Francis e-Library ,2003 .
- 7- Antonella Stirati , The Theory of Wages in Classical Economics,English Edition , Edward Eglar Publishing Limited ,1994.
- 8- Arthur O'Sullivan& Steven M. Sheffrin , Economics Principles in Action , Edition2, Prentice Hall, 2003 .
- 9- Bernhard Felderer& Stefan Homburg , Macroeconomics and New Macroeconomics,Second Edotion , Springer Verlag berlin Germany ,1992.
- 10- Campbell R.McConnell &Stanley L Brue &David A .Macpherson ,Contemporary Labor Economics ,7th Edition , McGraw- Hill ,2006 .
- 11- Chandana Ghosh , Macroeconomics , PHI Learning Private Limited , New Delhi , 2011.
- 12- Christopher snder & Walter Nicholson ,Microeconomic Theory Basic Principle And Extension ,10th , south – westsrn , 2009.
- 13- Clement Onyemelukwe , The Science of Economic Development and Growth, The Theory of Factor Proportions , M.E Sharpe , New Yourk ,2005 .
- 14- Corona Brezina, Understanding the Gross Domestic Product and the Gross National Produc ,First Edition, Rosen Publishing Group 2012 .
- 15- Coyle Diane, GDP A Brief but Affectionate History. Princeton University Press 2014

المصادر

- 16- D N Dwivedi , Macroeconomics theory and policy , 3Edition ,Tata McGraw Hill , New Dlhi ,2010 .
- 17- D. N. Dwivedi , Macroeconomics Theory and Policy ,Second Edition ,Tata McGraw-Hill publishing company limited ,New Delhi , 2005.
- 18- D.N.Dwivedi , Microeconomics Theory and Application ,Dorling Kindersly (India) ,2008
- .
- 19- David .c. Colander Macroeconomic ,6 Editio ,McGrawHill , 2006.
- 20- David E. O Connor , The Basics of Economics , Greenwood Press , USA , 2004 .
- 21- David n. Hyman , Microeconomics 3rdEdition,IRWIN,U.S.A, 1994.
- 22- David W. Pearce and Robert Shaw, The MIT Dictionary of Modren Economics, Aberdeen Economic Consultants UK, 4th ed ,1992.
- 23- Dipavali Debory , The Sterling Dictionary Of Economics,Sterling Publishers Pvt.India new Delhi , 2009.
- 24- Dominick Salvatore , Microeconomics theory and Applications , oxford University , 4th Edition ,U.K, 2003.
- 25- Dominique Foray , Economics of Knowledge , Massachusetts of Technology, 2004.
- 26- Douglas M. Walker , The Economics , Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2007.
- 27- Eckhard Hein , Distribution and Growth after Keynes ,Edward Eggar Publishing, uk, 2014 .
- 28- Hal R. Varian ,Intermediate Microeconomics A Modern Approach, W. W. Norton & Company USA , 8th Edition ,2010 .
- 29- Howard M. Wachtel , Labor and the Economy ,Academic Press , London ,2013 .
- 30- Howard M. Wachtel , Labor and the Economy ,Academic Press Inc , USA ,1984 .
- 31-Hyclak & Johnsen & Thornton , Fundamamentals of Labor Economics , second edition,South -western , 2013 .
- 32-Irvin B. Tucker , Economics for Today 7th EDITION , South-Western-Cengage Learning KER ,USA, 2011 .
- 33- Irvin B. Tucker , Macroeconomics for Today , 8th Edition , South Western USA ,2014 .
- 34- J.R. Shackleton, Gareth Locksley, Twelve Contemporary Economists, The Macmillan press ltd London 1983 .
- 35- Jacqueline Murry Brux , Economic Issues Policy ,4th ,South Western ,2008 .
- 36- Jeffrey Perloff, Microeconomics ,6TH Editoin , Pearson Education Inc,2012 .

- 37- K.R. Gupta, R.K. Mandal & Amita Gupta , Macroeconomics , 5th , Atlantic , New Dlhi , 2008.
- 38- Karl E. Case &Ray C. Fair& Sharon M. Oster , Principles of Macroeconomics , Tenth Edition ,Pearson Education,USA, 2012 .
- 39- L. Randall Wray & Mathew Forstater , Keynes Model Macroeconomics , Edward Elgar Publishing Limited , UK ,2008 .
- 40-Laura S. Etheredge , Middle East Region in transition Iraq , Britannica Educational Publishing , New York ,2011 .
- 41- Lester O. Bumas , Intermediate MicroeconomicsNeoclassical and Factually-oriented Models , Routledge , 1999 .
- 42-Mark Blaug, Economic Theory in Retrospect , Fifth Edition , Cambridge University Press , 1996 .
- 43-Mark Hirschey , Fundamentals of Managerial Economics ,9TH EDITON, Gangage learning 2009 .
- 44- Mark Skousen , The big three in economics Adam Smith, Karl Marx, and John Maynard Keynes , M.E. Sharpe, Inc New York .2007 .
- 45- Martin Binks, Andrew Jennings, *Macroeconomics in Focus* . *McGraw-Hill Book Company (UK)*, 1986 .
- 46- Michael Ralph Caputo , Foundations of Dynamic Economic Analysis , Cambridge University Press ,2005 .
- 47- Michael Veseth , Introductory Economics , Academic Press .New York , 2014.
- 48- Pedro N. Teixeira , Jacob Mincer A Founding Father of Modern Labor Economics , Oxford University Press Inc., New York, 2007.
- 49- R G Dallan, Macroeconomic Theory A Mathematical Study • Second edition, Armand Colin Bookstore, Paris, 1996.
- 50- Rae Jean B. Goodman & John S. Morton , Advanced Placement Economics Macroeconomics • Student Activities 3rd Edition , (NCEE) National Council for Economic Education .2003.
- 51- Robert . H. frank & Bens . Bernanke , Principles of Macroeconomics , (New York .Hillirwin , 2001 .
- 52- Robert E. Kuenne , General Equilibrium Economics, The Macmillin Press Ltd , UK London ,1992.

المصادر

- 53- Robert Hall, Marc Lieberman , Economics, Principles and Applications,4th , South-western ,2008.
- 54- Robin Wells Paul Krugman, Microeconomics, Worth Publisher Second Eition, 2009.
- 55- Roger A. Arnold , Economics , 9Ed , South Western USA , 2010.
- 56- Ronald G. Ehrenberg & Robert S. Smith, Modern Labor Economics Theory and Public Policy ,Twelfth Edition ,Pearson Education Inc ,2015 .
- 57- Ronald G. Ehrenberg ‘Robert S. Smith , Modern Labor Economics, Theory and Public Policy (International Student Edition) , Twelfth Edition .Routledge, USA , 2016.
- 58- Ronald L .Meek ,The Economics of physiocracy , Routledge library Edition,2003. Routledge , USA , 2016.
- 59- S.S.Mehta, Productivity ‘ Production Function, and Technical Change ,Nuarang Rai (India) New Delhi,1980.
- 60- Sadananda Prusty, Managerial Economics, PHI Learning privet Limited ,New Delhi,2010.
- 61- Samuel Akinyemi , The Economics of Education , Strategic Book Publishing And Rights Co ,USA Houston, 2013.
- 62- Samuelson, Paul & Nordhaus, William D, Economics ‘ 14th edit, USA McGraw-Hill,Inc 1992.
- 63- Sobel &Gwartny & others , Understanding Economics , South Western USA ,2013.
- 64- Stephen L. Slavin, Macroeconomics, 8th, McGraw Hill New York, 2008.
- 65- Thomas A Puqel , Internatiel economics ,12 th Edi (New York , McGraw –Hill ,2005 .
- 66- Thomas Sowell , Say's Law An Historical Analysis ,Princeton University Press ,USA
- 67- Tom Butler-Bowdon, Economics Classics, first published , Nicholas Braely Publishing , 2017.
- 68- Tom Riddell & others , Economics Atool for Critically Understanding Society 9TH Edition ,Addison-Wesley, USA , 2011.
- 69- Walter Nicholson and Christopher Snyder, Microeconomic Theory, Basic Principles and Extensions , Eleventh Edition, Cengage Laerning South western uas ,2012 .
- 70- William A. Mc Eachern , Economics, A Contemporary Introduction , 8th Edition , South Western USA ,2009 .
- 71- William A. Mc Eachern , Microeconomics A Contemporary Introduction ,Eighth Edition ,South Western USA ,2008.

- 72- William B.Walstad & Robert C.Bingham , Macroeconomics Study Guide To accompany .16th Edition , McConnell and Brue ,2005.
- 73- William Baumol, Alan Blinder , Economics, Principles and Policy ,12th Edition ,South-Western,2009 .
- 74- Wood J C , Alfred Marshall, Crit Assess, Routledge –Taylor and Francis Group uk .1993

2- Reports and

- 1- International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender: employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009.
- 2- International Labour Organization: Key Indicators of the Labour Market (kilm), Ninth edition Geneva, International Labour Office, 2015 .
- 3- System of National Accounts International 2008 , European Communities, Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations and World Bank, New York, 2008.
- 4- World Development Indicators 2010 , World Bank

3- Researches

- 1- A.M.Okun , Potential GNP : Its Measurement and Significance . in A.M.Okun : The Political Economy of Prosperity , The Brookings Institution , Washington D.C. , 1970.
- 2- Barreto, H. and Howland : "There Are Two Okun's Law Relationships between Output and Unemployment, Submitted to the European Economic Review 1994.
- 3- Bethany Parker Mullin : A Quantitative Analysis of Human Capital as an Economic Development Tool for the South, Northcentral University USA ,2010.

المصادر

- 4- Charnes, A, Cooper W, W Schinnar: A Theorem on Homogeneous Functions and Extended Cobb-Douglas Forms, National Academy of Sciences of the United States of America, Volume 73, Issue 10, 1976
- 5- Daniel S. Hamermesh : Demand for Labor: The Neglected Side of the Market ,Oxford University Prees , 2017
- 6- Hugh George Courtney :The Beveridge Curve and Okun's Law ,Massachusetts Institute Of Technology ,1991.
- 7- Khemraj and Madric and Semmeler : Okun's Law and Jobless Growth , New School for Social Research, March 2006 .
- 8- Maria Sylva : Analyzing The Technical and Allocative Efficiency of Smallscale, School of Agricultural and Environmental Sciences, Master of Agricultural Management (Agricultural Economics), School of Agricultural and Environmental Sciences At the UNIVERSITY OF LIMPOPO ,2015
- 9- Okun Arthur, "Potentiel GNP: its measurement and significance", in Proceedings of the Business and Economics Statistics Section, American Statistical Association, Washington DC, 1962.
- 10- Ralf Hussmanns, Farhad Mehran, Vijaya : Surveys of Economically Active Population Employment, Unemployment and Underemployment , International Labour Organization ,1992.
- 11- Sandrine Cazes and Sher Verick : Perspectives on labour economics for development , International Labour Organization 2013 .
- 12- Wolfgang Fran: Projecting Potential Output Methods and Problems , Physica-Verlag HeidelbergEuropean Economic Research (ZEW), Germany 2009.

الملاحم

ملحق (1) الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة - سنة أساس 2007 (مليون دينار)

السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمنفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات الخدمية	GDP
1988	6312130.14	8104187.10	5881725.51	725350.78	3402717.32	2884205.77	5621409.62	2904600.65	9942047.00	45778373.9
1989	6800958.61	7916429.85	5476056.77	546781.15	2881849.97	3116487.63	4830096.45	3256186.57	9526147.89	44350994.9
1990	5617875.93	44337331.26	2507042.21	301306.80	2062031.40	2561962.00	4206965.39	2129200.07	6269219.00	69992934.1
1991	3763625.86	10921488.15	771053.29	97765.69	514035.53	1686988.78	2156972.35	1159524.70	4093670.90	25165125.3
1992	6472795.69	15080417.22	934545.81	85751.11	914050.35	2078286.64	4143145.21	839607.57	2817536.12	33366135.7
1993	6642413.28	22420382.84	1137615.75	64784.50	1167298.83	2866772.85	5020445.08	669989.48	3483050.09	43472752.7
1994	9017530.70	24072505.29	665513.46	29683.08	289292.22	3241109.45	5577120.59	335701.48	1919976.89	45148433.1
1995	9443459.32	28892236.22	639364.08	18610.82	207545.97	3968580.44	1473317.23	262907.26	1199337.71	46105359.1
1996	9425555.24	28938409.89	509323.93	67140.30	107188.89	4502875.85	5201370.51	545838.83	1888880.33	51186583.8
1997	5221394.81	45640088.58	402841.78	54890.14	223094.25	4373071.28	2507984.53	347480.48	3287047.54	62057893.4
1998	9088911.44	57171728.89	717576.64	108131.21	442654.79	6777400.62	4321008.10	429226.73	4633551.88	83690190.3
1999	7064337.04	76645948.43	858217.89	83395.32	447136.81	5852100.43	3959628.80	388235.82	3105350.95	98404351.5
2000	5635053.80	73590546.30	2832265.20	616485.30	1327403.50	15323762.80	4860968.00	1687937.90	6613435.10	112208518
2001	5692833.00	73058299.60	3095468.00	705494.30	2722994.90	14418780.10	6346080.40	1746238.60	6701304.70	114190797
2002	6665386.30	62887504.30	2825095.90	822329.20	3303286.30	14992069.00	5112160.60	1797086.00	6721927.20	104822921
2003	4718909.90	39552228.40	2011418.50	325215.10	793117.90	7959293.70	2902050.50	1651576.20	6806287.70	66398213

2004	5546198.20	56362035.90	1565411.70	688909.20	2209874.40	12166896.70	6303999.40	8521156.10	8870559.10	101845262
2005	7286558.30	52293767.50	1548694.30	796147.40	4581970.50	11798849.50	6997942.30	8881601.30	9787648.50	103551403
2006	7597524.80	55124470.20	1711054.90	873752.80	4838350.10	8825801.00	7514759.30	9644405.40	13713616.20	109389941
2007	5494212.40	59274337.10	1817913.80	972816.60	4928470.30	7333112.60	6973333.70	10864645.40	14302388.30	111455813
2008	4730388.90	66659203.90	1939714.00	1010161.70	5648215.40	7607458.70	7567679.40	11472364.20	15092747.20	120702075
2009	4898773.20	68178391.50	2637792.90	1209852.20	5385960.90	6977733.50	8422182.80	11339271.00	16407283.20	124702075
2010	5560828.40	68852189.70	2805041.00	1222014.70	8453995.90	7555755.40	10015048.20	11505906.00	17466194.30	132687027
2011	6465656.30	74643906.60	2870485.90	1387422.60	8320104.40	7703167.20	11027927.70	12231197.60	18916608.70	142700217
2012	6019561.40	84271644.80	2930766.10	1642708.40	12025298.10	10306851.50	14449928.60	11979304.60	19887226.60	162587533
2013	7459173.90	86937214.70	2653458.20	1872474.60	15251872.40	12675527.30	14910800.80	12608337.70	21314520.50	174990175
2014	7060400.00	90523600.00	2036400.00	2093400.00	13828000.00	13320000.00	14448800.00	11610000.00	19500200.00	173872800
2015	3707500.00	101259200.00	1535100.00	2130700.00	13768400.00	14313900.00	11815000.00	14873000.00	19777800.00	182331154
2016	5916200.00	121473100.00	1626100.00	2083600.00	7409500.00	10268700.00	14865700.00	11772100.00	18703500.00	193744446

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، سنوات متعددة
- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات السنوية، سنوات متعددة

ملحق (2) الاستخدام الكلي والقطاعي في الاقتصاد العراقي (الف نسمة)

السنوات	الزراعة والغابات	التعدين والمقالع	الصناعات التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتسيير	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	التمويل والتامين	الخدمات	المجموع
1988	1003.8	45.8	228.6	29.0	228.5	243.8	313.0	45.8	717.1	2855.3
1989	1107.5	45.8	212.9	23.9	235.1	235.7	294.4	45.3	689.9	2890.5
1990	830.8	30.7	211.1	30.8	235.0	338.6	400.8	45.6	783.2	2906.8
1991	817.6	29.0	201.3	30.0	225.6	317.6	411.8	45.0	652.7	2730.7
1992	945.1	29.5	242.5	30.3	256.0	308.3	560.4	40.0	739.9	3152.0
1993	888.1	29.1	241.9	30.5	269.9	319.8	650.9	47.0	766.4	3243.7
1994	947.1	29.3	231.8	31.8	219.5	317.6	657.7	47.5	748.9	3231.2
1995	894.7	29.7	236.5	33.8	242.3	325.5	710.5	50.3	853.5	3376.8
1996	913.4	29.4	234.6	32.0	228.3	325.3	880.5	50.7	891.8	3585.8
1997	888.0	32.0	245.7	31.4	277.7	327.2	1061.1	63.0	908.2	3834.3
1998	1016.3	33.6	285.0	31.1	271.2	301.8	1259.3	63.0	847.1	4108.3
1999	907.8	35.2	291.0	31.1	291.0	317.1	1388.8	62.6	909.9	4234.6
2000	1009.0	40.4	316.5	32.5	279.7	323.5	1543.4	62.7	893.0	4500.6
2001	1055.7	41.7	323.8	32.0	262.5	324.7	1740.9	73.9	883.6	4738.8
2002	1384.7	42.1	323.0	33.0	249.9	301.4	1690.8	71.0	895.1	4990.9

2003	1064.5	40.0	315.0	30.0	228.6	315.3	1605.9	71.2	959.4	4630.0
2004	1567.4	49.0	315.5	32.0	316.8	318.8	2687.1	89.5	1035.6	6411.8
2005	1528.5	52.8	325.0	41.5	305.1	337.8	2727.5	89.6	1041.6	6449.4
2006	1095.4	56.0	341.0	43.7	296.0	392.5	3399.5	90.0	1365.6	7079.7
2007	1024.1	59.5	350.4	45.0	284.3	360.3	4124.6	92.4	1389.9	7730.6
2008	1049.0	63.1	359.7	48.8	292.3	360.5	4344.6	105.8	1577.3	8201.2
2009	1078.5	66.0	362.9	48.8	288.4	337.7	4574.0	157.0	1542.5	8455.8
2010	1099.9	71.6	365.5	51.9	320.1	344.3	4600.0	163.7	1580.1	8597.0
2011	894.2	71.0	363.5	51.6	305.2	340.1	4795.2	164.7	1640.4	8625.8
2012	813.7	71.8	364.2	51.9	327.7	354.0	4925.0	186.0	1714.6	8808.9
2013	885.2	70.4	329.7	52.0	283.1	343.2	4826.4	190.0	1824.3	8804.3
2014	855.3	73.0	310.4	53.0	270.4	382.7	4924.7	190.0	1927.0	8986.4
2015	829.4	71.5	309.5	53.8	272.5	373.7	4931.5	198.9	1886.7	8927.5
2016	818.4	71.9	324.7	53.2	252.8	354.0	4861.0	200.0	1966.2	8902.3

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة التنمية البشرية،قسم السياسات التشغيل والقوى العاملة .

جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، دائرة التنمية البشرية.

جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسوحات التشغيل لسنوات مختلفة

جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بيانات خطة التنمية القومية ،(2001-2005) بغداد ، 2000 ، ص84.

عقيل حميد جابر الطو ،الاستثمار بالموارد البشرية وعلاقته بالتشغيل في البلاد النامية، أطروحة دكتورا غير منشورة ،الجامعة المستنصرية بغداد 2008،ص144.

جمهورية العراق،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،خطة التنمية الوطنية (2010-2014) ، ص 36.

منتهى زهير محسن السعدي ، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون أوكون ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

2013،

اسوان عبد القادر زيدان ، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمد 1988 – 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الزراعة

والغابات في جامعة الموصل ، 2005،

ملحق (3)

عدد الطلبة المقبولين والخريجين للفترة 1990-1991 – 2013 - 2014 /

السنة الدراسية	عدد الجامعات	عدد المقبولين	عدد الطلبة الخريجين
1991-1990	11	49992	38233
92 - 91	11	56787	37240
1993-92	12	53963	38054
94-93	12	52455	43347
95-94	12	73677	35274
96-95	12	82788	33653
97-96	12	80784	37917
98-97	12	82519	46687
99-98	12	88668	46522
2000-99	12	75408	50196
2001-2000	12	80872	49935
2002-2001	12	92467	53260
2003-2002	12	95994	68826
2004-2003	12	116308	74676
2005-2004	17	95305	74518
2006-2005	17	109044	74669
2007-2006	17	99822	75529
2008 – 2007	18	114357	67053
2009- 2008	19	102581	69020
2010- 2009	20	123393	73988
2011 – 2010	21	157560	93357
2012- 2011	22	133219	96357
2013- 2012	23	145330	99772
2014 - 2013	25	159435	100190

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الإحصاءات الاجتماعية والتعليم ، سنوات مختلفة

Abstract

The present study is devoted to estimating the elasticity of (labor - output) in the Iraqi economy, at various levels, from macroeconomics to Economic activities and sectors, through the use of modern Econometrics Methodologies.

The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model It has been used After knowing the stability (stationary) of the model variables and their degree of integration

The current study attempts to answer following questions :

- *What is the extent be effected the value of the elasticity and the sustainability of the relationship between production and employment if the oil sector is included or not?*
- *What are the limits of economic growth necessary to accommodate the growth of the workforce ?*
- *The effectiveness of economic growth in jobs creation ?*

To answer the questions of the study , The research was divided into three chapters , The first focuses on the conceptualization of the concept of elasticity and the relationship between employment and output,The second chapter dealt with the study and analysis of the employment and production in the Iraqi economy, And the third chapter includes the estimation of elasticity coefficients and their use in determining the growth rates required to absorb the labor force.

The study under investigation has the following findings :

- *Low coefficient of elasticity (labor - output) in the Iraqi economy at the macro level and sectoral*

- *The elasticity estimate after exclusion of the oil sector showed an improvement in the value of the elasticity coefficient (although it remained generally low)*
- *The sustainability of the relationship between employment and production in the case of exclusion of the contribution of the oil sector, where there was a long-term balance, while the inclusion of the oil sector , the long-term balance is nonexistent .*
- *incapableness of the Iraqi economy to absorb the annual growth in the labor force, so predicts the continuation of high rates of unemployment in the absence of real change of the Iraqi economy.*

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics



**Estimation of (labor – output) elasticity and
use it to forecasting and policymaking in the
Iraqi economy**

A Thesis Submitted By

Wisam sarhan saihood

To The Council of Management and Economic College

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirements For The

Degree of Master of Science in Economics

Supervisor By

Prof. Dr. Hameed obaid Abid

1440

2018